

# مجلة جيل

## الأبحاث القانونية العميقة



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - [www.jilrc.com](http://www.jilrc.com) - [law@journals.jilrc.com](mailto:law@journals.jilrc.com) - DOI Prefix:10.33685/1545

العام العاشر - العدد 65 - يوليو 2025





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المشرفة العامة ومديرة التحرير:

أ.د. سرور طالبی

DOI Prefix:10.33685/1545

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تستهدف نشر المقالات المعمقة في مختلف مجالات العلوم القانونية: "القانون العام والخاص"، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد. تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم القانونية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه المجلة تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء رصيده العلمي بنشر الدراسات الجادة والقيمة، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### رئيس اللجنة العلمية:

أ.د. الميلود بوطريكي، جامعة محمد الأول وجدة (المغرب)

### عضو اللجنة العلمية الشرفي:

د. عبد الناصر أبو سمهدانة، قاضي في المحكمة الدستورية العليا (فلسطين)

### أسرة التحرير:

أ.د. الاخضر عزي (جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر)

أ.د. أحمد طارق ياسين محمد المولى، جامعة الموصل (العراق)

أ.م.د. نوفل علي عبد الله الصفو، جامعة الموصل (العراق)

د. الداودي نورالدين، جامعة عبد المالك السعدي (المغرب)

د. العيساوي عماد، جامعة كومبلوتنسي بمدريد (إسبانيا)

د. شريف أحمد بعلوشة، وكيل النائب العام، غزة (فلسطين)

د. عبد المنعم عبد الوهاب محمد، نقابة المحامين، البصرة (العراق)

د. همام القوصي، جامعة حلب (الجمهورية العربية السورية)

### أعضاء اللجنة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. حسين نواره (جامعة مولود معمري، الجزائر)

أ.د. سلمى ساسي (جامعة الجزائر 01)

أ.د. مرتضى عبد الله خيرى (كلية الحقوق، جامعة الشرقية، سلطنة عمان)

د. نبيلة عبد الفتاح قشطي (جامعة المنوفية، مصر)

# قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات والأبحاث العميقة:

- تنشر المجلة المقالات والأبحاث التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المساهمات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 20 صفحة بالنسبة للمقالات و50 صفحة بالنسبة للأبحاث العميقة، مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وأخرى إحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

## بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.
- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقال.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته بعد 5 دقائق من تسلمها.

- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر، مع مراعاة السرية التامة في التحكيم
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

#### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث سيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تدرج الهوامش ألياً في نهاية كل صفحة وقائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال.

#### نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .
7. ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

law@journals.jilrc.com

## الفهرس

الصفحة	
9	• الافتتاحية
11	• الحرب الصهيونية على قطاع غزة: إبادة تعليمية ممنهجة؛ إيناس موسى الزين (جامعة الاستقلال- فلسطين)
31	• التعليم المقاولاتي في الجزائر كآلية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار؛ بسمة مطالي - كريمة بن زينة (جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر)
45	• دور التعايش السلمي وثقافة السلام في بناء المجتمع وتعزيز حقوق الإنسان (السودان نموذجاً)؛ يس حسن محمد عثمان (جامعة نيالا، السودان، جامعة كمبالا الدولية، يوغندا) - عبد العزيز آدم عبدالله بابكر (جامعة نيالا، السودان)
65	• <b>Legal water security in Algeria between text and application; Kaid Hafida (Faculty of Law and Political Sciences, University of Mostaganem)</b>
83	• <b>Le contrôle de la constitutionnalité des traités en vertu de la Constitution tunisienne du 25 juillet 2022 ; Boutheina Barouni (Faculté des sciences juridiques, économiques et de gestion, de Jendouba, Tunisie)</b>

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية  
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز  
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي



## الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي فضله تتم الصالحات

تواصل مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة في عددها الخامس والستين نشر مقالات نوعية تعالج القضايا الراهنة وتقدم لها حلولاً عملية تساهم في تطوير التشريعات الوطنية بل وحتى المواثيق الدولية. فقد تناولت الدراسة الأولى تداعيات الحرب الصهيونية في غزة على قطاع التعليم العالي، والتي ليست إلا إبانة تعليمية ممنهجة تحت أعين الأمم المتحدة والدول المتحالفة مع هذا الكيان الغاصب، وعجز المجتمع الدولي في توقيفها.

فحين تناول البحث الثاني التعليم المقاولاتي في الجزائر كآلية لتعزيز ريادة الأعمال والابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من أجل تلبية الاحتياجات المجتمعية.

واقترحت الدراسة الثالثة آليات فعّالة لتحقيق التعايش السلمي وثقافة السلام لبناء مجتمعات متماسكة، لا سيما في ظل الأزمات المعقدة التي تواجهها المنطقة العربية، متناولة السودان كنموذج؛ كما اقترحت حلولاً لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة.

ويتضمن العدد أيضاً مقالا باللغة الإنجليزية يتناول الأمن القانوني للمياه في الجزائر، مسلطاً الضوء على الأسس والمرتكزات السياسية والتشريعية والقضائية لحماية المياه، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على الاعتداءات على الموارد المائية والظروف التي تمنع المسؤولية الجنائية.

لنختم هذا العدد بمقال باللغة الفرنسية حول الرقابة الدستورية على المعاهدات في ظل الدستور التونسي المؤرخ في 25 يوليو 2022.

نشكر كل من ساهم في إصدار هذا العدد، متمنين أن نكون قد ساهمنا من خلاله في إيجاد حلول ومقترحات للمشاكل والأزمات التي تواجه المنطقة العربية ... مع يقيننا التام بأن هذه المواضيع جديرة بمزيد من البحث والدراسة لأهميتها وتأثيرها المباشر على الأمن والاستقرار المحلي.

والله الموفق في الأول والآخر

أ.د. سرور طالي / المشرفة العامة ومديرة التحرير



## الحرب الصهيونية على قطاع غزة: إبادة تعليمية ممنهجة

### The Zionist War on the Gaza Strip: A Systematic Educational Genocide

د. إيناس موسى الزين (جامعة الاستقلال - فلسطين)

Dr. Enas Musa Al-Zein (Al-Istiqlal University, Palestine)

#### Abstract:

This study aimed to identify the repercussions of the Zionist War on higher education in the Gaza Strip during the war that began on October 7, 2023, until the preparation of this study, and to identify the repercussions of this war on both academic and administrative cadres, students, and the infrastructure of higher education institutions. The researcher used the qualitative approach by conducting a number of interviews with (10) faculty and administrative members in Palestinian universities in the Gaza Strip, and analyzing official reports, research papers, and previous literature, in order to gain a deeper understanding of the effects resulting from this educational extermination in the long term. The study results reveal that what is happening in the Gaza Strip constitutes a systematic educational genocide targeting distinguished academic cadres, those with rare specializations, administrators working in higher education institutions, and students.

The systematic destruction of the infrastructure of higher education institutions involves the destruction of buildings and scientific laboratories, the burning and bombing of scientific libraries containing thousands of valuable books, the bombing of stadiums, the destruction of museums, and the demolition of theaters. This impacts future generations.

There is an urgent need for international intervention and effective efforts to stop this genocide and prevent its recurrence. It is also necessary to protect higher education and its institutions, ensuring the appropriate environment and necessary capabilities to implement the right to education as a fundamental right of the Palestinian people in the Gaza Strip. Comprehensive support must be provided to rebuild what was destroyed and burned, and those responsible for this genocide against the Gaza Strip and its educational institutions must be held accountable and brought before the International Criminal Court and the International Court of Justice. Continuing education programs must be designed and implemented in the Gaza Strip targeting students to enhance their ability to cope with this painful reality.

**Keywords:** The Zionist War, Educational Genocide, Higher Education, Gaza Strip.

### مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات الحرب الصهيونية على قطاع التعليم العالي في غزة خلال بعد السابع من أكتوبر 2023، حتى إعداد هذه الدراسة، والتعرف على تداعيات هذه الحرب على كلاً من الكوادر الأكاديمية والإدارية، والطلبة، والبنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي، واستخدمت الباحثة المنهج النوعي وذلك من خلال اجراء عدد من المقابلات مع أعضاء هيئة تدريسية وإداريين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة وعددهم (10)، وتحليل التقارير الرسمية وأوراق البحثية، والأدبيات السابقة، وذلك لفهم أعمق للآثار الناتجة عن هذه الإبادة التعليمية على المدى البعيد.

تكشف نتائج الدراسة أن ما يحدث في قطاع غزة هو إبادة تعليمية ممنهجة وذلك باستهداف الكوادر الأكاديمية المميزة وأصحاب التخصصات النادرة، والإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك الطلبة، وإبادة ممنهجة للبنية التحتية للمؤسسات التعليمية العالي لإبادة للمباني وللمختبرات العلمية، وحرق وقصف المكتبات العلمية التي تحتوي على آلاف الكتب القيمة، وكذلك قصف الملاعب وتدمير المتاحف، وتدمير المسارح، وهذا يؤثر على الأجيال القادمة

هناك حاجة ماسة للتدخل الدولي وممارسة جهد فاعل لإيقاف هذه الإبادة الجماعية ومنع تكرارها، وحماية التعليم العالي ومؤسساته، وبما يضمن توفير البيئة المناسبة والإمكانيات الضرورية لتنفيذ الحق في التعليم كحق أساسي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وتوفير دعم شامل لإعادة بناء ما تم تدميره وحرقه، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الإبادة بحق قطاع غزة، ومؤسساته التعليمية وتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. وتصميم وتنفيذ برامج تعلم مستمر في قطاع غزة تستهدف الطلبة لتعزيز قدراتهم للتعامل مع الواقع المؤلم.

الكلمات المفتاحية: حرب الصهيونية - الإبادة التعليمية - التعليم العالي - قطاع غزة.

### مقدمة:

يعد التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان الذي يعزز العدالة الاجتماعية ويكسر حلقة الفقر، وقد كفلت المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والقانون الإنساني هذا الحق حتى في ظل الحروب والنزاعات والطوارئ، وهذا يدل على أهمية هذا الحق في تقدم الأمم والمجتمعات وتطورها..

فالتعليم العالي في فلسطين وخاصة في قطاع غزة يُعد من القطاعات الهامة والحيوية، والتي كانت تتزايد باستمرار نتيجة القبول المتزايد من قبل الفلسطينيين في قطاع غزة على مؤسسات التعليم العالي، فهو يمثل بالنسبة لهم أداة للصمود والكفاح ضد الفقر، والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة، حيث لم يكن التعليم العالي وسيلة لاكتساب المعرفة فقط، بل هو ركيزة لتعزيز الهوية الوطنية، والصمود والمقاومة ويعزز قدرتهم على الاستمرار رغم الحصار والحروب المتتالية على قطاع غزة.

في عام 1978 تأسست الجامعة الإسلامية، وفي بداية التسعينيات أنشئت جامعة الأزهر بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات، 1991م، وتبعها في النصف الثاني من نفس العالم جامعة القدس المفتوحة، التي تعتمد نظام التعليم عن بعد، كما تطور معهد المعلمين بغزة والذي تأسس في العام 1955م، تحت إدارة الحكم المصري، إلى كلية جامعية عرفت باسم كلية التربية الحكومية وفي عام 1999 أصبحت جامعة سميت جامعة الأقصى، ثم تابعت بعد ذلك افتتاح الجامعات الفلسطينية لتغطي الإقبال الشديد على التعليم العالي من قبل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة<sup>1</sup>.

يوجد في قطاع غزة (17) مؤسسة تعليم عالي تشتمل على الجامعات التقليدية، وعددها (6)، والكليات الجامعية عددها (5)، وكليات المجتمع المتوسطة عددها (6)، وبالإضافة إلى ذلك تمتلك جامعة القدس المفتوحة (5) مراكز تعليمية في قطاع غزة إلى جانب فروعها في الضفة الغربية<sup>2</sup> وهي تتبع التعليم العالي. وقد بلغ عدد الطلاب الجامعيين في قطاع غزة (88,000) ألف طالب وطالبة، أما عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي (5100) عامل<sup>3</sup>.

استطاعت الجامعات الفلسطينية منذ نشأتها أن تلعب دوراً فعالاً في تزويد أبناء الشعب الفلسطيني بالفرص والمحفزات لمتابعة الدراسة العلمية والتقنية في أرض الوطن، فقامت بترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية، مما ساعد في بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، وقد حقق قدراً من المساواة في الفرص التعليمية للذكور والإناث وتقليل الفجوة بين الطلاب والطالبات المنتسبين والمنتسبات للمؤسسات التعليمية العالي<sup>4</sup>.

ورغم أهمية التعليم العالي بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة إلا أنه كان يعاني من أوضاع صعبة جداً بسبب الانقسام السياسي، والحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 من قبل قوات الاحتلال الصهيوني مما أدى إلى نقص الموارد

<sup>1</sup> أبو لبن، إيناس (2015). تطوير إدارة التعليم الجامعي بالجامعات الفلسطينية في ضوء مبادئ الحوكمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

<sup>2</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). توزيع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين حسب نوع المؤسسة والمنطقة في العام الدراسي، 2024. [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

<sup>3</sup> وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع التعليم العالي الفلسطيني، <https://www.mohe.pna.ps>

<sup>4</sup> وزارة التربية والتعليم العالي (2014). الدليل الإحصائي السنوي، غزة، 2013-2014،

التعليمية، وتقييد حركة الطلبة والأكاديميين حيث فرضت القيود على السفر والتنقل مما حد من فرص الطلبة في استكمال دراساتهم العليا في جامعات خارج قطاع غزة، وأدى الحصار أيضاً إلى نقص التمويل فقد عانت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية نقصاً في التمويل مما أثر على تطوير العملية التعليمية وعلى تطوير المناهج والمختبرات، والبحث العلمي، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة، والحروب المتكررة، على قطاع غزة التي شنها الاحتلال الغاصب خلال السنوات الماضية ألحقت الضرر بمؤسسات التعليم العالي، وكوادها الأكاديمية والإدارية والطلبة المنتسبين لهذه المؤسسات التعليمية، ولكن رغم ذلك أظهرت مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة قدرة مذهلة على الصمود والاستمرار في تقديم المعرفة والتعليم لطلبتها.

ولكن منذ بداية العدوان الصهيوني في السابع من أكتوبر 2023 على قطاع غزة، تفاقمت هذه التحديات والصعوبات بشكل كارثي بعد ذلك، حيث تحولت الأزمة التعليمية إلى كارثة وجودية تهدد مستقبل جيل كامل من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية.

حرب السابع من أكتوبر 2023 أدت لتوقف تام للعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية منذ أكثر من عام ونصف. وذلك بسبب كثافة القتل والتدمير الغير مسبوقه. حيث تعد فلسطين المكان الأكثر خطورة وعنفاً في العالم في الوقت الراهن وتحديداً غزة، متفوقة على ميانمار، فغزة هي الأولى من حيث انتشار الصراع، ومستوى أعمال العنف، ومستوى الخطر على حياة المدنيين<sup>1</sup>، واعتبرت الإسكوا في تقرير أصدرته بعد مئة يوم من الحرب، بأنها الحرب الأعنف في القرن الواحد والعشرين، إذ لم يشهد أي نزاع مسلح آخر تأثيراً مدمراً على السكان ضمن هذا الإطار الزمني<sup>2</sup>، والحرب مازالت مستمرة منذ أكثر من العام والنصف، فقدوا خلالها سكان قطاع غزة القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، من رعاية صحية، والمياه، والطاقة، والغذاء، والتعليم، والعمل، والحقوق والحريات الأساسية<sup>3</sup>.

وأكد المرصد الأورومتوسطي بأن الاحتلال الصهيوني دمر بشكل مباشر جميع الجامعات في قطاع غزة، عبر مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في عمليات قصف استهدفت مبانٍ في جامعتي "الإسلامية" و"الأزهر"، ثم امتد الأمر لبقية الجامعات، وصولاً إلى تفجير بعضها ونسفها بالكامل بعد تحويلها إلى ثكنات عسكرية، كما حدث في جامعة الإسراء جنوبي غزة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ACLED, 2024. Palestine is the most dangerous country in the world as of July 2024, ACLED Conflict Index Results: July 2024. <https://acleddata-com.translate.google.com/conflict-index/index-july-2024>.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، (2024). أخبار الأمم المتحدة، غزة: أكثر 100 يوم دموية في العالم منذ الإبادة الجماعية في رواندا، [www.news.un.org/ar](http://www.news.un.org/ar)

<sup>3</sup> الأمم المتحدة الإسكوا، (2024). الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة غير مسبوقه، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza>.

<sup>4</sup> المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2024. إسرائيل عشرات الاكاديميين ودمرت جامعات غزة، 20 يناير. <https://euromedmonitor.org/ar/article/6106>

### مشكلة الدراسة:

الحروب بشكل عام لها تأثيرات على مجالات مختلفة، وقد نالت حيزاً وافراً من الجدل في الكتابات الأكاديمية. منها حرب الإبادة الاسرائيلية التي بدأت في أكتوبر 2023 على قطاع غزة أثرت على مختلف نواحي الحياة. إذ تم تناول الكثير من تداعياتها السياسية سواء على القضية الفلسطينية<sup>1</sup> أو تجديد المقاومة<sup>2</sup> أو اعتبارها نقطة تحول في الصراع الصهيوني الفلسطيني<sup>3</sup> أو إبادة الشعب الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة ليخلو للصهاينة القطاع<sup>4</sup>، أو على حكومة الاحتلال<sup>5</sup>.

وما تمت ملاحظته أن قلة من الدراسات تبحث في تأثير هذه الحرب على قطاع التعليم العالي ومؤسساته وتداعياته على مستقبل الأجيال القادمة. ولأول مرة خلال هذه الحرب يتم استهداف مؤسسات التعليم العالي وكوادرها، فبحسب خبراء للأمم المتحدة فإنه وبعد ستة أشهر من حرب الإبادة على غزة، قُتل أكثر من (95) أستاذاً جامعياً من بينهم (3) رؤساء جامعات، وتم هدم جميع الجامعات والكليات في قطاع غزة كان آخرها جامعة الإسراء في 17 كانون الثاني 2024، حيث أبدى الخبراء خشيتهم من أنها "إبادة تعليمية". وتحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما واقع العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة خلال حرب السابع من أكتوبر 2023؟

- ما تداعيات حرب الإبادة على مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة خلال حرب السابع من أكتوبر 2023؟

أهمية الدراسة: وتنبع أهمية هذه الدراسة بأنها ستبحث في واقع العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة خلال حرب الإبادة، وتداعيات هذه الحرب على مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، حيث لم يتم البحث في تداعيات حرب الإبادة على مؤسسات التعليم العالي. والدراسات الأكاديمية السابقة ركزت على تأثير الحروب على التعليم الأساسي والثانوي أما التعليم العالي فقد حظى بعدد قليل من الدراسات حسب علم الباحثة، حيث أنه خلال الحروب السابقة على غزة تم استهداف المدارس، ولأول مرة يتم استهداف مؤسسات التعليم العالي بهذا الشكل الممنهج المدمر.

<sup>1</sup> نبيل بدر الدين، "تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، مجلد 1، عدد 26، (2023): 1-16.

<sup>2</sup> Ahmed Bensalem, 'Al-Aqsa Flood: Renewing the Palestinian Resistance', *Law and Interscience Journal*, Vol. 3, No. 1, (2024): 1-19.

<sup>3</sup> Muhammed Mercan, 'Operation al-Aqsa Flood'. *Insight Turkey*, Vol. 25, No. 4 (2023): 79-91.

<sup>4</sup> محمود محارب، الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024) ص 2.

<sup>5</sup> مهاب عادل، طوفان الأقصى والتداعيات المحتملة على مستقبل الحكومة الإسرائيلية، في أميرة عبد الحليم (محررة)، طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023)، ص 42-46.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة وصف واقع العملية التعليمية في ظل حرب الإبادة ، وتوثيق الإبادة التعليمية بحق مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة. وتحديد الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي وأثرها على استمراره في المستقبل. منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج النوعي. ومن أجل جمع المعلومات، تم إجراء عدد من المقابلات مع أعضاء هيئة تدريسية وإداريين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة وعددهم (10)، وحيث تعتبر المقابلات أداة رئيسية في جمع المعلومات بالنسبة لمنهج دراسة الحالة. فقد ارتأت الباحثة بالنسبة لجمع المعلومات وتحليلها خاصة بالنسبة للمقابلات إلى نموذج التفسير (interpretivist paradigm) حيث يتم التعبير عن وجهات نظر الأشخاص الذين تتم مقابلتهم من أجل المساعدة في تفسير أي حالة دراسية، وستعكس هذه البيانات التي يتم جمعها الاختلافات في وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وسيحتاج تحليل هذه البيانات إلى التعرف على مدى الاختلاف في وجهات النظر<sup>1</sup> ولأن هذا النموذج يؤكد على أهمية العقل البشري في فعل خلق المعرفة<sup>2</sup>.

ورغم وجود تفسيرات مختلفة لانعكاس حرب السابع من أكتوبر على التعليم العالي، فقد تم إنشاء مجموعة من الأسئلة البحثية الرئيسية لاستخدامها في المقابلات وبناء على إجاباتهم تطرح أسئلة مختلفة. وتم جمع مجموعة الأبحاث حول "الإبادة التعليمية". وتحليل الوثائق والمنشورات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية ، والمؤسسات الدولية كاليونيسف والأونروا وغيرها، وسيتم اعتماد أهم نظريات الإبادة التعليمية، كنظرية العنف البنيوي التي تفسر الإبادة التعليمية كنتيجة لسياسات ممنهجة تحرم الوصول إلى تعليم جيد بسبب النزاعات المسلحة وحرب الإبادة.

### الإبادة التعليمية:

يعد مصطلح الإبادة التعليمية حديث نسبياً، حيث لم يتم استخدامه من قبل الكثير من الباحثين، فهو مصطلح استخدم للإشارة إلى الصلة بين الإبادة الجماعية والضرر الذي لحق بالنظام التعليمي. حيث أن الحروب والصراعات لها تأثير على التعليم، فبينما أثبتت دراسات أن الحرب والصراع لها تأثير كبير على الدول المتضررة من الصراع، وخاصة في مجالات التعليم<sup>3</sup>. وخلال الحروب تزداد انعكاسها على التعليم حيث خلالها تزداد حالات تدمير البنية التعليمية، والطلبة والأكاديميون، مما قد يؤدي ما أصبح يُطلق عليه "إبادة تعليمية" (Educid).

<sup>1</sup> Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research Methods for Business Students. Eighth ed. Harlow Pearson Education Limited.

<sup>2</sup> Suen, E., & Suen, B. A. (2019) Intercultural Communication A Canadian Perspective. Toronto Canadian Scholars.

<sup>3</sup> Alousi, R. (2022). Educide: The Genocide of Education A case study on the impact of invasion, and conflict on education. *The Business and Management Review*, 13(2), 333.-342.

وقد تم دمج مفهومي "التعليم" (education) و"الإبادة الجماعية" ("genocide") لتشكيل كلمة "Eduicide"<sup>1</sup>. إن الترابط الاستعماري للإبادة الجماعية يتزامن مع قتل المعرفة، إبادة التعليم وقتل اللغة<sup>2</sup>، أدى ربط المفهومين إلى استقالة بعض موظفي الأمم المتحدة من مناصبهم، إذ يشير كتاب Rihani (2015) إلى إن وقائع ندوة عقدت في جامعة جينت (Ghent) في مارس/آذار 2011، والتي نُشرت تحت عنوان "ما وراء الإبادة التعليمية" تقدم رؤية شاملة للحالة المزرية التي وصل إليها التعليم في العراق. وتضيف الدراسة إلى أن الفصل الذي كتبه هانز فون سبونيك (Hans von Sponeck) له أهمية خاصة لأنه يناقش استخدام مفهوم "الإبادة التعليمية" ويربط ذلك بـ"الإبادة الجماعية" المتمثلة في العقوبات مما أدى إلى استقالته من منصبه في الأمم المتحدة<sup>3</sup>.

وبحسب دراسة أלוيس (2022) فقد تم استخدام كلمة "إبادة تعليمية" لأول مرة في كتاب نشرته دار بلوتو للنشر (Pluto Press) عام 2009 الذي تساءل عما إذا كان القتل المنهجي للأكاديميين العراقيين يمكن أن يشكل حالة من حالات الإبادة التعليمية<sup>4</sup>. وكانت دار النشر بلوتر قد أعادت نشر الكتاب في عام 2010 لكن دون أي إشارة لمفهوم الإبادة التعليمية<sup>5</sup>.

وأما بحسب الخبراء الأمم المتحدة تشير "الإبادة التعليمية" إلى المحو المنهجي للتعليم من خلال اعتقال أو احتجاز أو قتل المعلمين والطلاب والموظفين، وتدمير البنية التحتية التعليمية<sup>6</sup>. وبحسب الدراسات الأكاديمية يشير مفهوم "الإبادة التعليمية" (Eduicide) "وصف واضح للدمار والأضرار التي لحقت بالتعليم. وهو نهج منهجي للقضاء على البنية الأساسية التعليمية في بلد أو منطقة وتدميرها، إما جزئياً أو كلياً"<sup>7</sup>. واعتبر آخرون أن تعرض الجامعات للضرر والتدمير يطلق عليها "إبادة تعليمية"<sup>8</sup>.

فالإبادة التعليمية هي تدمير شامل للبنية التحتية التعليمية لبلد أو منطقة نتيجة للحرب أو الغزو أو الصراع أو الإرهاب أو القتل الجماعي. لا يقتصر هذا التدمير على البنية التحتية التي تلحق بالجامعات وغيرها من المرافق التعليمية، بل يشمل

<sup>1</sup> Alousi, R. (2022). OP.Cit.

<sup>2</sup> Kabel, A. (2023) 'From Neoliberal to Decolonial Language Rights and Reparative Linguistic Justice', in Skutnabb-Kangas, T. & Phillipson, R. (eds), *The Handbook of Linguistic Human Rights*, Oxford: Wiley-Blackwell.159-175.

<sup>3</sup> Rihani, S. (2015) 'Iraq's Revolutionary Cul-de-Sacs, Making', In Dawoody, Alexander R. (ed.), *Public Administration and Policy in the Middle East: Public Administration, Governance and Globalization 9*, New York: Springer-Verlag, 115-128.

<sup>4</sup> Alousi, R. (2022). OP.Cit.

<sup>5</sup> Baker, R. W., Ismael, S. T., & Ismael, T. Y. (Eds.). (2010). *Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums Were Looted, Libraries Burned and Academics Murdered*. London: Pluto Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt183h0dg>

<sup>6</sup> أخبار الأمم المتحدة، "خبراء أمميون يحذرون من "إبادة تعليمية" في غزة"، موقع أخبار الأمم المتحدة، 18 نيسان 2024، متوفر على الرابط <https://news.un.org/ar/story/2024/04/113017> ، تاريخ الزيارة 2024-7-30

<sup>7</sup> Alousi, R. (2022). OP.Cit.

<sup>8</sup> Azzouz, A. (2024). Erased city. *City*, 28(1-2), 1-6.

أيضاً فقدان المعلمين وانقطاع فرص التعلم<sup>1</sup>. وإن تدمير البنية التحتية التعليمية يحرم الأفراد من حقهم الأساسي في التعليم، مما يعيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والرفاهية العامة للمجتمعات، ويشير مصطلح الإبادة التعليمية إلى التأثير العميق الذي يمكن أن يحدثه الصراع والحرب على التعليم، مما يعيق تنمية ورفاهية الأفراد والمجتمعات<sup>2</sup>.

لذلك تم إدراج التعليم في حالات الطوارئ في خطط عمليات الإغاثة الإنسانية<sup>3</sup>، كما أن تقرير الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أوصى بضرورة أن يعترف المانحون والدول والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات بهذا الحق، كجزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية في أوقات النزاعات والكوارث الطبيعية، واعتباره أولوية عاجلة<sup>4</sup>.

كما يُعزز قرار مجلس الأمن رقم 2601 لعام 2021 هذه الدعوة، حيث يحث جميع الأطراف على حماية واحترام وتعزيز الحق في التعليم، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح ويؤكد دوره الحيوي في تحقيق السلام والأمن، ويشدد على الأهمية الكبيرة التي يمثلها التعليم للأفراد والمجتمع، بما في ذلك بوصفه ملاذاً ينقذ الأرواح. ويُقر بأن توفير التعليم وحمايته وضمان استمراره خلال النزاعات المسلحة يجب أن يظل من الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي. "وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تضمن وتدعم تحقيق الحق في التعليم كعنصر متكامل من المساعدة والاستجابة الإنسانية<sup>5</sup>.

### الإبادة التعليمية في قطاع غزة:

يتعرض التعليم العالي في قطاع غزة إلى حالة من الإبادة المتعمدة جراء ممارسات العدوان الصهيوني المستمر منذ أكثر من عام ونصف، وقد توقفت وانهارت على أثره المنظومة التعليمية في قطاع غزة، وخرجت مؤسسات التعليم العالي عن الخدمة بسبب توقف العملية التعليمية بالكامل خلال فترة الحرب الصهيونية على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023.

<sup>1</sup> Iriqat,D , Alousi, R, i Z. Aldahdouh, T AIDahdouh, A, Dankar A, Alburai,D, Buheji,M & Hassoun,A.(2024). **Educide amid conflict: the struggle of the Palestinian education system**. Emerald Publishing Limited. [www.emerald.com/insight/2976-9310.htm](http://www.emerald.com/insight/2976-9310.htm)

<sup>2</sup> Rabaia, I.&Habash, L. (2024), "Destruction of higher education (Educide) in the Gaza Strip :assessment and support mechanisms.

<sup>3</sup> الأونروا، (2011) القيادة من أجل المستقبل، المجمع الثالث: تحسين التعليم والتعلم، [unrwa.org/sites/default/files/pdf](http://unrwa.org/sites/default/files/pdf)

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان (2008). الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ، تقرير مجلس حقوق الإنسان.

<sup>5</sup> [www.un.org/en](http://www.un.org/en)

تختلف الحرب الحالية في غزة اختلافاً كبيراً عن أي حرب أخرى في الآونة الأخيرة. لم تشهد الأزمات والحروب الطويلة عدواناً مثل الذي نشهده في غزة اليوم، والذي يجمع بين الزوج المتكرر، فقدان الأرواح والإصابات الهائلة، والمستوى الكبير من الدمار الذي طال البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المساحات التعليمية وفرص التعلم<sup>1</sup>. وسنستعرض الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية خلال هذه الحرب المدمرة، أولاً: البنية التحتية- الكوادر الأكاديمية والإدارية- الطلبة.

### أولاً: الإبادة التعليمية التي طالت البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في قطاع غزة

تم تدمير البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بشكل متعمد وممنهج، فقد دمرت وقصفت مباني الجامعات، والكليات، والمعاهد الدراسية. دمرت قوات الاحتلال أكثر من (80%) مباني الجامعات<sup>2</sup>، فاستهدفت (20) مؤسسة تعليم عال، حيث تعرضت بعضها لأضرار جسيمة، مع تدمير أكثر من (51) مبنى جامعياً بشكل كامل، و(57) مبنى جامعياً بشكل جزئي، تعكس هذه الانتهاكات استهدافاً ممنهجاً للمؤسسات التعليمية، مما يفاقم أزمة التعليم العالي في فلسطين وقطاع غزة خاصة، ويهدد مستقبل الأجيال القادمة<sup>3</sup>.

ويؤكد المرصد أن الاحتلال الصهيوني ارتكب جرائم تدمير منهجي واسع النطاق طال جميع الجامعات، وتقدر تكلفة الأضرار التي لحقت بالجامعات أكثر من (200) مليون يورو<sup>4</sup>. فالبنية التحتية التعليمية للجامعات والكليات في قطاع غزة تعرضت لتدمير والتخريب والحرق وسرقتها مثل المكتبات، ومختبرات الحاسوب، والمختبرات الطبية، والمواد التعليمية الأخرى، والمعدات اللازمة لتشغيل هذه المؤسسات عبر الطاقة البديلة، والملاعب الرياضية، والمسارح، والمتاحف.

فقد تم تدمير مقر "المتحف الوطني" الذي أسسته جامعة الإسراء وهو الأول من نوعه على مستوى الأراضي الفلسطينية، وضم أكثر من (3) آلاف قطعة أثرية نادرة، في وقت قالت الجامعة في بيان صادر عنها إن قوات الاحتلال نهبت تلك القطع قبل نسف مبنى المتحف<sup>5</sup>. وتعرض الأثاث بالجامعات للتدمير نتيجة القصف المستمر، وأيضاً استخدمه سكان قطاع غزة لطهو الطعام بحرقه، لعدم توفر غاز الطهو، وانقطاع الكهرباء، وأصبحت مؤسسات التعليم العالي مراكز لإيواء

<sup>1</sup> كلية التربية، جامعة كامبريدج، مركز الدراسات اللبنانية ووكالة الأونروا 2024، التعليم الفلسطيني تحت الهجوم في غزة: الاستعادة، التعافي، والحقوق والمسؤوليات في التعليم ومن خلاله. ترجمة: دانا الشحيري، كلية التربية، جامعة كامبريدج.

<sup>2</sup> وزارة التربية والتعليم العالي، (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع التعليم العالي الفلسطيني، فلسطين، <https://www.mohe.pna.ps>

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2024، رقم (25)، رام الله- فلسطين.

<sup>4</sup> المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2024) إسرائيل تدمر بشكل ممنهج الآثار التاريخية في غزة، 22 يناير <https://euromedmonitor.org/ar>.

<sup>5</sup> المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2024). مرجع سابق.

النازحين. ومن أشكال الانتهاكات والإجرام بحق الجامعات أيضاً، تم تحويل بعضها إلى ثكنات أو مراكز اعتقال وتعذيب للفلسطينيين قبل أن يتم هدمها، كما جرى في جامعة الإسراء<sup>1</sup>.

هذا التدمير الممنهج هو عبارة عن استراتيجية مدروسة، مُصممة لفرض السيطرة وقمع الفلسطينيين في قطاع غزة وذلك من خلال تدمير المساحات التي يزدهر فيها التفكير النقدي وتبادل الأفكار تسعى هذه الاستراتيجية إلى محو الذاكرة الجماعية والتراث الثقافي والنمو الفكري للشعب الفلسطيني. ومن خلال الحفاظ على السيطرة وخنق أي شكل من أشكال وبتركيزها على الكليات والجامعات، لا تُفكك إسرائيل البنية التحتية فحسب، بل تستهدف أيضاً الهوية الوطنية الفلسطينية وتاريخها. هذا التدمير المتعمد يحرم الفلسطينيين من التعليم الجيد، ويُديم دورة الحرمان والتهميش التعليمي، ويُعيق قدرتهم على بناء مستقبل أكثر إشراقاً<sup>2</sup>.

### ثانياً: الإبادة بحق الأكاديميين والإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة

بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بنحو (5) آلاف عامل وعاملة منهم نحو ألفين أكاديمي في قطاع غزة<sup>3</sup>، ومنذ بداية الحرب في السابع من أكتوبر 2023 تم إيقاف العملية التعليمية في جميع مؤسسات التعليم العالي، وبذلك توقف هؤلاء العاملين من كوادر أكاديمية وإدارية عن العمل في مؤسسات التعليم العالي في القطاع، وهم يعانون من أزمة اقتصادية خانقة، بسبب لأن بعض الجامعات لم تعد تستطيع صرف رواتب موظفيها فالبعض يصرف راتب مقطوع محدد، والبعض الآخر كالجامعات الخاصة توقفت عن صرف رواتب موظفيها من أكاديميين وإداريين، وتوقفهم عن ممارسة عملهم زاد صعوبة وضعهم المعيشي حيث أن البعض منهم لجأ لبعض الأعمال التي لا علاقة لها بالتعليم والسلك الأكاديمي ليحسن ظروفه المعيشية، ويستطيع أن يعيل نفسه وعائلته، ولقد عانوا أيضاً من النزوح المتكرر لأكثر من عام ونصف وعاشوا في ظل ظروف معيشية أقل ما يقال عنها بأنها صعبة، تعرضوا للتشريد والجوع وانقطاع الكهرباء وعدم توفر المياه النظيفة للشرب أو الاستحمام، وعدم توفر الخدمات الصحية والأدوية بسبب تدمير المستشفيات والمراكز الصحية.

وخلال هذه الحرب أصيب عدد كبير من الأكاديميين والإداريين إصابات مختلفة في أنحاء الجسد ومنهم فقدوا أطرافهم أو أصيبوا بإعاقات مستدامة نتيجة القصف المستمر الذي لا يتوقف ليلاً أو نهاراً. حيث بلغ عددهم أكثر من (1311) جريح<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المركز الفلسطيني للإعلام (2024). تدمير الجامعات، هكذا تحاول إسرائيل سحق الوعي الفلسطيني، 21-ابريل .  
<https://palinfo.com/news/2024/04/21/885983/>

<sup>2</sup> Rabaia, I. and Habash, L. (2024), "Destruction of higher education (Educide) in the Gaza Strip: assessment and support mechanisms".

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2024). مرجع سابق.

<sup>4</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). مرجع سابق.

وتم استهداف وقتل الكوادر الأكاديمية والنخب العلمية في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة من قبل الاحتلال الصهيوني حيث نفذت هجمات متعمدة ومحددة ضد شخصيات أكاديمية وعلمية وفكرية في قطاع غزة، وأن العشرات منهم استشهدوا في غارات مباشرة استهدفت منازلهم دون سابق إنذار، كما قضى معهم أفراد من عائلاتهم أو عائلات أخرى جمعهم النزوح معاً، وأنه وثق قتل الاحتلال الصهيوني (94) من أساتذة الجامعات الفلسطينية، منهم (3) رؤساء جامعات، و(17) شخصية يحملون درجة البروفيسور، (59) يحملون درجة الدكتوراه، (18) يحملون درجة الماجستير<sup>1</sup>، وهذه الحصيلة غير نهائية حيث تشير التقديرات إلى وجود أعداد إضافية حيث أكد جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أنه تم استهداف أكثر من (178) شهيد، وغير معروف عدد المعتقلين بسبب عدم توفر المعلومات. وعدد الشهداء من الطلبة الجامعيين (761) طالباً جامعياً في قطاع غزة..

وتشير هذه الأعداد الكبيرة من استهداف الأكاديميين المتميزين أصحاب التخصصات النادرة سواء كانت العلمية أو الأدبية، والذين غالبيتهم يمثلون مراكز العمل الأكاديمي في جامعات وكليات غزة، إلى تعمد الاحتلال الصهيوني تفرغ قطاع غزة من الشخصيات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع الفلسطيني. حيث أبدى خبراء في الأمم المتحدة خشيتهم من أنها "إبادة تعليمية"<sup>2</sup>. فالاحتلال الصهيوني يهدف عبر استهداف هذه الشريحة من المجتمع إيصال رسالة ضمنية لباقي النخب والكفاءات والعلماء، بأن لا مكان لهم في قطاع غزة، من أجل ترسيخ فكرة الهجرة لدى الكفاءات، لتفريغ القطاعات العلمية والصحية والثقافية والاقتصادية منهم.

كما إن تصفية العلماء والنخب الفلسطينية، لها أثر نفسي على كافة أفراد المجتمع الفلسطيني، فهو يخلق حالة من الرعب ويثني العلماء عن الابتكار والإبداع، إن الاحتلال أراد باغتياله الممنهج للنخب الوطنية الفلسطينية، حرمان الجامعات ومراكز البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني من كوادرها، وتحطيم أدوات ومنابر من تبقى منهم، لإفقادهم القدرة على إحداث أي تغيير، وهو ما يجعله في النهاية مجتمعاً عاجزاً عن المطالبة بحقوقه.

وأيضاً من أبرز هذه الآثار النفسية والاجتماعية التي تسعى قوات الاحتلال إلى تحقيقها من وراء هذه الاغتيالات الممنهجة، التأثير في بنية النسيج الاجتماعي، حيث يمثل هؤلاء حجر الزاوية في بناء وتطور المجتمع الفلسطيني وصناعة مستقبله، ولديهم قدرة على التأثير الإيجابي في أفراد المجتمع والذي ستتأثر بتغييرهم.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، (2024). مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع السابق.

### ثانياً: الإبادة بحق الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة

لقد حُرّم حوالي (39) ألف طالباً وطالبة من حقهم في تقديم امتحان شهادة الثانوية العامة في قطاع غزة لعام 2023-2024<sup>1</sup>، وبذلك فقدوا فرصتهم بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خلال العام 2024-2025، وذلك بسبب استمرار حرب الإبادة لأكثر من عام ونصف. ونتيجة توقف العمل بمؤسسات التعليم العالي توقف تام حُرّم أيضاً حوالي (88) ألف طالب وطالبة من حقهم في التعليم وتم تعليق دراستهم، ولم يتمكن (555) طالباً آخرون من حاملي المنح الدولية من السفر إلى الخارج بسبب الانتهاكات وإغلاق المعابر<sup>2</sup>. وحرّم نحو (14) الف خريج وخريجة في قطاع غزة من التخرج هذا العام بسبب استمرار الحرب.

كما يعاني الطلبة من التهجير والنزوح المتكرر في ظل القصف العنيف والمستمر وعدم وجود المكان الآمن، وأيضاً تعرضوا للتجويع والفقر وسوء التغذية، وعدم توفر العلاج والأدوية، وتعرضوا لصدمة فقدان أحد أفراد عائلاتهم أو من فقد جميع أفراد عائلته ومنهم من مسحت عائلته من السجل المدني، ومنهم من أصيب، فبلغ عدد الجرحى من الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة (1283) جريح وجريحة<sup>3</sup>.

فيعد التطهير المكاني، الذي يشمل أيضاً التهجير القسري للفلسطينيين وإبعادهم عن منازلهم، دوراً حاسماً في عملية الإبادة التعليمية. فمن خلال اقتلاع الناس من بيئتهم المألوفة، يُعطل التطهير المكاني العملية التعليمية، مما يُحدث تأثيراً مضاعفاً على النظام التعليمي بأكمله. ويُحرّم الطلاب النازحون من الوصول إلى الجامعات، مما يعيق تقدمهم الأكاديمي. يُسلط التطهير المكاني الضوء على الطبيعة المنهجية لسياسات الاحتلال، التي تتجاوز مجرد الأعمال العسكرية<sup>4</sup>.

وما مر به الطلبة من أهوال الحرب وتعرضهم لهذا الكم الهائل من الخوف والرعب في ظل غياب الحماية الدولية للمدنيين، وتدمير لأمالهم وأحلامهم أثر ذلك كله على صحتهم النفسية، وأصبح المستقبل التعليمي للطلبة ضبابياً. ولا يمكن التنبؤ به إلى أن تضع هذه الحرب أوزارها. وإن الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم لا تقتصر على الخسائر المادية والبشرية، إذ إن هناك أثراً نفسية، علاوة على فقدان شغف التعلم. ولأول مرة تعلن نتائج امتحان الثانوية العامة لعام 2023-2024 منقوصاً من طلبة غزة، دون التطرق إلى نسبة عامة للنجاح لأن الأعداد لم تكتمل.

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025). مرجع سابق.

<sup>2</sup> المركز الفلسطيني للإعلام، (2024). مرجع سابق.

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2024). مرجع سابق.

<sup>4</sup> Rabaia, I. and Habash, L. (2024), "Destruction of higher education (Educide) in the Gaza Strip: assessment and support mechanisms".

وتتفاقم الصدمات النفسية في الأوساط الأكاديمية نتيجة الأوضاع الكارثية التي يعيشونها خاصة مع استمرار النزوح والتجويع والقصف العشوائي المستمر، حيث يُعاني الطلاب والمعلمون من التوتر والقلق والخوف، مما يُضعف قدرتهم على التركيز والانخراط في التعلم. إضافةً إلى ذلك، يُحدّ النزوح الناجم عن النزاع من فرص الحصول على التعليم إذ يواجه الطلاب والمعلمون النازحون نقصاً في الموارد وظروفاً غير آمنة وصعوبة في مواصلة دراستهم<sup>1</sup>.

وبناء على المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من الكوادر الأكاديمية والإدارية العاملة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، والأدبيات التي تمت مراجعتها:

إن ما يحدث في قطاع غزة للنظام التعليمي هو إبادة تعليمية ممنهجة تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني تنتهك حقه بالتعليم الذي كفلته له جميع المواثيق والقوانين الإنسانية. فالنظام التعليم العالي في قطاع غزة تعرض لضربة قاصمة، وذلك باستهداف وقتل متعمد وممنهج للكوادر الأكاديمية المميزة والنادرة، والشخصيات المؤثرة في المجتمع الغزي الفلسطيني، قتل عائلاتهم، قتل الطلبة، وتدمير الجامعات ومبانيها ومختبراتها وملاعبها كلها عوامل تُسهم في إبادة التعليم العالي الفلسطيني.

إن تدمير النظام التعليمي لا يحرم الناس من حقهم في التعليم فحسب، بل يُعرّض رأس المال الفكري والبشري للمجتمع بأكمله للخطر. فهو يُخنق إمكانات الشعب الفلسطيني وطموحاته من خلال التصفية المنهجية للمعلمين والطلاب وأكد الأكاديميين والإداريين الذين تم عمل المقابلات معهم بأنهم يعانون من أوضاع معيشية صعبة جداً هم وعائلاتهم ويعيشون من أجل توفير لقمة العيش لأبنائهم التي أصبحت صعبة جداً في ظل المجاعة والتجويع الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني وأنهم حرقوا كتبهم التي كانت موجودة في مكتباتهم الخاصة لطهي الطعام لعدم توفر غاز الطهي والحطب لإشعال النيران، وأنهم لا يشعرون بالأمان نتيجة النزوح المتكرر وهم يحملون معهم ما تيسر مما يملكون أوراقهم الثبوتية وبعض الملابس والأغطية وينزحون تحت القصف المستمر من الطائرات والدبابات والكواد كابتز وغيرها ليلاً ونهاراً. وقد تم استهداف وقتل متعمد لزملائهم في مؤسسات التعليم العالي، وقد أصيب البعض الآخر وبترت أطرافه ولا يستطيع تأمين العلاج نتيجة استهداف القطاع الصحي، وإن هذه الأوضاع المعيشية الصعبة أثرت على صحتهم النفسية، فهم يشعرون بالإحباط والاكتئاب والخوف والقلق على حياتهم وحياتهم المعيشية المعرضة للخطر كل ثانية.

وللإبادة التعليم أثاراً بعيدة المدى، إذ تُعيق النمو والتقدم المجتمعي، ويعيق الوصول إلى فرص التعلم ونشر المعرفة العملية التعليمية. وتُشجع إبادة التعليم في غزة على زيادة القمع والسيطرة، وتُعزز انتهاكات حقوق الإنسان، مما يستلزم الاعتراف بهذه الظاهرة ومعالجتها.

<sup>1</sup> Iriqat,D , Alousi, R, i Z. Aldahdouh, T AlDahdouh, A, Dankar A, Alburai,D, Buheji,M & Hassoun,A.(2024). OP.Cit.

وهذا ما أكدته دعوى قضائية قدمتها جنوب إفريقيا ضد الاحتلال الصهيوني في محكمة العدل الدولية في لاهاي، هولندا في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2023. والذي أشارت فيه إلى أن من أعمال الإبادة الجماعية التي "أقرتها أو ارتكبتها حكومة الاحتلال الصهيونية والجيش الصهيوني في غزة الهجمات ضد المباني المخصصة للتعليم، وبحق التعليم هو "إبادة تعليمية"<sup>1</sup> ووفقا لاتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ترتكب إسرائيل جرائم حرب تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. وتشمل هذه الجرائم التدمير الواسع النطاق والمتعمد للمباني المخصصة لأغراض تعليمية وفنية وعلمية ودينية، فضلا عن المعالم التاريخية<sup>2</sup>.

إن العدوان الصهيوني على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر تسبب في القضاء شبه التام على تلك المنظومة، وتعطيل المسيرة التعليمية بشكل كامل لمئات الآلاف من الطلبة، ولعامين دراسيين على التوالي، وهذا يعتبر إبادة تعليمية ممنهجة ومتعمدة، تهدف إلى تدمير نظام التعليم الفلسطيني في قطاع غزة<sup>3</sup>. أن حرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة له انعكاسات خطيرة على قطاع التعليم العالي أهمها أن من أصل 17 مؤسسة تعليمية أكاديمية تم تدمير 12 مؤسسة تعليمية أكاديمية بالكامل والخمسة الأخرى تم تدميرها بشكل جزئي، وتدمير البنية التحتية لمؤسسات التعليم هي إحدى المؤشرات "للإبادة تعليمية"، وتستهدف الطلاب والكوادر التعليمية بالقتل والإصابة والاعتقال، وتضعهم في ظروف تشكل تهديداً جدياً على حياتهم وسلامتهم الجسدية، وأن عملية التدمير الممنهجة للبنية التحتية الخاصة بالتعليم تهدف إلى تعطيل الدراسة لأطول فترة ممكنة، ما قد يؤثر على مستقبل الطلاب واستقرارهم النفسي.

وإن ما يحدث في القطاع ليس مجرد هجوم عسكري، بل هو اقتلاع متعمد لكل أسس الحياة، وفي مقدمتها التعليم، الذي من المفترض أن يكون خط الدفاع الأخير لأي مجتمع يواجه الدمار. ومع ذلك، فقد تم هدم هذا الخط الأخير، وتسويتها على الأرض، وقد أدان مركز الميزان لحقوق الإنسان الاستهداف الممنهج لقطاع التعليم، واصفاً إياه بأنه جريمة إبادة جماعية ضد

<sup>1</sup> (Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel) (29 December 2023), Application instituting proceedings and request for the indication of provisional measures, Available at International court of Justice website, <https://www.icj-cij.org/sites/default/files/casereLATED/192/19220231228-app-01-00-en.pdf>, access at (2 August, 2024).

<sup>2</sup> Euro-Med Human Rights Monitor (2024). **Israel's demolition of educational institutions, cultural objects in Gaza is additional manifestation of genocide**, <https://euromedmonitor.org/en/article/6163>

<sup>3</sup> مسلماني، مليحة (2025). الإبادة التعليمية في غزة: مأساة تمتد لسنوات، مركز الجرمق للدراسات، [www.aljarmaqcenter.com](http://www.aljarmaqcenter.com).

الشعب الفلسطيني. ودعا المركز إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لإنهاء الاعتداء ورفع الحصار ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الطلاب والمعلمين<sup>1</sup>.

وقد اتبع الاحتلال الصهيوني استراتيجية إبادة التعليم، وهو مفهوم يؤكد على الصلة بين الضرر الذي لحق بالنظام التعليمي والإبادة الجماعية في قطاع غزة. فتسببت هذه الإبادة بشلل في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، وفقدان سنوات أكاديمية كاملة للطلاب مما يؤدي إلى فقدان تعليمي سيكون له أثر طويل المدى على الطلبة. لذلك لن تقتصر إعادة الإعمار بعد الحرب على إعادة بناء المباني فحسب، بل ستطال احتياجات الفلسطينيين في غزة وآمالهم وطرق تمكينهم من قيادة وإعادة بناء نظامهم التعليمي<sup>2</sup>.

#### التوصيات:

- دعوة المؤسسات الدولية الأممية وغير الحكومية، إلى ممارسة جهد فاعل لحماية لإيقاف هذه الإبادة الجماعية، وحماية التعليم العالي ومؤسساته، وبما يضمن توفير البيئة المناسبة والإمكانيات الضرورية لتنفيذ الحق في التعليم كحق أساسي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ومحاسبة المسؤولين عن هذه الإبادة بحق قطاع غزة، ومؤسساته التعليمية وتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
- ضمان استدامة واستمرارية التعليم في حالات الطوارئ، وتوفير برامج مرنة ومتابعة وتقييم البرامج بشكل مستمر والعمل على تطويرها بناء على المستجدات التي تطرأ. وفي نفس الوقت تطوير خطة وطنية مجتمعية تأخذ أولويات المجتمع الفلسطيني في عين الاعتبار بعد هذه الإبادة الجماعية والتعليمية.
- تعزيز التطوع وذلك بتشجيع المجتمع المحلي للمشاركة في تطوير برامج تعليمية مبتكرة تراعي الظروف الاستثنائية التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، وتقديم الدعم للمؤسسات التعليمية العالي خاصة في ظل استشهاد عدد كبير من الكوادر التعليمية المميّزة بالجامعات والمعاهد التعليمية، والتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لتوفير الدعم اللازم المادي والمعنوي لمؤسسات التعليم العالي.
- تنظيم ورش تعزز الصحة النفسية للمتضررين والنازحين من الطلبة والكادر الأكاديمي والإداري. والعمل على دمج برامج الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي في التعليم.

<sup>1</sup> المركز الفلسطيني للإعلام (2025). التعليم في غزة: الاستهداف الإسرائيلي الممنهج كجزء من الإبادة الجماعية، <https://english.palinfo.com/reports/2025>

<sup>2</sup> كلية التربية، جامعة كامبريدج، مركز الدراسات اللبنانية ووكالة الأونروا 2024، التعليم الفلسطيني تحت الهجوم في غزة: الاستعادة، التعافي، والحقوق والمسؤوليات في التعليم ومن خلاله. ترجمة: دانا الشحبري، كلية التربية، جامعة كامبريدج.

- تطوير مناهج تعليمية تتكيف مع ظروف النزاع وتوفر المعرفة الأساسية. واستخدام التكنولوجيا لضمان استمرارية التعليم. وتقديم برامج تعليمية تراعي احتياجات النازحين في قطاع غزة، ونشر الوعي بأهمية التعليم، وتصميم وتنفيذ برامج تعلم مستمر في قطاع غزة تستهدف الطلبة لتعزيز قدراتهم للتعامل مع الواقع المؤلم.

### المراجع العربية:

- أبو لبن، إيناس (2015). تطوير إدارة التعليم الجامعي بالجامعات الفلسطينية في ضوء مبادئ الحوكمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- الأمم المتحدة (2024). أخبار الأمم المتحدة، غزة : أكثر 100 يوم دموية في العالم منذ الإبادة الجماعية في رواندا، [www.news.un.org/ar](http://www.news.un.org/ar)
- الأمم المتحدة (2024). أخبار الأمم المتحدة، خبراء أمميون يحذرون من " إبادة تعليمية" في غزة، 18 نيسان/أبريل، <https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130171>
- الأمم المتحدة والإسكوا (2024). الحرب على غزة 2023: تداعيات مدمرة غير مسبوقة، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-pdf>.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان (2008). الحق في التعليم في ظل حالات الطوارئ، تقرير مجلس حقوق الإنسان، [www.un.org/en](http://www.un.org/en)
- الأونروا، (2011). القيادة من أجل المستقبل، المجمع الثالث: تحسين التعليم والتعلم، [unrwa.org/sites/default/files/lftf\\_module\\_3\\_arabic.pdf](http://unrwa.org/sites/default/files/lftf_module_3_arabic.pdf)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2024، رقم (25)، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). توزيع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين حسب نوع المؤسسة والمنطقة في العام الدراسي، 2024. [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2024/08/12، (البيانات حتى تاريخ 2025/02/06)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين، على الحق في التعليم خلال الفترة 2023/10/07-2023/11/11. <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4629>

- عادل، مهاب (2023). طوفان الأقصى والتداعيات المحتملة على مستقبل الحكومة الإسرائيلية، أميرة عبد الحليم (محررة). طوفان الأقصى والحرب على غزة المقدمات والتداعيات (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 42-46).
- كلية التربية، جامعة كامبريدج، مركز الدراسات اللبنانية ووكالة الأونروا (2024). التعليم الفلسطيني تحت الهجوم في غزة: الاستعادة، التعافي، والحقوق والمسؤوليات في التعليم ومن خلاله. ترجمة: دانا الشحبري، كلية التربية، جامعة كامبريدج.
- محارب، محمود (2024). الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2024). إسرائيل عشرات الأكاديميين ودمرت جامعات غزة، 20 يناير. <https://euromedmonitor.org/ar/article/6106>
- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (2024). إسرائيل تدمر بشكل ممنهج الآثار التاريخية في غزة، 22 يناير. <https://euromedmonitor.org/ar>
- المركز الفلسطيني للإعلام (2025). التعليم في غزة: الاستهداف الإسرائيلي الممنهج كجزء من الإبادة الجماعية، <https://english.palinfo.com/reports/2025>
- المركز الفلسطيني للإعلام (2024). تدمير الجامعات، هكذا تحاول إسرائيل سحق الوعي الفلسطيني، 21-ابريل . <https://palinfo.com/news/2024/04/21/885983/>
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2005). دليل قانون التعليم العالي الفلسطيني، سلسلة الدليل (9). <https://mezan.org/uploads/files/2465.pdf>
- مسلماني، مليحة (2025). الإبادة التعليميّة في غزة: مأساة تمتدّ لسنوات، مركز الجرمق للدراسات، [www.aljarmaqcenter.com](http://www.aljarmaqcenter.com)
- نبيل، بدر الدين (2023). تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، (1)26، 1-16.
- وزارة التربية والتعليم العالي (2014). الدليل الإحصائي السنوي، غزة، 2013-2014.
- وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين، (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع التعليم العالي الفلسطيني، <https://www.mohe.pna.ps>

• وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، (2024). جامعة القدس المفتوحة،  
[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=2842](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2842).

• المراجع الأجنبية:

- ACLED,2024. **Palestine is the most dangerous country in the world as of July 2024**, ACLED Conflict Index Results: July 2024. <https://acleddata-com.translate.goog/conflict-index/index-july-2024>
- Alousi, R. (2022). Educide: The Genocide of Education A case study on the impact of invasion, and conflict on education. **The Business and Management Review**, 13(2), 333.-342
- Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel) (29 December 2023), Application instituting proceedings and request for the indication of provisional measures, Available at International court of Justice website, <https://www.icj-cij.org/sites/default/-app-01-00-en.pdf>, access at (2 August, 2024)
- Baker, R. W., Ismael, S. T., & Ismael, T. Y. (Eds.). (2010). *Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums Were Looted, Libraries Burned and Academics Murdered*. London: Pluto Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt183h0dg>
- Bensalem, Ahmed (2024). 'Al-Aqsa Flood: Renewing the Palestinian Resistance', **Law and Interscience Journal**, Vol. 3, No. 1,; 1-19.
- Euro-Med Human Rights Monitor (2024). **Israel's demolition of educational institutions, cultural objects in Gaza is additional manifestation of genocide**, [www.euromedmonitor.org/en/article/6163](http://www.euromedmonitor.org/en/article/6163)
- Euro-Med Human Rights Monitor (2024). **Israel's demolition of educational institutions, cultural objects in Gaza is additional manifestation of genocide**, [www.euromedmonitor.org/en/](http://www.euromedmonitor.org/en/)
- Iriqat,D , Alousi, R, i Z. Aldahdouh, T Aldahdouh, A, Dankar A, Alburai,D, Buheji,M & Hassoun,A.(2024). **Educide amid conflict: the struggle of the Palestinian education system**. Emerald Publishing Limited. [www.emerald.com/insight/2976-9310.htm](http://www.emerald.com/insight/2976-9310.htm)
- Kabel, A. (2023). **From Neoliberal to Decolonial Language Rights and Reparative Linguistic Justice'**, in Skutnabb-Kangas, T. & Phillipson, R. (eds), *The Handbook of Linguistic Human Rights*, Oxford: Wiley-Blackwell.159-175.

- Mercan, Muhammed (2023). Operation al-Aqsa Flood'. **Insight Turkey**, Vol. 25, No. 4: 79-91.
- Rabaia, Ibrahim & Habash, Lourdes (2024). **Destruction of higher education (educide) in the Gaza Strip: Assessment and support mechanisms**. [www.ifporient.org/destruction-of-higher-education-in-the-gaza-strip](http://www.ifporient.org/destruction-of-higher-education-in-the-gaza-strip).
- Rihani, S. (2015). **Iraq's Revolutionary Cul-de-Sacs, Making'**, In Dawoody , Alexander R. (ed.), Public Administration and Policy in the Middle East: Public Administration, Governance and Globalization 9, New York: Springer-Verlag, 115-128.
- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). Research Methods for Business Students. Eighth ed. Harlow Pearson Education Limited.
- Suen, E., & Suen, B. A. (2019) Intercultural Communication A Canadian Perspective. Toronto Canadian Scholars.



## التعليم المقاولاتي في الجزائر كآلية لتعزيز زيادة الأعمال والابتكار

Entrepreneurial Education in Algeria as a Mechanism for Promoting Entrepreneurship and Innovation

د. بسمة مطالي - د. كريمة بن زينة (جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر)

Dr. Basma Matalibi - Dr. Karima Ben Zina (Djillali Bounaama University, Algeria)

### Abstract

Entrepreneurship is a fundamental step toward instilling the spirit of initiative, increasing business success, and creating future leaders capable of shouldering the burdens of national economic growth in line with global trends. It is the process of transforming innovative ideas into new or improved products or services, with the goal of achieving economic or social value. This process includes identifying market needs, developing creative solutions, and effectively implementing these solutions to achieve a competitive advantage. Entrepreneurship education is among the most important systematic educational approaches that inform, train, and educate any individual who wishes to participate in economic and social development, through a project aimed at enhancing entrepreneurial awareness and establishing small businesses.

Accordingly, this research paper seeks to explore the growing importance of entrepreneurship education in achieving sustainable economic and social development, through its pivotal role in stimulating innovation, creating jobs, enhancing economic growth, and meeting societal needs.

**Keywords:** Entrepreneurship education, entrepreneurship, university, Algeria.

### مستخلص:

تعتبر المقاولاتية الخطوة الأساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال، وصناعة قادة المستقبل، لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية. فهي عملية تحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة، بهدف تحقيق قيمة اقتصادية أو اجتماعية، تتضمن هذه العملية التعرف على الاحتياجات في السوق، تطوير حلول إبداعية، وتنفيذ هذه الحلول بفعالية لتحقيق ميزة تنافسية.

ويعتبر التعليم المقاولاتي من بين أهم الأساليب التعليمية النظامية التي تقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة.

وعليه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى استعراض الأهمية المتزايدة للتعليم المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال الدور المحوري الذي يلعبه في تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل، تعزيز النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي، المقاولاتية، الجامعة، الجزائر.

### مقدمة:

تشهد اقتصادات العالم تحولات متسارعة تتطلب تبني استراتيجيات مبتكرة لدعم النمو المستدام وتحقيق الرفاهية المجتمعية. وفي هذا السياق، تبرز المقاولاتية كقوة دافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في تحويل الأفكار المبتكرة إلى واقع ملموس يخلق فرص عمل جديدة ويعزز القدرة التنافسية. وتعتبر المقاولاتية ليست مجرد عملية لإنشاء الأعمال، بل هي منهجية تفكير وثقافة تعزز الإبداع والمبادرة وتحمل المسؤولية.

ولتحقيق أقصى استفادة من إمكانيات المقاولاتية، يبرز التعليم المقاولاتي كأداة محورية لتزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة. فالتعليم المقاولاتي لا يقتصر على تعليم أساسيات إدارة الأعمال، بل يتجاوز ذلك إلى غرس روح المبادرة وتعزيز القدرة على التفكير النقدي وحل المشكلات واتخاذ القرارات الصائبة.

وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتعليم المقاولاتي في تحقيق التنمية المستدامة، تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف الدور المحوري الذي يلعبه هذا النوع من التعليم في تحفيز الابتكار وخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المجتمعية. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الورقة للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في تحفيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات؟
  - كيف يساهم التعليم المقاولاتي في خلق فرص العمل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
  - ما هي الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز التعليم المقاولاتي وتوسيع نطاقه؟
- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على الدور الحيوي للتعليم المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين جودة التعليم المقاولاتي وتوسيع نطاقه، مما يعزز بدوره القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية حول التعليم المقاولاتي وتقديم إطار نظري وعملي يمكن الاستناد إليه في الدراسات المستقبلية.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في تحفيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.
- تقييم مساهمة التعليم المقاولاتي في خلق فرص العمل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المقاولاتي في المؤسسات التعليمية.
- اقتراح استراتيجيات فعالة لتعزيز التعليم المقاولاتي وتوسيع نطاقه.
- تقديم توصيات عملية لتحسين جودة التعليم المقاولاتي وتلبية احتياجات سوق العمل.

#### 1- مفاهيم الدراسة:

##### 1.1- مفهوم المقاولاتية:

المقاولاتية "Entrepreneurship"، هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية "Entrepreneur"، وقد ترجمت من طرف الكنديين إلى اللغة الفرنسية "Enrepreneuriat"، وهي تعني حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> لفيقر حمزة: دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015م، ص 119.

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها، ومع ذلك فإن أغلب التعريفات حسب Hisrich et Peters (1991) تتفق في تعريفها على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"<sup>1</sup>.

أو هي: مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق، من طرف فرد أو عدة أفراد يتمتعون بروح المقاولاتية وتحمل المخاطر بهدف تقديم قيمة معينة.

ويعتبر المقاول الحلقة الأهم في المقاولاتية، فهو مصدر الأفكار الذي يعمل بكل جهد وتفاني لتجسيدها على أرض الواقع معتمدا على مختلف مميزاته وسماته الفردية والشخصية والبيئية التي تدعم توجهه المقاولاتي.

ويعرف المقاول بأنه: "الشخص الذي يمتلك الصفات والقدرات والمهارات الشخصية التي تؤهله لاستغلال الفرص المتاحة وتحمل المخاطر الناجمة عن خلق وتطوير مؤسسة ما في ظل بيئة لا يقينية معتمدا على الإبداع بمختلف أشكاله"<sup>2</sup>.

## 2.1- مفهوم التعليم المقاولاتي:

يعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم، وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدم Myle Maces أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600 طالبا، ليأخذ هذا المفهوم في التطور والانتشار في الكثير من جامعات دول العالم<sup>3</sup>.

وبدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية في مجال المقاولاتية في الظهور في مختلف الجامعات العالمية، فمثلا أصبح هناك ما يزيد على 1600 كلية وجامعة في الولايات المتحدة تدرس ما يربو على 220 مقرر دراسي في مقولة الأعمال<sup>4</sup>.

وتؤكد الدراسات في هذا الشأن على أن تعليم المقاولاتية والتوجه بالاقتصاد المعرفي يمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المؤسسات الناشئة، وتظهر هذه الدراسات أن 54% من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه الريادي من خريجي

<sup>1</sup> قوجيل محمد: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2015-2016م، ص15.

<sup>2</sup> لفقيه حمزة: دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، المرجع السابق، ص120.

<sup>3</sup> الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015م، ص134.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص141.

التعليم المقاولاتي، كما أن دخلهم يتزايد عن زملائهم بما يتراوح من 27% - 62% بما يؤكد على أن تعليم المقاولاتية يمثل مساهمة في النمو الاقتصادي.

ويُعرّف التعليم المقاولاتي بأنه: "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة"<sup>1</sup>.

أو هو مجموعة من الأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لإطلاق و تأسيس مشاريعهم الخاصة بعد التخرج.

### وتكمن أهمية التعليم المقاولاتي فيما يلي<sup>2</sup>:

- تعلّم المقاولاتية هو خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية.

- تعلّم المقاولاتية ينتج مقاولين في الابداع والابتكار بما يمكّن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.

- تعلّم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات مبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق أقرانهم بنسبة كبيرة.

- تعلّم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظراً لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعاً.

- يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة، والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

### ويهدف التعليم المقاولاتي إلى<sup>3</sup>:

- تمكين الأفراد من تحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية.

<sup>1</sup> الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، المرجع السابق، ص 141-143.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 146.

<sup>3</sup> الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، المرجع السابق، ص 148.

- التركيز على القضايا والموضوعات المهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع... الخ.
  - تمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم.
  - يهدف أيضا إلى تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة.
  - تعلم اكتساب المهارات المقاولاتية، كالقدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير، وتحفيز العلاقات التجارية.
  - تعلم اكتساب المهارات الإدارية: القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار، تحمل المسؤولية.
  - المهارات الاجتماعية: التعاون، العمل الجماعي، القدرة على تعلم أدوار جديدة بشكل مستقل.
  - فالتعليم المقاولاتي يهدف إلى إكساب الطلبة سمات المقاولاتية وتمكين الراغبين في العمل في مجالات المقاولاتية وخلق الأعمال، بتعميق معرفتهم والتعلم لفهم تنوع المقاولاتية ومنحهم روح المبادرة.
- 3.1- مفهوم الإبداع والابتكار:

لقد أعطيت عدّة تعاريف لكلمتي "إبداع" و"ابتكار" تختلف من حيث التعبير وتتفق أغلبها في المضمون، والبعض لا يفرق بينهما ويعتبرهما كلمتان مترادفتان، إلا أن بعض المفكرين المتخصصين يميلون إلى التفريق بين المصطلحين. فيعرف الإبداع على أنه: "كل الأفكار التي تؤدي إلى تحسين ملحوظ على المنتجات، طرائق الإنتاج، التنظيم، والتسويق داخل المؤسسة بكيفية تهدف إلى إحداث أثر إيجابي وناجح على أداء ونتائج المؤسسة"<sup>1</sup>. ويعرف الابتكار على أنه: "فكرة جديدة أو ممارسة جديدة أو تعبير جديد بالنسبة للفرد الذي يتبناها"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رادي نور الدين: الإبداع والابتكار في المنظمات الحديثة. دراسة تجارب عالمية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد1، ص133.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص130.

وعليه، فإن الإبداع يشكل أحد مدخلات الابتكار، بحيث أن الإبداع هو عملية عقلية تؤدي إلى إنتاج أفكار جديدة. أما الابتكار هو عملية التطبيق الإيجابي لتلك الأفكار الإبداعية<sup>1</sup>.

#### 4.1 مفهوم التنمية المستدامة:

تُعرف بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي<sup>2</sup>.

وعرّفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الانسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية"<sup>3</sup>.

#### 2- علاقة التعليم المقاولاتي بالابتكار وريادة الأعمال:

تعتبر المدرسة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لنشر القيم في المجتمع، ولذلك قامت العديد من الدول باعتماد التعليم المقاولاتي في جميع مستويات التعليم وبأشكال مختلفة. وينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف لتغذية المواهب والابداعات الفردية، وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة<sup>4</sup>.

وعليه، تعتبر عملية تدريس المقاولاتية هي واحدة من أكثر الأشكال وضوحاً لتحضير الأفراد لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، فالمقاولاتية هي عملية تتطلب درجة عالية من المهارات والمواقف، يمكن الحصول على الكثير منها عن طريق التعليم، وحضور دورات وبرامج تكوينية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 131.

<sup>2</sup> نهى الخطيب: اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص 220.

<sup>3</sup> عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007، ص 7.

<sup>4</sup> غريب طاوس، دريد حنان: التعليم المقاولاتي كآلية لتشجيع الابتكار المؤسسي لدى الشباب، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 02، 2019م، ص 78.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 78.

### 3- دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة:

إن الاهتمام الكبير بالمقاولاتية يعكس الأهمية البالغة التي تتميز بها، فالمقاولاتية تتسم بدعمها للتنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه، ويمكن تلخيصه فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1.3- الدور الاقتصادي للمقاولاتية:

- رفع مستوى الإنتاج المحلي في جميع الأعمال والأنشطة.

- خلق مؤسسات جديدة تعتمد على أفكار إبداعية تستجيب لاحتياجات السوق.

- الاسهام في تنوع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين.

- إعادة هيكلة المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها.

- إيجاد أسواق جديدة.

- زيادة القدرة على المنافسة.

- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد.

- تنمية الصادرات والمساهمة في تحسين العملة.

- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة.

#### 2.3- الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

- المساهمة في زيادة الناتج القومي.

- امتصاص البطالة وتأمين فرص العمل.

- محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل تنمية.

- ترقية روح المبادرة الاجتماعية في مختلف المجالات.

- المساهمة في ترقية المرأة وإعطائها فرصة لإثبات مهاراتها وكفاءاتها، وبالتالي ظهور بعض الحرف والأنشطة غير الشائعة كالنسيج والزخرفة.

<sup>1</sup> قوجيل محمد: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-، المرجع السابق، ص22-23-24.

- الحد من النزوح الريفي نحو المدن، وذلك من خلال خلق أنشطة مقاولاتية فلاحية وحرفية، وتدعيم عجلة التنمية بالمنطقة الريفية.

#### 4- جهود الجزائر في مجال ترقية المقاولاتية:

##### 1.4- التوجه نحو المؤسسات الناشئة:

يعتبر إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر من أهم الاتجاهات السياسات الاقتصادية الجديدة في الجزائر لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي، توفير مناصب الشغل، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

##### • تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف كلمة المؤسسة الناشئة "Start-Up" على أنها مشروع صغير في بداية مهده، وتتكون من جزئين "Start" وهي كلمة تشير إلى فكرة الانطلاق، و "Up" تعني الصعود أو النمو القوي<sup>1</sup>.

وقد استعمل مصطلح "Start-Up" بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، على أنها: "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة".

كما تعرف على أنها "مصطلح يُستخدم لتحديد الشركات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة"<sup>2</sup>.

وأوضحت المؤسسات الناشئة من أهم الأسباب لتعزيز مداخل الدول من السيولة النقدية بالنظر إلى المكاسب العديدة التي تحققها في وقت بسيط، كما أنها غير مرتبطة بمصاريف كثيرة بحكم محدودية عدد عمالها، وهو ما يجعلها وسيلة مهمة للاستثمار<sup>3</sup>.

#### 2.4- دار المقاولاتية على مستوى جامعات الجزائر:

لقد قامت الجزائر بإنشاء دار المقاولاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة 2007م، وتعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاولاتية تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء

<sup>1</sup> بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فطيمة: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد: 03، 2020، ص520.

<sup>2</sup> بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فطيمة: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، المرجع السابق، ص521.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص522.

المؤسسات، وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتلها جامعات أخرى سنة 2013م، ثم عممت على كافة جامعات الوطن سنة 2014م.<sup>1</sup>

تتكفل الدار بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الطلبة خاصة المقبلين على التخرج الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وكذا نشر الثقافة المقاولاتية وتعزيز روح المقاولاتية لديهم والعمل على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي، بالإضافة إلى تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل.

#### 3.4- حاضنات الأعمال Incubateurs:

تعرف حاضنة الأعمال بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة توفرها ومرحلة محددة من الزمن، وهي مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني، ولها خبرتها وعلاقتها، للرياد الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق".<sup>2</sup>

وتعرف أيضا بأنها: بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا للمشاركة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات... وغيرها.<sup>3</sup>

#### 4.4- مشاتل الأعمال الجزئية:

وهي عبارة عن هيكل عام للدعم أنشأتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من وهران، عنابة، غرداية وبرج بوعريج، من أجل استضافة ومرافقة قادة المشاريع، وتدور مهامها حول<sup>4</sup>ص6 - تقديم المشورة الشخصية والمالية والقانونية والضريبية والتجارية والفنية؛ - تنظيم جميع أشكال النشاطات، المساعدات والتدريبات المحددة ومتابعة قادة المشروع حتى نضوج وإنشاء شركاتهم؛

<sup>1</sup> بوطورة فضيلة، قرامطية زهية، سمايلي نوفل: دار المقاولاتية في الجامعة الجزئية بين الضرورة والأهمية، مجلة الإبداع، المجلد9، العدد 01، 2019م، ص189.

<sup>2</sup> كافي مصطفى يوسف: إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال، مؤسسة الرواق، الأردن، الدار الجزائرية، ط1، 2020م، ص232.

<sup>3</sup> دومي سامية، هاشيم مريم نبيلة: جدلية حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 3، العدد1، جوان 2022م، ص80.

<sup>4</sup> مشري محمد الناصر: المرتكزات الاستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، المؤتمر العلمي 2023م، ص6.

تقديم خدمات أخرى، مثل:

- مكاتب أو مباني ثابتة لمدة؛

- توفير أثاث المكاتب وأجهزة الكمبيوتر؛

- التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ التصويري، شبكة الانترنت الفاكس والهاتف؛

- نسخ المستندات والطباعة؛

- مرافقة المبادرات في جميع الخطوات: العلاقة مع المؤسسات المالية، الولاية والبلدية، وكل المؤسسات ذات الصلة بالمشروع

5. أهم أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر<sup>1</sup>

#### 1.5- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد الهياكل المرافقة التي تساهم في دعم وإنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وأنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-296 المؤرخ 8 سبتمبر 1996م. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. وتقوم بما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة ومرافقة الشباب المستثمرين في إطار تحقيق وإنجاز مشاريعهم؛

- تمكين هؤلاء المستثمرين من الحصول على الإعانات وتخفيضات نسب الفوائد التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛

- تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بالتركيب المالي ورصد القروض... الخ.

#### 2.5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر بعد قانون تطوير الاستثمار الذي صدر في شهر أوت 2001م، وقد عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI. تقدم هذه الوكالة بالدرجة الأولى جملة من الإعفاءات منها:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

<sup>1</sup> زيرق سوسن: محاضرات في مقياس المقاولاتية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2017-2018م، ص 33-35.



### توصيات الدراسة:

- دمج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية: ضرورة دمج مفاهيم ومهارات المقاولاتية في مختلف المراحل التعليمية، بدءًا من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي، لضمان وصوله إلى أكبر شريحة ممكنة من الطلاب.
- تطوير برامج تدريبية متخصصة: تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجال المقاولاتية تستهدف مختلف الفئات العمرية والخلفيات التعليمية، مع التركيز على تطوير المهارات العملية والتطبيقية اللازمة لإطلاق وإدارة المشاريع الناجحة.
- دعم إنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال: توفير الدعم المادي والمعنوي لإنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال التي توفر بيئة محفزة لنمو المشاريع الناشئة، وتقديم لها الإرشاد والتوجيه اللازمين.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تعزيز الشراكة بين المؤسسات التعليمية والجهات الحكومية والقطاع الخاص، لتبادل الخبرات والموارد، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لبرامج التعليم المقاولاتي.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات: إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول فعالية برامج التعليم المقاولاتي، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحديد أفضل الممارسات وتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توفير التمويل والدعم المالي: إنشاء صناديق تمويلية وبرامج دعم مالي مخصصة للمشاريع الريادية الناشئة، لتوفير رأس المال اللازم للانطلاق والنمو. كما نرى ضرورة إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة المنشأة حديثًا، وتفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر توفره حافزًا أمام العديد من الشباب نحو الإقبال على إنشاء المؤسسات.
- تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية: تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتشجيع المزيد من الأفراد على دخول عالم ريادة الأعمال.
- بناء شبكات تواصل: إنشاء منصات وشبكات تواصل تجمع رواد الأعمال والخبراء والمستثمرين، لتبادل الخبرات والأفكار، وتكوين شراكات استراتيجية.

### قائمة المصادر والمراجع

1. بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فطيمة: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد: 03، 2020.
2. بوطورة فضيلة، قرامطية زهية، سمايلي نوفل: دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 01، 2019م.

3. الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015م.
4. دومي سامية، هاشيم مريم نبيلة: جدلية حاضرات الأعمال والخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 3، العدد 1، جوان 2022م.
5. راوي نور الدين: الابداع والابتكار في المنظمات الحديثة، دراسة تجارب عالمية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 1.
6. زيرق سوسن: محاضرات في مقياس المقاولاتية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2017-2018م.
7. عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007.
8. غريب طاوس، دريد حنان: التعليم المقاولاتي كآلية لتشجيع الابتكار المؤسسي لدى الشباب، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 02، 2019م.
9. قوجيل محمد: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2015-2016م.
10. كافي مصطفى يوسف: إدارة المشاريع الريادية وحاضرات الأعمال، مؤسسة الرواق، الأردن، الدار الجزائرية، ط1، 2020م.
11. لفقيه حمزة: دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015م.
12. مشري محمد الناصر: المرتكزات الاستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، المؤتمر العلمي 2023م.
13. نهى الخطيب: اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000م.

دور التعايش السلمي وثقافة السلام في بناء المجتمع وتعزيز حقوق الإنسان (السودان نموذجاً)

THE ROLE OF PEACEFUL COEXISTENCE AND THE CULTURE OF PEACE IN BUILDING SOCIETY AND  
ENHANCING HUMAN RIGHTS (SUDAN AS A MODEL)

د. يس حسن محمد عثمان (جامعة نيالا، السودان، جامعة كمبالا الدولية، يوغندا)

Dr. Yasein Hassan M. Osman (University of Nyala, Sudan, Kampala International University, Uganda)

د. عبد العزيز آدم عبدالله بابكر (جامعة نيالا، السودان)

Dr. Abdelaziz Adam Abdalla Babiker (University of Nyala, Sudan)

### Abstract

The study discusses the importance of peaceful coexistence in building a cohesive society, especially in light of the complex crises facing Sudan after the war that broke out on April 15, 2023. Sudan is suffering from severe human rights violations, which have led to the disintegration of the social fabric and a loss of trust among various groups. The study highlights the role of the United Nations in promoting a culture of peace and providing solutions to the challenges that hinder peaceful coexistence, such as conflicts, discrimination, and poverty, as well as addressing human rights violations and enhancing community security and sustainable development. The study aims to explore effective mechanisms for achieving peaceful coexistence, emphasizing the role of civil society in building bridges of communication between different groups. The findings indicate that promoting understanding and mutual respect is the cornerstone of building a stable society. The study recommends the necessity of respecting human rights, spreading a culture of peace, and enhancing dialogue among all segments of society. Involving women in peace initiatives and establishing a democratic system that promotes comprehensive political participation to prompted human rights.

**Keywords:** Peaceful Coexistence, War, Violations, Human Rights, Pace.

## مستخلص:

تتناول الدراسة أهمية التعايش السلمي في بناء مجتمع متماسك، خاصة في ظل الأزمات المعقدة التي يواجهها السودان بعد الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023. حيث يعاني السودان من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما أدى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وفقدان الثقة بين مختلف الفئات. تسلط الدراسة الضوء على دور الأمم المتحدة في تعزيز ثقافة السلام وتقديم الحلول للتحديات التي تعيق التعايش السلمي، مثل النزاعات والتمييز والفقر، وكذلك معالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة. تهدف الدراسة إلى استكشاف آليات فعالة لتحقيق التعايش السلمي، مع التأكيد على دور المجتمع المدني في بناء جسور التواصل بين الفئات المختلفة. تشير النتائج إلى أن تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل هو حجر الزاوية لبناء مجتمع مستقر، وتوصي الدراسة بضرورة احترام حقوق الإنسان، ونشر ثقافة السلام، وتعزيز الحوار بين جميع شرائح المجتمع. كما تدعو إلى ضرورة مشاركة المرأة في جهود السلام، وتحقيق نظام ديمقراطي يضمن مشاركة الجميع في الحياة السياسية وبناء مجتمع سليم معافي خالٍ من النزاعات لتحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي.

كلمات مفتاحية: التعايش السلمي، الحرب، انتهاكات، حقوق الإنسان، السلام.

## مقدمة:

يُعتبر التعايش السلمي أحد الركائز الأساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقر. وفي ظل التحديات العالمية الراهنة، يصبح من الضروري تعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الشعوب والأمم. تعاني العديد من الدول، ومنها السودان، من أزمات وصراعات معقدة تؤثر سلبيًا على سلامة مجتمعاتها واستقرارها. فالعنف والحروب التي عاشها السودان أدت إلى آثار سلبية على نسيجه الاجتماعي، مما تسبب في فقدان الثقة بين أفراد ومكوناته المختلفة.

منذ اندلاع النزاع المسلح في السودان في 15 أبريل 2023، تعرض المجتمع المحلي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم دولية خطيرة. وقد ساهم النظام السابق في تفكيك المجتمع السوداني وزيادة حدة الصراعات الأهلية. هذه الصراعات أدت إلى دمار غير مسبوق في الأرواح والممتلكات، وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع وإمكانية التعايش السلمي. كما أن غياب حكم القانون وضعف دور المجتمع المدني ساهما في تدهور الأمن المجتمعي؛ مما زادت الحاجة الملحة لإعادة بناء ثقافة السلام وتعزيز التفاهم بين الفئات المختلفة. يتطلب بناء مجتمع خالٍ من الحرب معالجة الأسباب والتحديات التي تعيق السلام، من خلال آليات فعالة تعزز التعايش السلمي وتعيد الثقة بين أفراد المجتمع المحلي.

#### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. في ظل الحرب الدائرة في السودان، كيف يمكن صياغة مجتمع متماسك يحترم حقوق الإنسان ويحافظ على التعايش السلمي؟
2. ما هي التحديات التي تواجه فرص إحلال السلام في السودان وتحد من انتهاكات حقوق الإنسان؟
3. ما أثر النزاعات السياسية على فرص التعايش السلمي والسلام في السودان؟
4. ما دور الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تحقيق ثقافة السلام؟

#### أهمية وأسباب الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل الظروف المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة المليئة بالنزاعات التي تهدد أمن وسلامة المجتمع السوداني، حيث تزداد حدة النزاعات وتزايد الحاجة إلى نشر ثقافة السلام وفهم الجوانب المرتبطة بالتعايش السلمي الذي يساعد على الاستقرار المجتمعي، ويعزز من الجهود المحلية والدولية المبذولة لتحقيق الأمن الإنساني في السودان.

#### أهداف الدراسة:

1. معرفة عوامل التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام مع التركيز على أهمية التعايش السلمي كوسيلة لتحقيق الاستقرار المجتمعي وتعزيز قيم التسامح والاحترام في المجتمع السوداني.
2. معرفة الدور الحيوي الذي تلعبه الأمم المتحدة في نشر ثقافة السلام من خلال برامج التوعية والمبادرات الإنسانية، ودعم جهود السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات.
3. تحديد التحديات الرئيسية التي تعيق التعايش السلمي مثل النزاعات المستمرة والتمييز غير القانوني، ودراسة كيفية معالجتها، واقتراح حلول فعالة للتغلب عليها وتعزيز الأمن المجتمعي وحقوق الإنسان.

#### حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية للدراسة هي تحليل مفهوم التعايش السلمي وثقافة السلام في السودان، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تعوق تحقيق التعايش السلمي في السودان وكيفية معالجتها. أما الحدود الجغرافية للدراسة فتشمل نطاق إقليم السودان. بينما الإطار الزمني للدراسة هو فترة تأثر السودان بالحروب وغياب السلام وضعف الأمن وكثرة انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة من 2018 - 2025.

### منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التحليلي الذي يتضمن المراجعة الأدبية لاستكشاف الأدبيات المتعلقة بالتعايش السلمي وثقافة السلام، ودراسة الواقع المعاصر لهذا التعايش ونشر ثقافة السلام في السودان، مع إبراز التحديات التي تعوق تحقيق الاستقرار، واستكشاف أساليب وآليات فعّالة لتعزيز حقوق الإنسان. كل ذلك عن طريق تفكيك المفاهيم الأساسية للتعايش السلمي وثقافة السلام، مع إبراز تحدياته وسبل علاجه، وإجراء مقارنات بين المواقف والقرارات المتخذة في هذا الشأن وصولاً إلى استخلاص نتائج علمية. ولجمع وتحليل تلك البيانات اعتمدنا على المصادر الأولية مثل الكتب والدراسات البحثية والمقالات العلمية وكذلك المصادر الثانوية كالتقارير الألفية وتقارير مراكز الأبحاث العلمية.

### هيكل الدراسة:

تناولت هذه الدراسة التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام من خلال عدة محاور، تبدأ بتوضيح أهمية الدراسة وأهدافها ومفهوم التعايش السلمي كحجر الزاوية لبناء مجتمع مستقر وآمن، ثم التعايش السلمي ومستوياته، وثقافة السلام والجوانب المرتبطة بها، بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة في نشر ثقافة السلام. ومن ثم مناقشة آثار التعايش السلمي في بناء المجتمع مع توضيح التحديات والمعوقات التي تواجه جهود التعايش السلمي، ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الإنساني، وآليات تحقيق التعايش السلمي التي تعزز حقوق الإنسان.

### المبحث الأول: مفهوم التعايش السلمي وثقافة السلام

التعايش السلمي هو القبول بالآخر، بغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية أو الدينية أو العرقية، ويُعد هذا التعايش ضرورة وطنية وواجب إنساني<sup>1</sup>. يتجسد التعايش في مفهوم الانسجام بين أبناء المجتمع، حيث تجمعهم روابط مشتركة مثل الأرض والمصالح والمصير. حيث يستمد التعايش قوته من تفعيل هذه الروابط وتغليبها على الاختلافات؛ مما يؤدي إلى بناء مجتمع يلتزم بمبادئ الاحترام المتبادل، ويسهم التعايش السلمي في تجاوز العقبات الفكرية والاجتماعية، ويعزز السلم الأهلي، مما يتيح للأفراد العيش بحرية والحصول على حقوقهم دون خوف من الاعتداءات على أمنهم الشخصي<sup>2</sup>. ومفهوم التعايش لدى دول عدم الانحياز: يعني (سياسة الحياد السياسي وليس الحياد القانوني؛ لأنّ التعايش السلمي من الناحية السياسية لا يقوم على أية التزامات أو نص قانوني، كما أنه لا يرفض التحالفات والمعاهدات العسكرية).

<sup>1</sup> عبدالعزيز علي الجمالي، مجلة الجامعة الوطنية. التعايش السلمي، العدد 15، ديسمبر 2020، ص 80-83.

<sup>2</sup> عمار سعدون سلمان البدوي، د. سعد علي حسين، (أثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجا بعد هزيمة داعش عام 2017)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 27، 2022، ص 97-101.

مفهوم السلام: السلام هو حالة من الهدوء والاستقرار تسود بين الأفراد أو الأمم، حيث يتم تجنب النزاعات والصراعات. يعكس السلام التفاهم والتعاون، ويعزز العلاقات الإيجابية بين الناس. يُعتبر السلام أيضًا قيمة إنسانية أساسية تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة. من خلال السلام، يمكن بناء مجتمعات قوية ومستدامة تسهم في الازدهار والتقدم. وبهذا التعريف يكون هناك ادخال في المفاهيم التعريفية للسلام والتعايش السلمي واتفاق شبه تام في المضمون العام لمفهوم المصطلحين.

### المطلب الأول: أهداف التعايش السلمي

يجب أن يكون التعايش السلمي مشروعًا يهدف إلى إعادة بناء المجتمع وتحقيق التوازن والاستقرار، مما يسهم في التصالح بين الفرقاء السياسيين، وعدم اساءة استخدام السلطة الذي يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، يُعتبر أمر ضروري للتحويل الديمقراطي. ومن أهداف التعايش السلمي، التعاون والتفاهم بين الدول وتبادل المصالح الاقتصادية، وتنظيم وسائل العيش بين الدول ذات الأنظمة المتباينة دون حرب أو نزاع مسلح. وبصورة عامة يهدف التعايش السلمي إلى:

1. تعزيز السلم الاجتماعي المتبادل بين المجتمعات السودانية من خلال الحوار والتواصل بين الثقافات المختلفة ورفض استخدام العنف أو خوض الحروب، مما يسهم في بناء بيئة آمنة ومستقرة<sup>1</sup>.
2. التعاون الاقتصادي والاجتماعي من أجل إقامة مشاريع استراتيجية تعتمد على المصالح المشتركة بين الأطراف المتنازعة، بما يعزز من فرص التعاون والتنمية المستدامة.
3. تعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر مفاهيم سيادة حكم القانون وقيم العدالة والمساواة.

يتضح للباحثين أن التعايش السلمي هو حجر الزاوية لبناء مجتمعات مستقرة وأمنة، حيث يعزز التفاهم والاحترام المتبادل بين الأفراد والشعوب ويحافظ على حقوق الإنسان وكرامته، خاصة في ظل التحديات والصراعات الراهنة، مثل الحروب الإقليمية في الشرق الأوسط والصراعات الداخلية في السودان وغيرها.

### المطلب الثاني: مستويات التعايش السلمي

يُعتبر التعايش السلمي ركيزة أساسية لبناء مجتمعات متماسكة، ويُصنف إلى ثلاثة مستويات رئيسية: التعايش السياسي والأيدولوجي، والتعايش الاقتصادي، والتعايش الديني والثقافي. ولتحقيق هذا التعايش، يجب توافر شروط وقيم أساسية تدعم العملية، مما يجعل التعايش السلمي واقعًا ملموسًا في المجتمع، وتتمثل هذه المستويات في التالي:

<sup>1</sup> منار عبدالعزيز محمد عمرو، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، عمان، الأردن، 2016، ص 35.

المستوى الأول: تعايش سياسي، إيديولوجي؛ يحمل هذا المفهوم معاني متعددة، أهمها الحد من الصراع والخلافات العقائدية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي خلال مرحلة الحرب الباردة، بالإضافة إلى العمل على احتواء هذه الخلافات، والتحكم في إدارة الصراع بطرق فعّالة<sup>1</sup>.

يرى الباحثان أن الصراع في السودان لا يقتصر على الخلاف السياسي بين الجماعات والأحزاب، بل تحوّل إلى صراع قبلي ومناطقي نتيجة فشل الأحزاب السياسية في إدارة التوترات الاجتماعية، مما أدى ذلك إلى استقطاب سياسي وتفكيك الهوية الوطنية وانعدام الثقة بين المواطنين وعزز من الانقسامات المجتمعية، حيث أصبحت الولاءات القبلية تُقدّم على المبادئ الوطنية وتحولت الخلافات السياسية إلى حرب عنيفة دمرت قيم التسامح والتعايش السلمي.

المستوى الثاني: تعايش اقتصادي؛ التعايش الاقتصادي يعزز علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب في المسائل القانونية والاقتصادية الذي يشمل احترام سيادة حكم القانون ويسهم في الاستقرار والتنمية، ويعزز من فرص التفاهم بين الثقافات والمجتمعات. ومن الضروري تحرير العملية الاقتصادية من أطماع أنظمة الحكم، ليصبح التعايش الاقتصادي عاملاً جوهرياً في بناء الثقة المتبادلة وتحسين الظروف المعيشية وتعزيز السلام والاستقرار في السودان.

المستوى الثالث: تعايش ديني، ثقافي، حضاري (اجتماعي): يركز التعايش الديني والثقافي والحضاري على التفاعل الإيجابي بين الأفراد والشعوب<sup>2</sup>، لكنه فقد أهميته في السودان؛ لأنّ التنوع الديني والثقافي أصبح وسيلة لتحقيق غايات غير مشروعة، مستغلاً ضعف وعي المجتمعات المحلية. وقد أدى هذا الاستغلال إلى تأثير سلبي على التعايش السلمي، حيث تم استخدام هذه الجماعات لدعم الحرب القائمة في السودان منذ 15 أبريل 2023. ويرى الباحثان أن تعزيز التعايش الديني والثقافي في السودان هو خطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار، حيث يسهم الحوار بين الأفراد والجماعات في الحد من النزاعات وتعزيز الوحدة الوطنية ويعزز من التسامح والاحترام المتبادل لتحقيق الاستقرار. والتنوع الثقافي في العادات والتقاليد يعزز الهوية الوطنية ويساهم في بناء مجتمع متماسك؛ لذلك من الضروري إيجاد آليات تضمن حقوق جميع الفئات.

#### المطلب الثالث: كيف يتحقق التعايش السلمي في السودان؟

لتحقيق التعايش السلمي في السودان هناك شروط وقيم ومبادئ وعوامل ضرورية لا بد أن تكون حاضرة وداعمة لعملية التعايش السلمي في المجتمع، وهي:

<sup>1</sup> ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، جمعية الأمل العراقية (سلسلة بناء السلام)، دار الثقافة، مصر، 2011، العدد 3، ص 113.  
<sup>2</sup> ريبوار حميد عبدالله، التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين في ضوء مقاصد الشريعة (مدينة كويه أنموذجاً)، مجلة قه لأي زانست، مجلد 8، العدد 5، أربيل، كردستان، العراق، 2023، ص 752 – 774.

1. المعرفة والإدراك النام بالتنوع والاختلافات: على المجتمعات السودانية فهم اختلافاتها فيما بينها وإدراك التنوع الذي يمتاز به السودان عن المجتمعات الأخرى وذلك من خلال التعاليم والمكتسبات الحياتية، والاستفادة من تجارب الدول المشابهة لها والتي حققت نجاحات مهمة في إدارة التنوع وقبول الآخر.
2. النظام: يقصد بالنظام القواعد والقوانين التي تحكم التعايش، بحيث يصبح التعايش علامة فارقة في المجتمع ويكون القانون هو الحَكَم بين الناس.
3. الإرادة: وهي إرادة المجتمع الحقيقية والجادة نحو التعايش، وبناء مجتمع سليم خالي من كل أنواع العنف والتعصب والكرهية والتمييز بكافة أشكاله، والابتعاد عن الحروب، وقبول الآخر والعيش في سلام وطمأنينة<sup>1</sup>.
4. نبذ العنف والتعصب والكرهية بين المجتمعات والشعوب.
5. عدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الانتماء السياسي: ونستشهد بالعنف والكرهية الطائفية التي انتهجت بحرب أهلية بين قبيلتي الهوتو والتوتسي في رواندا عام 1994، وأسفرت عن مقتل نحو 800 ألف شخص خلال مئة يوم، وقتل الأبرياء بدون رحمة وهو ما حدث في إقليم دارفور في 2003 حيث أدى إلى مقتل أكثر من 400 ألف شخص. الآن يتكرر المشهد نفسه في غالب أقاليم السودان التي شهدت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، كالقتل الممنهج على أساس عرقي وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يفوق ضحاياها المليون شخص. حيث شملت تلك الانتهاكات حالات الاغتصاب الجماعي والإبادة الجماعية فضلاً عن القتل الوحشي<sup>2</sup>، مما يجعل الحياة والتعايش السلمي في تلك الظروف شبه مستحيلة.
6. التزام الدولة واحترامها لحقوق الإنسان وتطبيق سيادة القانون.
7. احترام العادات والتقاليد والأعراف والثقافات المتباينة في المجتمع السوداني.
8. قبول الآخر دون أي قيود أو شروط واحترام حقوق الأقليات وتعزيز حقوق المرأة والطفل.
9. الاهتمام بتعليم المجتمع قيم ومبادئ التعايش السلمي، والتربية الوطنية.

<sup>1</sup> أحمد ادريس أحمد محمد، د. المعز أبكر أحمد عبد الله، تعزيز بناء السلام وفض النزاع عن طريق القادة المحليين دراسة حالة ولاية نهر النيل - محلية شندي - قرية المسيكتاب القوز - السودان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، <https://doi.org/10.53796/hnsj417>، يناير 2023. تاريخ الوصول 2025.06.25.

<sup>2</sup> سامي سعيد، حوار دارفور: من الحرب إلى السلام والتعايش والاستقرار، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كمبالا، أوغندا، العدد الأول 2023، ص 11 - 19.

#### المطلب الرابع: ثقافة السلام والجوانب المرتبطة بها:

ثقافة السلام تعبر عن رغبة العالم في الابتعاد عن العنف والحرب والعمل على نشر السلام والأمن في المجتمع. وقد أشارت منظمة اليونسكو أن ثقافة السلام مشروع شاسع متعدد الجوانب وترتبط بالمبادئ التالية:

1. التنمية والأمن الاقتصادي، مع مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية.
2. الديمقراطية والأمن السياسي، ونقصد بذلك الديمقراطية المدنية الفعلية.
3. نزع السلاح والأمن العسكري، وهذا يمثل حجز الزاوية في تحقيق السلام والاستقرار في السودان.
4. الكفاءة والحوار والانفتاح الاقتصادي، الحرية والشفافية الاقتصادية وتحرير الاقتصاد من الهيمنة والاحتكار.
5. تطوير التعاون الدولي؛ لأنه من أهم أدوات نشر ثقافة السلام بين الشعوب والمحافظة على القيم المشتركة خاصة مع دول الجوار، وهذا يسهم في تحقيق الأمن الإقليمي والوطني.

فالسلم يهدف إلى تأسيس قيم الاحترام لمبادئ سيادة حكم القانون وحقوق الإنسان، ومدخله الحوار والتعاون بين الشعوب والثقافات. يتسم السلم بعدم وجود العنف والصراع، مما يسهم في التنمية والازدهار في مجالات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة ووقف الحرب<sup>1</sup>.

#### المبحث الثاني: أثر التعايش السلمي في بناء المجتمع

يُعتبر التعايش من مقومات الحياة لبناء مجتمع متماسك في بلد مثل السودان، الذي يتسم بالتنوع الثقافي والعرقي والديني والتوسع الجغرافي، حيث يعزز قيم التسامح والقبول ويسهم في تقليل النزاعات وتعزيز الروابط الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، ويدعم بناء هوية وطنية قوية وفق تطلع المجتمع السوداني لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة عبر التعاون الإقليمي والدولي للحفاظ على الأمن والسلم خاصة في البلاد.

#### المطلب الأول: أثر ثقافة السلام والتعايش السلمي في بناء المجتمع

ثقافة السلام تستدعي أن تعمل كل المجموعات المتنافسة والمتصارعة في إطار التعاون لتطوير نفسها إلى حالة الاستقرار والسلم. وقد عقدت اليونسكو من خلال آلية برنامج ثقافة السلام أول مؤتمر لها في باريس في فبراير 1994م بعنوان: المؤتمر الأول لثقافة السلام، وفيه تم تحديد مفهوم وأهداف ثقافة السلام التي يمكن أن تسير عليها كالاتي: أن الصراعات المتوارثة

<sup>1</sup> مروة بوساحة، بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 9 – 23.

بين الناس يمكن حلها بعيداً عن العنف، كما أن السلام وحقوق الإنسان مسائل فردية مكفولة لكل فرد، ثم أن ثقافة السلام امتداد للعملية الديمقراطية؛ تحتاج إلى التعليم وتوظيف وسائل جديدة، وكذلك الحفاظ على السلام وفض النزاعات، ويمكن لثقافة السلام أن تطور وتنمو من خلال تطوير الإنسان المرتكز على الاستقرار والعدالة<sup>1</sup>.

تتلخص آثار التعايش السلمي في كيفية بناء المجتمع السوداني في الآتي:

#### أولاً: الآثار الثقافية والأخلاقية

تلعب العوامل الثقافية والأخلاقية دوراً كبيراً ومؤثراً في عملية الإصلاح السياسي، كما أن عقلية المجتمع ومعتقداته ومؤسساته السياسية وقيمه وسلوكه تؤثر على الإصلاح<sup>2</sup>. فمن أبرز الآثار الثقافية والأخلاقية التي تأثرت بها معظم المجتمعات والاثنيات السودانية هي ثقافة وعادات القبائل وتسييسها على الأساس الجهوي والحزبي. لذا من الضروري غرس قيم التعايش السلمي والقضاء على الدعوات الجهوية التي تستهدف تفكيك الروابط بين المجتمعات السودانية.

#### ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية

تلعب مقومات الاقتصاد، مثل التجارة والزراعة والصناعة والإنتاج المحلي، دوراً كبيراً في تعزيز استقرار المجتمع، ومع تفاعل المجتمعات وتنوع العلاقات بين مختلف فئات الشعب، يصبح التسامح ضرورة ملحة لتحقيق التعايش السلمي<sup>3</sup>. إلا أن النزاعات الداخلية أثرت سلباً على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، كما لعب التأثير السياسي دوراً محورياً في تشكيل الهوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسودان.

المطلب الثاني: الأمن الإنساني وتحقيق التعايش السلمي المشترك في المجتمع

#### مفهوم الأمن الإنساني:

الأمن الإنساني هو مفهوم يركز على حماية كرامة الأفراد ورفاههم، ويتجاوز فكرة أمن الدول التقليدية ليشمل جوانب متعددة. يتضمن ذلك الأمن الاقتصادي الذي يضمن سبل العيش والموارد الأساسية، والأمن الغذائي الذي يوفر الغذاء الكافي والمغذي للجميع. كما يشمل الأمن الصحي الذي يضمن الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، والأمن البيئي الذي يحمي البيئة

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة الأحفاد ومنظمة البحث عن القواسم المشتركة، دليل التدريب في مهارات بناء السلام، الخرطوم، السودان، 2017، ص 17 - 37، 89 - 108.

<sup>2</sup> هند الحمادي، أثر الإجراءات الثقافية في التعايش السلمي في دولة قطر في ضوء أهدافها في مجال الهجرة لمنظمة تحالف الحضارات، مجلة الجامعة الأمريكية للبحوث، مجلد 10، العدد 2، 2024، ص 11، 23.

<sup>3</sup> كامل سمير، دور الاقتصاد في التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التوازن بين النمو والبيئة، كانون الأول 2024، <https://mawsuah.com/article/270>، تاريخ الوصول 2025.06.25.

ويضمن استدامتها. من خلال هذه الجوانب، يسعى الأمن الإنساني إلى تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً واستقراراً.

مفهوم الأمن الإنساني وما يرتبط به من أهداف الحماية من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان قد استقر على نحو كبير عبر كثير من الجهود الأكاديمية والتنموية<sup>1</sup>، إلا أن المفهوم قد طرح صوراً من المناقشة والجدل، ومن أهم صور الجدل الاختلاف حول طبيعة المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، هل هي مخاطر أمنية تتصل بالعنف الذي أصبح ظاهرة في السودان لأكثر من ربع قرن؟ كما أن للأمن الإنساني مخاطر أوسع وأشمل من خطر العنف. ولقد دفع هذا الخلاف إلى ظهور مداخل متباينة لمفهوم الأمن الإنساني، واستخدامه نظرياً وعملياً، ونستطيع أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة مداخل:

### أولاً: المدخل القانوني الدولي وحقوق الإنسان

ينظر هذا المدخل إلى مفهوم الأمن الإنساني باعتباره نموذجاً جديداً لتنمية النظام القانوني الدولي الذي يؤسس الدول على مفاهيم السيادة والسلام وحماية حدود الدولة من المخاطر التي تهددها وقدرة المواطن ليصبح حراً طليقاً قادراً على المشاركة الفعالة على المستوى الدولي والمحلي. ولقد ارتبط مدخل القانون الدولي هذا بمفهوم حقوق الإنسان، وأصبحت حرية المواطن وحقوقه الأساسية هي نقطة الاهتمام الرئيسية، بحيث يصبح الأمن الإنساني المتمثل في حماية حقوق الأفراد هو المبدأ المنظم للعلاقات الدولية، وتصبح الدولة مسؤولة ومسؤولة شاملة على حماية حقوق الأفراد وتحقيق العدل والمساواة، وهذا ما يفتقده السودان في ظل تنامي الصراعات المسلحة والتمرد على البلاد.

### ثانياً: المدخل الإنساني

ينطلق هذا المدخل من المبادئ الإنسانية العامة، حيث يعتبر أن صيانة سلامة الأفراد هو الهدف الأساسي للأمن الإنساني. وهذا هو المدخل الذي يتبناه تقرير التنمية البشرية الدولي، وتقدير التنمية الإنسانية العربية؛ ولذلك فإن الأمن الإنساني في هذا المدخل يرتبط في الغالب بمفهوم القدرة على التنمية واستقرار حياة الأفراد وتحقيق حرياتهم وإشباع حاجتهم.

### ثالثاً: مدخل التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تنمية شاملة للإنسان والموارد والبيئة، مما يتطلب التوازن بين استهلاك الموارد والحفاظ عليها لتلبية احتياجات الأفراد ومتطلبات الأجيال القادمة. يعزز هذا المفهوم تقارير التنمية البشرية والمنظمات مثل اليونسكو، التي ربطت بين مشكلات البيئة وظروف العيش، مشددة على أن الحفاظ على البيئة جزء لا يتجزأ من الحفاظ على

<sup>1</sup> أسماء خير الله كريم، الامن الاجتماعي وضرورة التعايش السلمي في العراق، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2019.09.08، <https://www.alnahrain.iq/post/471>، تاريخ الوصول 2024.07.20.

المجتمع. وتزداد وضوح العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، حيث يركز كلا المفهومين على سلامة الإنسان وحياته الأساسية<sup>1</sup>. فضلاً عن سعى اليونسكو من خلال مبادئ أخلاقية لحماية العالم من الأزمات المتزايدة، خاصة في المجالات الإنسانية وأخلاقيات البيولوجيا، وهذه التحديات البيئية تنجم عنها مخاطر وكوارث مناخية، كما تظهر جلياً في الصراع الدائر في السودان.

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم الأمن الإنساني يدور حول حماية الأفراد من مختلف التهديدات التي تواجههم في حياتهم اليومية، سواء كانت تهديدات جسدية، اقتصادية، صحية أو اجتماعية.

#### رابعاً: أساليب تحقيق التعايش السلمي

تقوم مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بأساليب عديدة في تحقيق التعايش بين أفراد المجتمع المختلفين، وذلك بإتباع أساليب عديدة أبرزها:

حل النزاعات وإدارة الصراع: ويتم ذلك من خلال إصلاح المجتمعات التي توجد فيها الهيمنة العرقية والعنف كالسودان، إلى مجتمعات مدنية أكثر عدلاً وإنصافاً، يتم غرس النظام القانوني المحلي في الأفكار العامة. وتتنوع وسائل حل النزاعات بحسب الظروف والبيئة: فتارة يتم من خلال هيئات تقصي الحقائق أو المحاكم الدولية الجنائية أو قوانين محلية ضد التمييز، أو مجموعات مدنية تشجع وتبني مشاركة الأقليات العرقية، والمصالحة الوطنية<sup>2</sup> التي ترمي إلى تحقيق السلام الذي افتقده السودان، بسبب فشلها في إدارة الأزمة وإيقاف الحرب وتحقيق السلام حتى الآن.

الخدمة الاجتماعية: الخدمات الاجتماعية هي الأكثر أهمية لمشاريع التعايش، خاصة المؤسسات غير الحكومية التي تدعم وتعزز مشاريع التعايش من خلال الاهتمام بالتعليم عن طريق إنشاء المدارس التي تضم كوادر تعليمية مختلفة، وتجمع للطلاب من مختلف الأعراق والأديان، وتُعلم مواضيع جوهرية تُقرب الفهم والتفاعل بين المجتمعات التي دمرتها النزاعات.

الرعاية الصحية: وهي حاجة أساسية لتحسين صحة كل الجماعات، ومن أمثلة هذا الأسلوب برنامج (المناعة من أجل السلام)، والذي كان هدفه هو تأمين بقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم، وتقديم الخدمات الصحية لتحقيق التعاون والتعايش السلمي بين مختلف الفئات. وقد سهلت مشاريع الرعاية الصحية في السودان، إطلاق مبادرات توزيع الفيتامينات واللقاحات وحملات التوعية عن الأمراض.

<sup>1</sup> وهيبه بوريعين، عبد الله بن معمر، التنمية والتعايش: دراسة سوسيو - تنموية - للتعايش الثقافي كقوة محركة للتنمية البشرية، الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 1، 15 مارس 2016، ص 81 - 89.

<sup>2</sup> ياسين عثمان الحسنوني، سليمة حسن زيدان، وسائل الإعلام والسلم المجتمعي: تقييم الأداء والرؤية الاستراتيجية، مجلة الإعلام والفنون، العدد 15، 2023، ص 44 - 48.

الفنون: يتعلم من خلالها الشعر والموسيقى والمسرح الذي يعزز من العيش الجماعي في سلام.

الرياضية: تعتبر الرياضة هي العنصر المشترك لكافة الشعوب دون تمييز، ويسود فيها روح المحبة والوثام والأخلاق الفاضلة التي تجمع بين المجتمعات.

المشاريع الموفرة للدخل: العلاقة المتبادلة بين النزاع والفقير تؤكد أهمية التنمية الاقتصادية، حتى لا ينحصر تداول الأموال بين الأغنياء فقط في المجتمع، بل لا بد من توفير سبل العيش للجميع: غنيهم وفقيرهم.

#### خامساً: مقومات التعايش السلمي

أهم مقومات التعايش السلمي التي تحقق الأمن الإنساني في السودان وتساهم في الحفاظ على السلم والأمن على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي تكمن في الآتي:

1. إشراك كافة عناصر المجتمع المحلي في عملية التعايش السلمي الفعلي بغرض المصالحة، مع منح المرأة دوراً فعالاً في العملية،

2. ضرورة تجاوز القيادات السياسية والعسكرية والمدنية والقبلية خلافاتهم، مع القيام بإجراء المحاكمات العادلة والناجزة،

3. إيجاد بيئة سياسية ملائمة تسع الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن،

4. احترام حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون في حل الخلافات الداخلية،

5. بناء الثقة في الشعب وإجراء السلام في المجتمع،

6. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

7. تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل على تنمية روح التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية المختلفة، والرقابة على عمل الأجهزة الحكومية،

8. منح كل المتضررين من الحروب تعويضاً عادلاً،

9. الإصلاح الشامل لمؤسسات وسلطات الدولة القضائية والتنفيذية والتشريعية،

10. إجراء المصالحات المجتمعية عبر مفوضيات الحقيقة والعدالة والمصالحة،

11. إجراء المحاكمات العادلة المحلية والدولية أو الهجين لمرتبكي الجرائم الدولية لمنع الإفلات من العقاب.

### المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة في نشر ثقافة السلام وتعزيز حقوق الإنسان

أبدت الأمم المتحدة اهتماماً بقضايا السلام منذ تأسيسها عام 1945، حيث اتخذت خطوات جادة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وذلك تعزيزاً وصوناً لأهم أهدافها التي تتعلق بفض النزاعات<sup>1</sup>. ففي العام 2012 مثلاً أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (2046) بهدف معالجة التوترات الحدودية بين السودان وجنوب السودان، وطالب القرار بالوقف الفوري للأعمال العدائية بين البلدين، ودعا القرار حكومي البلدين التعاون الكامل مع الآلية الإفريقية رفيعة المستوى لحل النزاعات الحدودية، كما دعا إلى ضرورة التوصل إلى ترتيبات سياسية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وتضمن القرار كذلك دعوة الأمم المتحدة إلى التحقق من وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاقية السلام<sup>2</sup>. وفي العام 2015 أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2259) بشأن دعم العملية السلمية في ليبيا، حيث رحب بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب في 17 ديسمبر 2015م.

كما رحب بتشكيل المجلس الرئاسي، ودعا لتشكيل حكومة وفاق وطني، وشجع الدول الأعضاء إلى الاستمرار في حث الأطراف الليبية على التعاون مع حكومة الوفاق الوطني. وقد أصدر مجلس الأمن في نفس العام قرارات مماثلة لدعم جهود الوساطة في العديد من الدول على سبيل المثال القرار رقم (2254) الذي دعا فيه المجلس إلى وقف إطلاق النار في سوريا وإجراء مفاوضات سياسية شاملة. كما أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2216) بشأن دعم جهود الوساطة في اليمن<sup>3</sup>. كما تدخلت الأمم المتحدة مرة أخرى في الشأن السوداني في العام 2006 نتيجة الحروب في إقليم دارفور ولعبت دوراً حيوياً في نشر ثقافة السلام وحفظه وتعزيز قيم التسامح<sup>4</sup>، فقد نشرت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام المشتركة (اليوناميد) في إقليم دارفور وذلك حتى العام 2019. وقد لعبت تلك القوات دوراً هاماً في حفظ السلام والأمن واستقرار لإقليم دارفور، هذا فضلاً عن رعاية ما يزيد عن (9) مؤتمرات للسلام والمصالحة المحلية والتي أشرفت عليها وحققنت قدراً من النجاح<sup>5</sup>. وهكذا يتضح للباحثين الأدوار المهمة التي تلعبها الأمم المتحدة في صنع السلام وتعزيز حقوق الإنسان في العالم.

ومن جانبها فإن منظمة اليونسكو وهي أحد أذرع الأمم المتحدة ساهمت مساهمة مقدرّة في بسط السلم العالمي، فقد أجرت العديد من الدراسات والبحوث التي توصلت إلى أن الحروب قد تطورت بشكل كبير من حيث أدوات الحرب، التقنيات، والأساليب؛ مما يشكل خطراً كبيراً على الحضارات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وأكد أن وقف العنف، ونشر ثقافة

<sup>1</sup> تقرير انترناشونل آرايسز جروب، دارفور: إعادة إحياء عملية السلام، رقم 125، عن أفريقيا، 30/أبريل/2007.  
<sup>2</sup> <https://main.un.org/>، تاريخ الوصول 2025/7/27م.

<sup>3</sup> المصدر السابق.

<sup>4</sup> تقرير انترناشونل آرايسز جروب، دارفور: إعادة إحياء عملية السلام، رقم 125، عن أفريقيا، 30/أبريل/2007.

<sup>5</sup> يس حسن محمد عثمان، تقرير برنامج العيادة القانونية، (UNDP)، معسكرات النزوح عطاش، السريف، السلام، دريج، موسية)، ولاية جنوب دارفور، نيالا، أكتوبر - ديسمبر 2019، ص 5-37 لجميع المعسكرات.

السلام بين المجتمعات، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وحياته، أمر ضروري وحتمي، وللأمم المتحدة دور كبير في نشر ثقافة السلام وفرضه على المجتمعات المتوترة مثل السودان<sup>1</sup>، كما تسعى جاهدة لتعزيز ثقافة السلام وتعزيز حقوق الإنسان من خلال:

1. خلق برامج التوعية وتنظيم مؤتمرات وورش عمل لتعزيز الحوار بين الثقافات.
2. تقديم المساعدات الإنسانية ودعم المناطق المتأثرة بالنزاعات لتعزيز الاستقرار.
3. وضع وتبني المبادرات التعليمية التي تقوم على تشجيع التعليم وإرساء قيم السلام المجتمعي والتفاهم والعيش السلمي.

### المبحث الثالث: تحديات التعايش السلمي والحلول المقترحة وآليات تنفيذها

تُعتبر تحديات ومعوقات التعايش السلمي من القضايا الجوهرية التي تواجه المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث، حيث تزايد الأزمات والصراعات نتيجة للاختلافات الثقافية والدينية والعرقية خاصة في السودان، وتشكل هذه التحديات عقبات أمام جهود تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل مما يؤدي إلى تفشي العنف والتمييز. ومع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان وضعف سيادة القانون، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز الوعي الاجتماعي بأهمية التعايش السلمي ودور ثقافة السلام في تحقيق الاستقرار، كما أن غياب التنمية المستدامة وزيادة معدلات الجريمة وانتشار السلاح تسهم في تفاقم الأوضاع، مما يستدعي اتخاذ خطوات فعّالة للتغلب على هذه التحديات<sup>2</sup>. لعل من أهم التحديات التي تواجه المجتمع السوداني هي:

1. عدم تحديد كيفية التعامل مع الخلافات والتمييز بين البشر على الأساس الثقافي والديني والعرق، وتزايد وتيرة التحريض على العنف والحرب تحت مبررات دينية وعرقية وسياسية.
2. الفشل في إدارة التنوع من خلال عجزه عن صناعة التعايش، داخل المجتمع الواحد، أو بين المجتمعات السودانية المتباينة.
3. الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان.
4. ضعف وسائل تطبيق سيادة حكم القانون.
5. عدم وجود الإرادة الكافية لأفراد المجتمع لتقبل الآخر.
6. انتشار السلاح والجريمة في المجتمع.

<sup>1</sup> منظمة مراقبة حقوق الإنسان، دارفور المدمرة: تكهين عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميليشيات في غرب السودان، المجلد 16، العدد (أ)، مايو 2004، ص 7 – 51.

<sup>2</sup> صالح حسن أحمد، تحديات التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق. كركوك أنموذجاً- دراسة سوسيو- سياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 46، 2023، ص 618 – 626.

7. عدم إجراء المحاكمات العادلة والناجزة لمستحقيها.
8. غياب الحكم الراشد وتغييب دور الإدارات الأهلية من عملية التعايش السلمي.
9. غياب الوعي الاجتماعي لمفهوم وأهمية التعايش السلمي، ودور ثقافة السلام في استقرار المجتمع.
10. عدم وجود التنمية المستدامة والمشاريع الاقتصادية والعلمية التي تساهم في عملية السلام وبناء المجتمع.

### المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التعايش السلمي

تُعد مؤسسات المجتمع المدني من الوسائل أو الآليات الفعّالة التي تحقيق التعايش السلمي؛ ذلك لأنّ المجتمع المدني هو مجتمع المبادئ والقيم والأخلاق الإنسانية التي تتفق مع مبادئ وقيم كل الأديان السماوية، ويمثل المجتمع المدني نظام المؤسسات التي لا يمكن لأحد أن يقف ضده، مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية (الجوامع والكنائس)<sup>1</sup>.

### كيف يمكن بناء التعايش السلمي في ظل الأوضاع السياسية الحالية في السودان؟

يركز المحور السياسي على أهمية إنشاء حوار بناء بين الأحزاب والكيانات السياسية لتقليل التوترات وتعزيز التعايش السلمي، هناك ضرورة لحظر وتجريم خطابات الكراهية ووقف العنف الذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه التعايش<sup>2</sup>، كما ينبغي تعزيز مبادئ التعايش بين مختلف مكونات المجتمع لبناء وطن ديمقراطي خالٍ من الصراعات السياسية والحكم الشمولي. كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز التعايش، وعلى المنظمات خاصة الوطنية أن تدعم الاستقرار وتعزز التعاون بين الأفراد وتساهم في تحقيق الأمن.

### المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التعايش السلمي

هنالك بعض الحلول مقترحة من الباحثين قد تساهم في معالجة تلك التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة للاضطلاع بدورها تجاه التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام وتعزيز حقوق الإنسان وهي:

#### أولاً: تعزيز الدعم والشراكة

ضرورة دعم المنظمات المدنية لعملية السلام، وتعاون المجتمع المدني مع الحكومة لدعم السياسات العامة وتنفيذها وفقاً لمبادئ النزاهة والشفافية. وكذلك خلق شراكة بين المجتمع المدني والدولة لتحقيق المصالح العامة.

<sup>1</sup> خالد حمدان الغامدي وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مجلد 6، العدد 24، أكتوبر 2022، ص 521 - 550.

<sup>2</sup> منظمة العفو الدولية، السودان: دارفور (الاعتصاب سلباً في الحرب - العنف الجنسي والعواقب المترتبة عليها)، وثيقة عامة، 19 يوليو 2004، ص 4 - 34.

### ثانياً: اللامركزية في الحكم والتنمية

اللامركزية هي أحد العوامل الأساسية لنجاح عملية التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الإنساني الشامل لا سيما في الدول ذات المساحات الكبيرة كالسودان، فاللامركزية تتيح للأفراد المشاركة الفعالة في تحديد الحاجات، وصناعة القرارات التي تلبى هذه الحاجات وتتيح الفرص لإدارة الموارد المحلية، وحوكمة السياسات التي تتجه نحو التنمية المحلية، وضمان حصول الأفراد على حقوقهم في مجال الصحة والتعليم والمرافق العامة. كما يلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في تحقيق اللامركزية في سياسات الأمن الإنساني أو التنمية المستدامة وتحديد أولويات التنمية، ووضع السياسات، وتوزيع الموارد<sup>1</sup>.

### ثالثاً: بناء قواعد المعلومات

يمكن القول أن بناء قواعد المعلومات وإتاحتها لصُنَاع السياسة والقرارات التنفيذية تُعد من الوسائل المهمة في صياغة السياسات العامة. حيث يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في جمع البيانات حول قضايا الأمن البشري، مثل توزيع السكان، أعداد الفقراء، وحالة التعليم، بالإضافة إلى المخاطر البيئية، وهذه المعلومات تسهم في فهم مشكلات المجتمع واحتياجاته بشكل أفضل.

### رابعاً: المتابعة والتقييم

عملية متابعة وتقييم السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والأمن الإنساني ضرورية لنجاحها، حيث تلعب الحكومة والمجتمع المدني دوراً مهماً في ذلك. تبدأ عملية التنمية المستدامة بتكامل الموارد واختيار مشروعات ذات قيمة مضافة، تلها شراكة في التنفيذ وتقييم مستمر كما يسهم المجتمع المدني بشكل قوي في الشراكة والتقييم، مما يعزز الثقة والتعاون بين الشركاء في التنمية.

### المطلب الثالث: آليات تنفيذ التعايش السلمي

من أبرز آليات تنفيذ التعايش السلمي:

(1) الحوار المدني المجتمعي.

(2) سيادة حكم القانون.

(3) اللجان العرفية والرسمية.

<sup>1</sup> حسن حامد مشيكة، السودان بين اللامركزية والفسدرالية: كيف يتم الإصلاح في مختلف مستويات الحكم؟، <https://caus.org.lb/sudan-between-decentralization-and-federalism/>، 22 ديسمبر 2021، تاريخ الوصول 03.07.2025.

- 4) المحاكمات العادلة.
  - 5) الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع لعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم.
  - 6) مفوضيات ومؤسسات المصالحة والتسامح والتعليم والثقافة.
  - 7) هيئات تقصى الحقائق، أو المحاكم الدولية الجنائية، أو قوانين محلية ضد التمييز، أو مجموعات مدنية تشجع وتتبنى مشاركة الأقليات العرقية.
- تُعد القيم الداعمة للتعایش، مثل الاحترام والتسامح، أساسية لتعزيز العلاقات الاجتماعية، حيث يعكس الاحترام سمو النفس ويعزز قواعد العيش المشترك.

#### الخاتمة:

التعايش السلمي ضرورة حياتية لكل الناس في كل مكان وزمان، ويجب أن ينعم الإنسان بالأمن والاستقرار بعيداً عن ثقافة الكراهية والتعصب والتطرف والحرب والقتال والتمييز العنصري، والإذلال والحرب والدمار. ولبناء مجتمع سليم متعافي من كافة أنواع الصراعات والعنف والحروب هنالك ضرورة للتعايش السلمي وقبول الآخر ونشر ثقافة السلام في المجتمع. وفي هذا الصدد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي:

#### أولاً: النتائج

1. التعايش السلمي يمثل حجر الزاوية في بناء مجتمعات مستقرة وآمنة، حيث يساهم في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الأفراد والشعوب، في عالم مليء بالتحديات والصراعات كما نراه، من نزاعات وحروب دامية، محلية كما هو الحال في السودان.
2. نشر وتعزيز ثقافة السلام، وإرساء مبادئ التعايش السلمي، وسيادة روح التسامح، والقبول بين أفراد المجتمع يعزز من قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي رغم اختلافاتهم ويساعد في بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية.
3. واجه السودان تحديات عديدة أثرت على التعايش السلمي بين مكوناته مثل الفقر والتمييز، النزاعات القبلية والصراعات السياسية حول السلطة وغيرها، وأعاق إحلال السلام الدائم والمستدام في البلاد، بل وأدت إلى اندلاع حرب سياسية مميتة في إبريل 2023م دمرت البلاد وشردت الناس وانتهكت حقوق الإنسان.

4. يعد تعزيز الأمن الإنساني والتنمية المستدامة عنصران أساسيان لإنشاء بيئة آمنة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وهذا يعكس التلازم بين الأمن والتنمية، وتوفر الحماية للأفراد وتضمن حقوقهم، بالقدر الذي يعزز من الاستقرار وتعزيز حقوق الإنسان.

5. لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في المبادرات التي تكون هدفها التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام، وتعمل على بناء جسور التواصل بين مختلف الفئات وتعزز الحوار بين المجتمعات، من خلال تحقيق التفاهم المتبادل عبر تقريب وجهات النظر بين مكونات المجتمع المتباينة.

#### ثانياً: التوصيات

#### توصي الدراسة بالآتي:

1. تتطلب عملية تعزيز التعايش السلمي في المجتمع ضرورة احترام حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ المساواة والعدالة، بما في ذلك إجراء محاكمات عادلة وناجزة. ويجب أن يكون هناك التزام حقيقي من جميع الأطراف لضمان وتعزيز حقوق الإنسان والمساهمة في بناء مجتمع عادل.

2. يجب معالجة التحديات التي تعيق السلام والعمل على نشر ثقافة السلام وتعزيز الأمن والاستقرار من خلال أساليب جديدة وآليات تنفيذية فعّالة للتعايش السلمي، على رأسها تشجيع الحوار المفتوح وتعزيز التعليم حول قيم التسامح والاحترام المتبادل وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان.

3. يُعتبر الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع أمراً حيوياً، حيث ينبغي تقدير ثقافات الجميع، خاصة الأقليات وأصحاب المعتقدات الدينية المختلفة، كما يجب على الدولة أن تعزز قيم التسامح والتعايش السلمي الديني والثقافي وقبول الآخر، لتقوية الروابط الاجتماعية.

4. ضرورة تعزيز سيادة حكم القانون والعدالة الناجزة، مع مراعاة القيم والعادات المحلية. حيث يجب أن تلعب الإدارات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني دوراً فعّالاً في تحقيق هذه الأهداف، حتى تساهم في بناء مجتمع مسالم متماسك.

5. يتعين على النظام السياسي في السودان العمل على تحقيق نظام ديمقراطي يتيح الفرص لكافة شرائح المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية ونشر ثقافة السلام واحترام سيادة حكم القانون وتعزيز حقوق الإنسان، كما يجب تشجيع مشاركة المرأة في صنع السلام ونشره، مع ضرورة تجاوز القيادات السياسية الخلافات لمصلحة الوطن وخلق بيئة تعليمية وإعلامية تدعم قبول الآخر وتعزز التسامح.

#### قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد ادريس أحمد محمد، د. المعز أبكر أحمد عبد الله، تعزيز بناء السلام وفض النزاع عن طريق القادة المحليين دراسة حالة ولاية نهر النيل - محلية شندي - قرية المسيكتاب القوز - السودان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، <https://doi.org/10.53796/hnsj417>، يناير 2023. تاريخ الوصول 2025.06.25.
2. أسماء خير الله كريم، الأمن الاجتماعي وضرورة التعايش السلمي في العراقي، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2019، 09.08، <https://www.alnahrain.iq/post/471>، تاريخ الوصول 2024.07.20.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة الأحفاد ومنظمة البحث عن القواسم المشتركة، دليل التدريب في مهارات بناء السلام، الخرطوم، السودان، 2017، ص 17 - 37، 89 - 108.
4. تقرير انترناشونل آرايسز جروب، دارفور: إعادة إحياء عملية السلام، رقم 125، عن أفريقيا، 30/أبريل/2007.
5. تقرير انترناشونل آرايسز جروب، دارفور: إعادة إحياء عملية السلام، رقم 125، عن أفريقيا، 30/أبريل/2007.
6. حسن حامد مشيكة، السودان بين اللامركزية والـفـدرالية: كيف يتم الإصلاح في مختلف مستويات الحكم؟، [/https://caus.org.lb/sudan-between-decentralization-and-federalism](https://caus.org.lb/sudan-between-decentralization-and-federalism)، 22 ديسمبر 2021، تاريخ الوصول 2025، 07.03.
7. خالد حمدان الغامدي وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مجلد 6، العدد 24، أكتوبر 2022، ص 521 - 550.
8. د. ريبوار حميد عبد الله، التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين في ضوء مقاصد الشريعة (مدينة كويه أنموذجاً)، مجلة قه لأى زانست، مجلد 8، العدد 5، أبريل، كردستان، العراق، 2023، ص 752 - 774.
9. سامي سعيد، حوار دارفور: من الحرب إلى السلام والتعايش والاستقرار، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، كمبالا، أوغندا، العدد الأول 2023، ص 11 - 19.
10. صالح حسن أحمد، تحديات التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق. كركوك أنموذجاً- دراسة سوسيو. سياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 46، 2023، ص 618 - 626.
11. عبدالعزيز علي الجمالي، مجلة الجامعة الوطنية. التعايش السلمي، العدد 15، ديسمبر 2020، ص 80 - 83.
12. عمار سعدون سلمان البدوي، د. سعد علي حسين، (أثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق أنموذجاً بعد هزيمة داعش عام 2017)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 27، 2022، ص 97 - 101.

13. كامل سمير، دور الاقتصاد في التنمية المستدامة: نحو تحقيق أهداف التوازن بين النمو والبيئة، كانون الأول 2024، <https://mawsuah.com/article/270>، تاريخ الوصول 2025.06.25.
14. ليزا شيريك، استراتيجيات بناء السلام، جمعية الأمل العراقية (سلسلة بناء السلام)، دار الثقافة، مصر، 2011، العدد 3، ص 113.
15. مروة بوساحة، بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 9 – 23.
16. منار عبدالعزيز محمد عمرو، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، عمان، الأردن، 2016، ص 35.
17. منظمة العفو الدولية، السودان: دارفور (الاغتصاب سلاحاً في الحرب – العنف الجنسي والعواقب المترتبة عليها)، وثيقة عامة، 19 يوليو 2004، ص 4 – 34.
18. منظمة مراقبة حقوق الإنسان، دارفور المدمرة: تكبير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات المليشيات في غرب السودان، المجلد 16، العدد (أ)، مايو 2004، ص 7 – 51.
19. هند الحمادي، أثر الإجراءات الثقافية في التعايش السلمي في دولة قطر في ضوء أهدافها في مجال الهجرة لمنظمة تحالف الحضارات، مجلة الجامعة الأمريكية للبحوث، مجلد 10، العدد 2، 2024، ص 11، 23.
20. وهيبه بوريعين، عبد الله بن معمر، التنمية والتعايش: دراسة سوسيو - تنموية - للتعايش الثقافي كقوة محركة للتنمية البشرية، الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 1، 15 مارس 2016، ص 81 – 89.
21. ياسين عثمان الحسنوني، سليمة حسن زيدان، وسائل الإعلام والسلم المجتمعي: تقييم الأداء والرؤية الاستراتيجية، مجلة الإعلام والفنون، العدد 15، 2023، ص 44 – 48.
22. يس حسن محمد عثمان، تقرير برنامج العيادة القانونية، (UNDP)، معسكرات النزوح عطاش، السريف، السلام، دريج، موسية)، ولاية جنوب دارفور، نيالا، أكتوبر – ديسمبر 2019، ص 5-37 لجميع المعسكرات.
23. <https://main.un.org>، تاريخ الوصول 2025/7/27م.

## Legal water security in Algeria between text and application

الأمن القانوني للمياه في الجزائر بين النص والتطبيق

Dr. Kaid Hafida (Faculty of Law and Political Sciences, University of Mostaganem)

د. قايد حفيظة (جامعة مستغانم، الجزائر)

مستخلص:

تعتبر المياه مورد طاقتوي استراتيجي مهم جدا لاستمرار دورة الحياة ، لذلك فمسؤولية المحافظة عليها وترشيد استخدامها هو التزام على كل فرد في هذا العالم وعلى كل الدول والحكومات على غرار الجزائر التي كرست الحماية القانونية للموارد القانونية في كافة فروع القانون العام والخاص، ونلمس أهمية هذا الموضوع في ارتباطه بالأمن المائي الوطني، وفي كونه يمس صميم الحق في التنمية والعيش الكريم، كما يمثل مدخلاً لفهم مدى قدرة التشريعات على مجابهة التحديات البيئية والمجتمعية المعاصرة، فسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مرتكزات السياسة الوطنية للمياه في الجزائر، ودور الضبطية القضائية ذوو الإختصاص النوعي في مجال حماية المياه ، وكذا العقوبات المقررة في حال الاعتداء على الموارد المائية وحالات موانع قيام المسؤولية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية- الحماية- السياسة التشريعية- العقوبات- الموانع.

## Abstract:

Water is a strategic energy resource that is very important for the continuity of the life cycle. Therefore, the responsibility to preserve it and rationalize its use is an obligation for every individual in this world and for all countries and governments, such as Algeria, which has dedicated legal protection to legal resources in all branches of public and private law. The importance of this topic lies in its connection to national water security and in the fact that it touches on the core of the right to development and a decent life. It also represents an entry point for understanding the extent of the ability of legislation to confront contemporary environmental and societal challenges. Through this research paper, we will attempt to shed light on the foundations of the national water policy in Algeria, the role of judicial police with specific jurisdiction in the field of water protection, as well as the penalties stipulated in the event of an attack on water resources and cases that prevent the establishment of criminal liability.

**Keywords:** water resources - protection - legislative policy - penalties - barriers.

## 1. Introduction:

Recently, interest in water resources has increased, and they have become a crucial global issue, as they are the lifeblood of life, before being a vital and strategic resource. Water is a fundamental pillar in all areas of comprehensive development, and thus, its exploitation and harm threaten the lives of current generations and the future of future generations.

The issue of developing water resources, maximizing their utilization, and rationalizing their use is one of the most important challenges facing the world today, given its direct impact on the present and future of the people. Therefore, it is imperative to balance the requirements of the present without compromising the rights of future generations. To this end, countries have devoted significant resources and funds to increasing and diversifying their capacities to conserve and protect this natural resource. Moreover, the provision of water, whether for personal consumption or economic development, has become one of the biggest internal problems for most countries around the world.

It has become a source of concern for governments unable to provide it to their people, as is the case in Latin America and African countries that suffer from scarcity and limited water resources. Algeria, like other countries around the world, has become a major concern for public authorities, who have realized the need to develop a comprehensive strategy to protect this vital resource and ensure its availability in light of the increasing demand, particularly in the economic sector.

### 1.1. Research Problem:

"Despite the existence of a legal system regulating water resources, reality reveals continued attacks on these resources, raising questions about the effectiveness of the legislative and executive framework adopted to protect them."<sup>1</sup>

### 1.2. Importance of the Topic:

The importance of this topic lies in its connection to national water security and its relevance to the core of the right to development and a decent living. It also represents an introduction to understanding the ability of legislation to address contemporary environmental and societal challenges.

### 1.3. Research Objectives:

This research aims to analyze the effectiveness of the Algerian legislative framework in protecting water resources, identify legal and executive gaps, and propose practical solutions to enhance criminal protection of water.

### 1.4. Methodology:

This research relies on an analytical approach to study the legal texts regulating water, a comparative approach when appropriate, and a practical approach to evaluate the practical application of the texts.

<sup>1</sup> -Mazen Lilo Radi, Administrative Contracts, First Edition, Dar Qandeel for Publishing and Distribution, Amman, 2011.p37.

### 1.5. Study Plan:

To answer the presented problem, the research will be divided into three main sections: the first addresses the principles of national water policy, the second examines the role of the judiciary in protection, and the third addresses the penal system and its impact on deterring attacks.

### 2. The first section: National Water Policy Principles in Algeria

Article 1 of the Water Law considers all water resources to be the property of the state, and no one may monopolize them except by virtue of a license or concession granted by the relevant administration. According to Article 4 of the Water Law, we find that the Algerian legislator classifies water resources into groundwater, which includes spring water, mineral water, and bath water. These resources remain public property, regardless of the status of their discoverer or exploiter. Algeria has significant groundwater reserves in the north and south. The water reserves in the north are estimated at 1,760 billion cubic meters. Their exploitation costs are high compared to surface water, but they do not require large investments. These resources are often directed to urban areas for use as drinking water.

Groundwater in the desert is estimated at 10,000 billion m<sup>3</sup>. This is not renewable, and its exploitation costs are prohibitive due to the depth of the water table and reservoirs. Furthermore, the second paragraph of Article 38 of the Water Law stipulates that surface water consists of valleys, lakes, ponds, salt marshes, coastal areas, and their adjacent areas. Algeria's potential for exploiting surface water remains very weak compared to neighboring countries such as Morocco and Libya, particularly with regard to collecting and storing this water.

This is due to the scarcity of dams, limited storage capabilities, and the weakness and antiquity of distribution networks. The national water policy pursued after independence was based on the French legacy, which focused on direct investment in urban areas. However, after the Algerian legislature enacted the 1983 Water Policy, this policy began to change gradually. Two legislative and regulatory texts related to water (Law No. 83-17 of July 16, 1983, relating to water, was issued, amended by Decree No. 96-13 of June 15, 1996, repealed by Law No. 05-12).

This law outlined the objectives and principles of the national water policy during that period, as well as the establishment of bodies responsible for overseeing the water resources sector. However, this period was characterized by weak protection of the aquatic environment in general national legislation.

### 2.1. First: Constitutional Protection of the Aquatic Environment

Considering the Constitution as the supreme national law, as it defines the features of the state's general sovereignty and the preservation of its various components and properties, particularly water resources, the 1963<sup>1</sup> Constitution of the Republic did not address, even implicitly, the protection of the aquatic environment, or even environmental protection in general, because the legislator focused all his attention on establishing the principles of the rule of law and consolidating its foundations.

Signs of interest in the environment emerged with the issuance of the 1976<sup>2</sup> Constitution, which addressed the definition of state property and clarified its contents. In which water, whether surface or underground, was considered, with all its natural resources, as the property of the national group represented by 20 countries. It addressed the necessity of protecting this public<sup>3</sup> property, as it imposed a duty on every individual to take into account in his daily actions the preservation of public property. It also granted the authority to the National People's Assembly with regard to issuing legislation in various fields and branches, especially with regard to the public water system.<sup>4</sup>

The 1989<sup>5</sup> Constitution reinforced the 1976 Constitution and expanded the legislative scope of the National People's Assembly by including environmental affairs within the legislative sphere, enabling it to issue legislation on various environmental issues whenever necessary.

<sup>1</sup> The 1963 Constitution of September 10, 1963, Official Gazette No. 64

<sup>2</sup> Article 14 of Order 76-97 of November 22, 1976, promulgating the Constitution of the Algerian People's Liberation Army (APLA) No. 94 of November 24, 1976.

<sup>3</sup> - Article 75 of Order 76-97.

<sup>4</sup> - Article 115 of Order 76-97

<sup>5</sup> Article 115 of the 1989 Constitution, Presidential Decree No. 96-438 of February 25, 1989, Official Gazette, No. 9 of March 1, 1989

The amended and supplemented 1996 Constitution was subsequently promulgated, which introduced nothing new regarding environmental protection, except for granting Parliament the authority to issue legislation related to the public water system.

## 2.2. Second: Protection of the Aquatic Environment within the Framework of the Waste Management Law

Through this law, the legislator highlighted the methods for managing, monitoring, and treating waste. It required the disposal and/or removal of waste in accordance with environmental standards, without endangering human and animal health or posing a threat to water resources, soil, air, or animal and plant life. It also criminalized the deposit, dumping, burial, submersion, or neglect of hazardous private waste in sites not designated for such use, punishable by imprisonment from one to three years. Third: Legal protection of the aquatic environment within the framework of the Environmental Protection Law.

The Algerian legislator, within the Environmental Protection Law within the Framework of Sustainable Development 03-10, abolished the protected areas of the environment in general, Article 31 of Law 11-02, which reclassified protected areas and defined the methods for their management and protection within the framework of sustainable development. The most prominent provisions of this protection are as follows:<sup>1</sup>

- a) Biological diversity.
- b) Air and atmosphere.
- c) Water and aquatic environments.
- d) Land and subsoil.
- e) Desert environments.
- f) Living environments.

<sup>1</sup> - Ahmed Hamdha and Ahmed Brady, Legal Protection of the Aquatic Environment in Algerian Legislation, University Center of Tamanrasset, Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, Volume 9, Issue 1, 2020, p. 480.

### 3. Axis Two: The Role of Judicial Police with Special Jurisdiction in the Field of Water Protection

Water resources occupy a distinct importance among the interests that the penal legislature seeks to protect through legal texts, so that they are commensurate <sup>1</sup>with the danger posed by attacks against them. This threatens numerous interests. Crimes of attacking water resources threaten an interest that is considered one of the most important and primary interests among the country's interests protected by the penal legislature. Those who attack water resources sometimes constitute a threat to the internal security of the state, given the consequences of these crimes.

In this context, the Algerian legislature has identified judicial police officers with special jurisdiction, who exercise certain judicial police powers vested in them under special laws, in accordance with the circumstances and within the limits set forth in those laws.

These officers are employees and agents of public administrations and agencies, and in exercising their judicial police duties, they are subject to the provisions of Article 13 of this law. In the field of water resources<sup>2</sup>, legislation has identified the persons qualified to investigate blatant violations of these provisions. They work alongside the judicial police, as well as environmental inspectors, who are primarily authorized to investigate crimes under Law 03-10 on Environmental Protection within the Framework of Sustainable Development.

We also include technical personnel of the environmental administration, maritime affairs administrators, port officers, agents of the National Coast Guard Service, naval bases, engineers of the Maritime Signal Service, and state-owned marine science vessels. Algerian consuls abroad are tasked with investigating violations of maritime protection provisions, gathering information to identify perpetrators, and reporting these violations to the Minister of the Environment and the relevant ministers. The mining police are also

<sup>1</sup> Al-Akayla, Abdullah, A Concise Guide to Judicial Police, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2010, p. 15.

<sup>2</sup> - Article 27 of Order 66-155.

formed from the corps of mining engineers affiliated with the National Agency for Geology and Mining Control<sup>1</sup>.

The engineers and officers in charge of the mining police ensure compliance with the legal and regulatory provisions in force and the established standards that regulate mining activities and environmental protection. On this basis, the tasks assigned to them are to monitor compliance with the rules and standards relating to mining art to ensure the rational recovery of economically used reserves and to protect water resources.<sup>2</sup>

The legislator also created the Water Police in the Water Law, which are agents of the administration in charge of water resources, qualified to investigate and inspect violations of water-related legislation. What can be said about water resources is that it is undoubtedly difficult to identify the perpetrator of crimes affecting water resources, given the rapid spread of water pollution. For example, pollution or the dumping of materials or secretions in a specific location, such as running water, will be found in another location within seconds.

Therefore, it is necessary to have individuals with specialized academic qualifications for certain branches in this field. Perhaps the most important body entrusted with this task, namely the task of inspecting crimes related to water resources, given the numerous difficulties facing judicial police officers, both general and specialised, in reality and experience. These officers are represented by environmental inspectors and water police. Section Two: Duties of Judicial Police Bodies<sup>3</sup>.

The two most important bodies entrusted with investigating environmental crimes are environmental inspectors and water police. We will review them below:

---

<sup>1</sup> - Article 11 of Law No. 03-10 mentioned above.

<sup>2</sup> - Articles 159-161 of Law No. 05-10 mentioned above.

<sup>3</sup> -Mohammed Wanas, Civil Society and Environmental Protection: The Role of Associations, Non-Governmental Organizations, and Trade Unions, Dar Al-Khaldouniya for Publishing and Distribution, 2004.p.36.

### 3.1. First: Environmental Inspectors

The provisions of Environmental Law No. 03-10 stipulate that environmental inspectors are qualified to investigate violations and misdemeanors under this law, whether they relate to crimes stipulated therein or even those stipulated in other laws or regulatory texts related to the environment.

The legislator, by Presidential Decree No. 88-277, defined the procedures for appointing environmental inspectors and their duties, which they undertake after taking the legal oath before the court of their administrative residence. The most important responsibilities of environmental inspectors are to ensure the implementation of regulatory texts in the field of environmental protection and in all its vital areas, including land, sea, air, and the atmosphere, and to monitor all sources of pollution and damage. In the course of carrying out their duties, they may prepare a report on the violations they observe, which must include<sup>1</sup>:

The name, title, and position of the environmental inspector in charge of oversight - Identify the perpetrator of the violation, their activity, the date of the inspection, the day, time, location, and circumstances of the inspection, and the measures taken at the scene.

State the violation observed and the legal texts prohibiting such an ac

The law requires the environmental inspector to send reports, under penalty of nullity, within 15 days of their preparation to the public prosecutor and to the concerned party.

It should be noted that these reports are valid until proven otherwise. This validity is recognized.

- They must have been prepared by the environmental inspector, fall within their jurisdiction, and only include what they have observed.
- They must not exceed the powers assigned to the environmental inspector.
- They must be valid and meet all formal requirements.

---

<sup>1</sup> jambala Hamida, The Legal System for Environmental Damage and Compensation Mechanisms, Dar Al-Khaldouniya for Publishing and Distribution.2011,p122.

### 3.2. Second: Water Police

The Water Police consists of agents affiliated with the administration responsible for water resources. Water Police agents take an oath before their administrative court of residence to carry out their duties, with the intent of investigating and inspecting violations. Water Company agents have the right to enter facilities and structures used for the purpose of using public water property. They may also request the owner or operator of these facilities and structures to operate them in order to conduct the necessary investigations.

They may also request access to all documents necessary to carry out their duties. Water Police agents are also authorized to bring any person caught in the act of tampering with public water property before the public prosecutor or the competent judicial police officers. They also have the right, during the exercise of their duties, to request the use of public force to assist them. Third: Initiating a public lawsuit related to the violation of water resources:<sup>1</sup>

The Algerian legislator has given the Public Prosecution the authority to initiate a public lawsuit in the name of the people and demand the application of the law before the competent judicial authorities. This is stated in Article 29/01 of the Code of Criminal Procedure. However, in Environmental Law 03-10, the legislator has given environmental associations the authority to initiate a lawsuit alongside the Public Prosecution for any violation of the environment. First: The Public Prosecution and the Protection of Water Resources. Based on the capacity granted by the legislator to the Public Prosecution, i.e., acting on behalf of society, it constitutes an important party to confront environmental delinquency, following a complaint filed against the offender.

The law requires the environmental inspector to send reports, under penalty of nullity, within 15 days of their preparation to the public prosecutor and to the concerned party.

It should be noted that these reports are valid until proven otherwise. This validity is recognized.

- They must have been prepared by the environmental inspector, fall within their jurisdiction, and only include what they have observed.

---

<sup>1</sup> Ben Zahaf Hanan, Legal Protection of Water in the Framework of Sustainable Development, Master's Thesis in Administrative Law, Faculty of Law and Political Science, University of Mostaganem, 2018-2019, p. 57

- They must not exceed the powers assigned to the environmental inspector.
- They must be valid and meet all formal requirements.

### 3.3. Third: Water Police

The Water Police consists of agents affiliated with the administration responsible for water resources. Water Police agents take an oath before their administrative court of residence to carry out their duties, with the intent of investigating and inspecting violations. Water Company agents have the right to enter facilities and structures used for the purpose of using public water property. They may also request the owner or operator of these facilities and structures to operate them in order to conduct the necessary investigations. They may also request access to all documents necessary to carry out their duties. Water Police agents are also authorized to bring any person caught in the act of tampering with public water property before the public prosecutor or the competent judicial police officers. They also have the right, during the exercise of their duties, to request the use of public force to assist them.

### 3.3. Fourth: Initiating a public lawsuit related to the violation of water resources

The Algerian legislator has given the Public Prosecution the authority to initiate a public lawsuit in the name of the people and demand the application of the law before the competent judicial authorities. This is stated in Article 29/01 of the Code of Criminal Procedure. However, in Environmental Law 03-10, the legislator has given environmental associations the authority to initiate a lawsuit alongside the Public Prosecution for any violation of the environment. First: The Public Prosecution and the Protection of Water Resources. Based on the capacity granted by the legislator to the Public Prosecution, i.e., acting on behalf of society, it constitutes an important party to confront environmental delinquency, following a complaint filed against the offender.

Or after receiving reports of environmental violations, the Public Prosecution has the appropriate authority to initiate public prosecution or suspend prosecution. It has broad powers, as it is solely responsible for conducting such proceedings. The Public Prosecution must consider the following:

- Coordinating cooperation and establishing ongoing consultations between itself and the various administrative bodies responsible for investigating environmental crimes, as well as training members of the Public Prosecution, particularly in the field of economic and environmental violations.
- Raising awareness among members of the Public Prosecution regarding the importance of environmental issues and the seriousness of environmental violations.<sup>1</sup>

### 3.5. Fifth: Judicial Intervention of Associations Specialized in Environmental Protection

An association acquires legal personality simply by its establishment, and thus has the right to litigate by establishing a civil party in criminal matters affecting the environment, even in cases where its members are not regularly appointed. It may also be authorized by affected persons to file complaints and exercise the rights recognized as a civil party before the criminal judiciary. However, the judicial intervention of associations in the environmental field is justified. In addition to their contribution to exposing environmental violations, they work to clarify the seriousness of the resulting damage, spread environmental awareness, and activate the preventive role of environmental protection.

The legislator emphasized this effective role of associations in Law 03-10 by expanding their jurisdiction and including them in all areas affecting the environment. This highlights the desired role of these associations in the field of environmental protection, particularly water resources.<sup>2</sup>

### 4. Third axis: Penalties prescribed in the event of attacks on water resources and cases that prevent criminal liability

Criminal liability arises if preventive measures stipulated in laws, such as licensing systems, prohibitions, and obligations, are violated, or if water resources are polluted, damaged, or exposed to danger. If a natural or

<sup>1</sup> Ben Halma Sami, "Aspects of Legal Protection of Water Resources in Light of Algerian Water Legislation," *Journal of Law and Society*, Volume 1, Issue 1 (2013), University of Adrar, p. 215

<sup>2</sup> Sofiane Ben Qari, "The Legal System for Environmental Protection under Algerian Legislation," graduation thesis for a degree from the Higher School of the Judiciary, Higher School of the Judiciary, 2005, p. 30. .

legal person commits acts criminalized by law that affect water resources, they are considered criminally liable.

First: Penalties for Water Resources Damage Crimes:

The penalties for water resource pollution crimes include the death penalty, imprisonment, and a fine. With regard to imprisonment, the legislature does not stipulate this penalty in the water resources sector. Therefore, we will address three types of penalties below:

Criminal liability arises if preventive measures stipulated in laws, such as licensing, prohibition, and obligation regulations are violated, or water resources are harmed, polluted, or endangered. If a natural or legal person commits acts criminalized by law that harm water resources, they are held criminally liable.

#### 4.1. First: Penalties for Water Resources Damage Crimes

The penalties for water resources pollution crimes include the death penalty, imprisonment, and a fine. With regard to imprisonment, the legislature does not stipulate this penalty in the water resources sector. Therefore, we will address three types of penalties below:

##### A- The death penalty:

Despite the considerable controversy surrounding this penalty, we can say that it reflects the seriousness of the offender, who is not expected to be rehabilitated. This penalty is considered the most severe. In fact, the death penalty is rare in Algerian environmental legislation due to its seriousness. While environmental protection laws seek to protect the fundamental rights of individuals, including the right to life, penal legislation also safeguards this right. Although it sometimes deprives people of this right, it is only resorted to in cases where the crime is serious and threatens the security of society. Algerian legislators also stipulate the death penalty in the Penal Code for attacks on the environment or the introduction or leakage of a substance into the atmosphere, underground, or waters, including territorial waters, that could endanger human or animal health or the natural environment. Legislators have previously classified these acts as acts of war and terrorism.

## B – Imprisonment:

Citizenship penalties for aquatic pollution crimes are penalties in which the convicted person loses their personal liberty by being committed to a penal institution, provided the unlawful acts committed are classified and qualified as felonies or misdemeanors, if they reach a level of seriousness determined by law. Despite the rarity of this type of penalty,

The penalty of imprisonment may be imposed for misdemeanors as well as for violations, and it is a temporary penalty, as stipulated by the laws. To justify this, we have relied on a number of examples, including:<sup>1</sup>

- Law 03-10 on Environmental Protection within the Framework of Sustainable Development. The Algerian legislator stipulated in this law that anyone who throws, empties, or leaks into surface or groundwater, or into seawater subject to Algerian jurisdiction, directly or indirectly, a substance or substances whose effect or interaction causes persistent, even temporary, harm to human, plant, or animal health shall be punished by imprisonment for a period of two years.
- In addition to this type of penalty, the legislature also stipulated imprisonment, although it was used on a somewhat limited scale. Examples include:
  - The crime of transporting radioactive materials through Algerian territorial waters without notifying the competent authorities. The captain of this vessel shall be punished with temporary imprisonment from 10 to 20 years. In the event of a navigational accident involving this vessel, the penalty for the captain shall be increased to life imprisonment.
  - The crime of exporting or importing special hazardous waste without a license shall be punished with imprisonment from 5 to 8 years. In the event of a navigational accident involving this vessel, the penalty for the captain shall be increased to life imprisonment. The legislator also used the penalty of imprisonment to punish offenders on a wide scale in crimes of pollution of the aquatic environment.

<sup>1</sup> - Adlane Sadarti, "Water Governance as a Strategic Criterion for Achieving Sustainable Development Goals: A Comparative Study between Algeria and Canada," Master's Thesis, Specialization in International Economics and Sustainable Development, Faculty of Economics and Management Sciences, Ferhat Abbas University, Setif.

Among the crimes for which the legislator expanded the approval of this type of penalty are the following: -

#### C- Fines:

Fines are considered one of the most effective penalties, given that most environmental offenders are economic investors, who are greatly affected by this type of penalty. Furthermore, most environmental crimes arise from industrial activities aimed at achieving economic benefits. Indeed, environmental damage would not have occurred without the abuse of this benefit.

Fines are among the most important penalties, and most legislation, including Algerian legislation, has been keen to stipulate them as a penalty for committing aquatic pollution crimes. This is intended to deprive the perpetrator of the illicit gains they seek by violating the established rules for protecting the aquatic environment from pollution.

A fine is a sum of money that the convicted person is obligated to pay into the public treasury, within the limits stipulated by law or regulation. The Algerian legislator, through the new laws related to the environment, has been interested in raising the maximum and minimum limits of the fine penalty for environmental crimes, as the Algerian legislator stipulated that anyone who, through his misconduct, recklessness, negligence, or breach of laws and regulations, caused a navigational accident or did not control it or did not avoid it, resulting in the flow of materials that pollute waters subject to Algerian jurisdiction, shall be punished with a fine of one hundred thousand dinars (100,000 DZD) to one million dinars (1,000,000 DZD).

#### 5. Conclusion:

In light of the above, and within the framework of what this research addresses in highlighting the importance of the aquatic environment to human life, in addition to its role as a source of livelihood and needs, the latter has been subjected to very serious attacks and violations that have clearly impacted the fate of this environment.

Among the research findings is that most Algerian and comparative laws provide adequate criminal protection for water resources, including rivers, their tributaries, and other types. They criminalize attacks on

these resources, whether as an environmental component or as public funds, and prohibit all forms of attacks, including pollution, illegal use, or destruction of water resources.

However, this protection is not fully available in practice due to the scarcity of information about attacks on water resources, the lack of legal awareness among citizens of the importance of these resources and the seriousness of attacks on the existence of water resources in the future, and the small number of lawsuits or complaints about these attacks, particularly the crime of water pollution, from relevant parties. Furthermore, the problems of sewage and the dumping of wastewater into the sea, and the resulting damage to groundwater and to humans in general, have not been addressed. As a result of the above, the integrated legal protection of the aquatic environment combines the effectiveness of legislation and implementation in accordance with a clear, integrated vision that defines a comprehensive concept for both the aquatic environment subject to protection on the one hand and pollution subject to criminalization on the other hand, so that the legislator can have a clear vision with regard to establishing a legislative system with integrated aspects that takes into account the necessity of involving the various actors addressed by the legal basis.

in light of the above, the researcher recommends the following:

- a) Intensifying awareness campaigns on laws related to the protection of water resources.
- b) Establishing specialized oversight bodies to monitor crimes related to water pollution.
- c) Enhancing cooperation between security, environmental, and judicial authorities to implement water-related legal texts.
- d) Periodically reviewing Law No. 05-12 to keep pace with modern environmental and water challenges.

## 6. List of Sources

### A- Laws

- The 1963 Constitution of September 10, 1963. No. 64
- Order 76-97 of November 22, 1976 promulgating the Constitution of the Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, No. 94 of November 24, 1976.

- Law No. 76/80 of Shawwal 29, 1396 corresponding to October 23, 1976, containing the Maritime Code, amended and supplemented by Law No. 98/05 of Rabi' al-Awwal 1, 1419 corresponding to June 25, 1998, Official Gazette, No. 47.
- The 1989 Constitution, Presidential Decree No. 96-438 of February 25, 1989, Official Gazette No. 09 of March 1, 1989.
- Law No. 01/11 of Rabi' al-Thani 11, 1422 corresponding to July 3, 2001, relating to marine fishing and aquaculture, Official Gazette No. 36.
- Law No. 02/02 of February 5, 2002, relating to coastal protection and enhancement, Official Gazette No. 10.
- Law No. 11/02 of 14 Rabi' al-Awwal 1432 corresponding to 17 February 2011, concerning protected areas within the framework of sustainable development, Official Gazette, No. 13.

## Second: References:

### A. Books

- Al-Akayla Abdullah, A Brief Introduction to Judicial Police, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2010.
- Jambala Hamida, The Legal System for Environmental Damage and Compensation Mechanisms, Dar Al-Khaldouniya for Publishing and Distribution, 2011.
- Mohammed Wanas, Civil Society and Environmental Protection: The Role of Associations, Non-Governmental Organizations, and Trade Unions, Dar Al-Khaldouniya for Publishing and Distribution, 2004.
- Mazen Lilo Radi, Administrative Contracts, First Edition, Dar Qandeel for Publishing and Distribution, Amman, 2011.

### B. Academic Articles

- Ahmed Hamdha and Ahmed Baradi, Legal Protection of the Aquatic Environment in Algerian Legislation, University Center of Tamanrasset, Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, Volume 9, Issue 1, 2020.

- Ben Halma Sami, Aspects of Legal Protection of Water Resources, in Light of Algerian Water Legislation, Law and Society Journal, Volume 1, Issue 1 (2013): First Issue, University of Adrar.
- Ali Adnan Al-Feel, A Comparative Study of Arab Criminal Legislation in Combating Crimes of Homicide, Zarqa Journal of Humanities and Research, Volume 9, Issue 2, 2009.

#### C- Academic Notes

- Sofiane Ben Qari, The Legal System for Environmental Protection under Algerian Legislation, Graduation Thesis for a Bachelor's Degree from the Higher School of the Judiciary, Higher School of the Judiciary, 2005.
- Adlan Sad Arti, Water Governance as a Strategic Criterion for Achieving Sustainable Development Goals, A Comparative Study between Algeria and Canada, Master's Thesis, Specialization in International Economics and Sustainable Development, Faculty of Economics and Management Sciences, Ferhat Abbas University, Setif.
- Samir Farid, The Role of the National Association for Environmental Protection and Pollution Control in Disseminating Environmental Culture, Master's Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Humanities and Social Sciences, Badji Mokhtar University, Annaba, 2017.

## Le contrôle de la constitutionnalité des traités en vertu de la Constitution tunisienne du 25 juillet 2022

The Constitutional Review of Treaties under the Tunisian Constitution of July 25, 2022

Dr. Boutheina Barouni (Faculté des sciences juridiques, économiques et de gestion, de Jendouba, Tunisie)

د. بثينة باروني (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف، جندوبة، تونس)

### ABSTRACT:

The Tunisian Constitution of July 25, 2022, introduced significant changes to the country's legal framework, particularly regarding the hierarchy of norms and constitutional review. This paper highlights the role of the Constitutional Court in monitoring the constitutionality of laws.

Although the review of the constitutionality of treaties is formally provided for, it remains surrounded by both theoretical and practical uncertainties. In fact, the absence of an operational Constitutional Court and the ambiguity surrounding the exact position of international treaties within the normative hierarchy raise major concerns about the interaction between domestic law and international commitments. Moreover, this study analyzes the mechanisms set out in the 2022 Constitution, questioning their effectiveness and their compliance with the principles of legal certainty and state sovereignty. It also puts forward recommendations for a more coherent integration of international norms into the Tunisian legal order, while preserving constitutional supremacy.

**KEYWORDS:** 2022 Tunisian Constitution, international treaties, constitutional review, hierarchy of norms, Constitutional Court, international law, legal certainty.

## RÉSUMÉ

La Constitution tunisienne du 25 juillet 2022 a introduit des changements significatifs dans l'architecture du système juridique tunisien, notamment en matière de hiérarchie des normes et de contrôle de constitutionnalité. A cet égard, cet article met en lumière le rôle de la Cour constitutionnelle dans le contrôle de la constitutionnalité des lois. Le contrôle de la constitutionnalité des traités, bien que prévu, demeure entouré d'incertitudes à la fois théoriques et pratiques. En effet, l'absence d'une Cour constitutionnelle opérationnelle et le flou concernant la place exacte des traités dans la pyramide des normes soulèvent des enjeux majeurs quant à l'articulation entre droit interne et engagements internationaux. Cette recherche se propose d'analyser les mécanismes prévus par la Constitution de 2022, en s'interrogeant sur leur efficacité réelle et leur conformité aux principes de sécurité juridique et de souveraineté de l'État. En outre, l'étude propose également des recommandations pour une meilleure intégration des règles internationales dans l'ordre juridique tunisien tout en assurant le respect de la suprématie constitutionnelle.

**MOTS-CLÉS :** Constitution tunisienne 2022, traités internationaux, contrôle de constitutionnalité, hiérarchie des normes, Cour constitutionnelle, droit international, sécurité juridique.

## INTRODUCTION

### 1. Introduction générale

1. Selon Emmanuel-Joseph Sieyès, "*une Constitution est un corps de lois obligatoires, ou ce n'est rien si c'est un corps de lois, on se demande où sera le gardien, où sera la magistrature de ce code?*"<sup>1</sup> Par cette définition, Sieyès estime que l'absence de sanctions en cas de non-respect de la Constitution remettrait forcément en cause son efficacité. Effectivement, la Constitution est le fruit d'un choix populaire, il y a donc besoin de contrôler les traités et la loi afin d'en assurer la conformité avec la norme suprême. Dans cette logique, "la vie interne", du traité, qu'on peut assimiler à une sorte de valse à trois temps, composée de trois temps

<sup>1</sup> Emmanuel-Joseph Sieyès, Discours du 18 thermidor an III.

distincts mais intimement liés, ne saurait engendrer d'effets juridiques que sous réserve de la complémentarité des compétences des pouvoirs publics à cet égard<sup>1</sup>.

## 2. Cadre terminologique

2. Chacun des trois pouvoirs joue, en effet, un rôle spécifique dans ce processus institutionnel : le pouvoir exécutif négocie et signe, le pouvoir législatif autorise la ratification, et le pouvoir judiciaire veille à l'interprétation ainsi qu'à l'application du traité. Ce dernier n'est pas, contrairement à ce que prône Montesquieu, la simple "boucle de la loi". Il n'est pas non plus la "boucle du traité". Quelle que soit la difficulté de la tâche, il doit trancher le litige en formulant son appréciation, y compris lorsque les dispositions sont obscures ou silencieuses<sup>2</sup>. Cela implique que le contrôle consiste à vérifier la conformité d'une source inférieure par référence à une autre qui lui serait, en principe, supérieure. Le contrôle de constitutionnalité consiste à analyser de la conformité des actes des pouvoirs exécutif et législatif par rapport à la Constitution, et ce contrôle se distingue du contrôle de la conventionalité<sup>3</sup>. De ce fait, la norme de référence immédiate pour les deux types de contrôle n'est pas la même : pour le contrôle de conventionalité la norme de référence est constituée par le traité. Alors que le contrôle de constitutionnalité est celui qui met face à face un traité, généralement avant son insertion en droit interne et une Constitution<sup>4</sup>. C'est de ce contrôle qu'il est question dans cette étude.

<sup>1</sup> FERJANI (S.), "L'effectivité du traité dans l'ordre interne : Une valse à trois temps du législateur, de l'exécutif et du juge", in. "Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, p.137.

<sup>2</sup> MORAND-DEVILLER (J.), "Rapport de synthèse", in. "Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, p.252.

<sup>3</sup> Voir, HORCHANI (F.), "Première lecture sur les traités dans la Constitution Tunisienne du 27 janvier 2014", Mélanges en l'honneur du Professeur Mohamed Ezine, CPU, 2018, p.396 et s. Se référer également à ABDOULI (I.), Les conventions en droit tunisien, Latrech Edition, Tunis, 2025, pp.215-273 (en langue arabe).

<sup>4</sup> En ce sens voir, DAILLIER (P.), FORTEAU (M.) et PELLET (A.), Droit international public, 8<sup>e</sup> édition, Paris, LGDJ, 2009, "Contrôle de la constitutionnalité des traités et accords", pp.172-176, et "Normes conventionnelles et normes constitutionnelles", pp.311-314. Voir aussi, AMOR (A.), "La perméabilité juridique entre l'ordre international et l'ordre constitutionnel", in. L'internationalisation du droit constitutionnel, Recueil des cours, AIDC, Vol. XVI, 2007, p.98. Consulter aussi, DIMASSI (J.), "La

3. Dans cette perspective, le juge constitutionnel exerce le contrôle de la constitutionnalité de la loi. Le modèle de la Cour constitutionnelle<sup>1</sup> s'est répandu au 20<sup>ème</sup> siècle dans le monde entier, avec une organisation et des contre-pouvoirs d'une grande diversité<sup>2</sup>. On entend par Cour constitutionnelle toute "*juridiction créée pour connaître spécialement et exclusivement du contentieux constitutionnel*"<sup>3</sup>. De sa part, la justice constitutionnelle en Tunisie<sup>4</sup>, est liée à l'organisation juridictionnelle et présente les mêmes particularités<sup>5</sup>. Ainsi, le constituant énonce : "*la magistrature est une fonction indépendante exercée par des magistrats qui ne sont soumis dans l'exercice de leurs fonctions qu'à l'autorité de la loi*"<sup>6</sup>. Dans de nombreux procès, le juge constitutionnel se trouve face au droit international.

Le droit international trouve ses origines essentiellement dans les traités internationaux qui sont en même temps l'une des sources du droit interne. En effet, le bloc de la légalité comprend en droit interne non seulement

---

Qualité du droit en Tunisie Post 2011 : Quelques propos au sujet de la loi organique de 2015 relative à La Cour constitutionnelle", in. Mélange en l'Honneur du Doyen Mohamed Ridha Ben Hammed, CPU, Tunis, 2023.

<sup>1</sup> Voir à ce sujet, BEN HAMMED (Med.- R.), Principes fondamentaux du droit constitutionnel et les systèmes politiques, 4<sup>e</sup> édition, CPU, Tunis, 2021, pp.379-390. "À la différence de la Cour suprême des États-Unis, qui se trouve à la tête de l'organisation judiciaire et qui n'est saisie des questions de constitutionnalité qu'à l'occasion d'une exception soulevée lors d'un procès porté en appel devant elle, les juridictions constitutionnelles sont situées en dehors de la hiérarchie des tribunaux judiciaires ou administratifs". Voir notamment, AVRIL (P.) et GICQUEL (J.), Lexique de droit constitutionnel, Que Sais-je ?, 14<sup>e</sup> édition, PUF, 2016, p.37. Voir aussi dans ce sens, DE VILLIERS (M.) et LE DIVELLEC (A.), Dictionnaire du droit constitutionnel, 9<sup>e</sup> édition, SIREY Editions Dalloz, 2013, p.353.

<sup>2</sup> "Pour qu'on ne puisse abuser du pouvoir, il faut que, par la disposition des choses, le pouvoir arrête le pouvoir". MONTESQUIEU, "De l'esprit des lois", Livre XI, Chapitre IV, Folio, Essais, 1995, p.326.

<sup>3</sup> FAVOREU (L.) et MASTOR (W.), Les Cours constitutionnelles, 2<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2016, p.6.

<sup>4</sup> "L'une des institutions clés créée par la Constitution tunisienne post-révolution du 27 janvier 2014 est sans aucun doute la Cour constitutionnelle". Voir dans ce sens, BEN ACHOUR (R.), "La Cour constitutionnelle : promesses et blocages", Revue française de droit constitutionnel, 2021/3 n° 127, pp.235-248.

<sup>5</sup> Voir notamment, CHARFI (M.), Introduction à l'étude du droit, Sud Editions, Tunis, 2011, pp.206-219. Voir également, TAISNE (J.-J.), Institutions juridictionnelles, 14<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2014, pp.22-68.

<sup>6</sup> L'article 117 de la Constitution tunisienne du 25 juillet 2022.

la loi au sens strict, mais aussi d'autres sources de droit, notamment les traités<sup>1</sup>. Est appelé traité ou convention, tout document écrit formalisant un accord entre sujets de droit international (États, Organisations internationales...), ayant pour finalité d'engendrer des effets de droit et soumis aux règles du droit international (autres traités, coutume, jurisprudence, jus cogens ...)<sup>2</sup>. Le traité défini par l'article 2 § 1 de la Convention de Vienne sur le droit des traités du 23 mai 1969 de façon générique comme étant : "un accord international conclu par écrit entre Etats et régi par le droit international, qu'il soit consigné dans un document unique ou dans deux ou plusieurs instruments connexes, et quelle que soit sa dénomination particulière", ce qui implique que toute entente répondant à ces critères est considérée comme un traité au sens du droit international<sup>3</sup>.

4. D'emblée, il faut noter que ce caractère obligatoire permet de distinguer le traité des simples déclarations ou recommandations, qui sont dépourvues de toute force juridique. Les juridictions internes ne peuvent dès lors appliquer les dispositions du droit international qu'après avoir procédé à cette vérification préliminaire de cette exigence<sup>4</sup>. En outre, le traité doit être exécuté de bonne foi par l'État, conformément à l'essence du principe "Pacta Sunt Servenda"<sup>5</sup>.

Une autre observation mérite d'être formulée "cette définition de l'article 2, qui opère une distinction entre l'instrumentum (document formel écrit) et le negotium (contenu de l'accord), appelle plusieurs remarques. La terminologie employée pour qualifier le traité international est très diverse. Les termes traité, pacte, charte, accord, convention, déclaration, statut, protocole, acte, modus vivendi, memorandum d'accords, sont fréquemment retenus pour qualifier les traités internationaux"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> GHANNAI (T.), "Le juge et la publication des traités", in. "Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, p.69.

<sup>2</sup> MILHAT (C.), Les indispensables du droit international public, Éditions ellipses, Paris, 2016, p.54.

<sup>3</sup> Voir, DUPUY (P.-M.), Droit international public, 17<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2024, pp.50-53.

<sup>4</sup> GHANNAI (T.), "Le juge et la publication des traités", in. "Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)", op.cit., p.69.

<sup>5</sup> Article 26 de la Convention de Vienne sur le droit des traités du 23 mai 1969.

<sup>6</sup> ZARKA (J.-C.), Droit international public, 3<sup>e</sup> édition, éditions ellipses, Paris, 2015, p.11.

### 3. L'intérêt de l'étude

5. Cette étude est pertinente car elle aborde un enjeu crucial lié à la hiérarchie des normes et à l'articulation entre le droit interne et les engagements internationaux, dans un contexte de transition constitutionnelle. Elle contribue à éclairer le débat doctrinal et institutionnel autour du rôle de la Cour constitutionnelle<sup>1</sup>.

Cela étant, *"les traités sont le vecteur principal de la création normative internationale car, techniquement, ils présentent tous les avantages du droit écrit quant à la clarté et la précision des règles, et politiquement, ils respectent la souveraineté des États qui ne peuvent être liés contre leur gré"*<sup>2</sup>. Le traité apparaît, non seulement comme un instrument diplomatique, politique et juridique extérieur de l'État, mais aussi comme une source incontestable de normativité au sein de l'ordre juridique interne.

6. Sous l'empire de la Constitution du 1<sup>er</sup> juin 1959, la question de l'insertion des traités internationaux dans l'ordre juridique interne a évolué au cours des différentes modifications apportées au texte de la Constitution. Toutefois en dépit de ses différents amendements constitutionnels, le problème relatif au contrôle des mécanismes d'intégration du droit conventionnel dans l'ordre juridique tunisien n'a jamais été résolu<sup>3</sup>. Le traité bénéficie d'un statut spécial dans l'ordre juridique tunisien, puisqu'il occupe tant en vertu de la Constitution de 2022, un rang supra-légal et infra-constitutionnel. Dans la même veine, et à l'instar de la Constitution de 2014<sup>4</sup>, la nouvelle Constitution a créé une justice constitutionnelle fondée sur une "Cour

<sup>1</sup> À cet égard, se référer à SARSAR (Med-Ch.), "La Cour constitutionnelle en attendant demain", in. Mélanges en l'Honneur du Doyen Mohamed Ridha Ben Hammed, CPU, Tunis, 2023. (En langue arabe).

<sup>2</sup> Selon DEYRA (M.), "Sur un plan terminologique, le mot "traité" doit être distingué de "convention" qui a un sens plus général, du "protocole" qui est en principe un texte additionnel et plus bref, des "pactes" et des "chartes" qui correspondent en général aux actes constitutifs des organisations internationales". Voir, DEYRA (M.), Droit international public, Gualino Lextenso, 2022, p.35.

<sup>3</sup> Voir, FELLAH BEN SALEM (N.), "Le juge tunisien, la Constitution, le traité international", in. "La Constitution tunisienne et le droit international", ATDC, 2005, p.131.

<sup>4</sup> D'après, "l'article 148 de l'ancienne Constitution tunisienne du 27 janvier 2014 la mise en place de la Cour constitutionnelle intervient dans un délai d'un an à compter de la date des élections législatives. Depuis lors, il y a eu les élections législatives du 26 octobre 2014 puis celles du 6 octobre 2019", la suspension de la Constitution 2014 et la Cour n'a pas vu le jour. Voir à cet

constitutionnelle"<sup>1</sup>. Et à la lumière de celle-ci on constate bel et bien que "*l'idée d'un contrôle de constitutionnalité des lois et des traités internationaux n'est pas une idée étrangère au système juridique tunisien*"<sup>2</sup>. En outre, la prochaine Cour constitutionnelle n'a pas la compétence de contrôler les lois référendaires<sup>3</sup>. D'inspiration française, le contrôle de la constitutionnalité des traités est adopté par plusieurs Constitutions<sup>4</sup>. La nouvelle Constitution tunisienne de 2022 a instauré un véritable contrôle juridictionnel de la constitutionnalité des traités.

#### 4. L'objet de l'étude

7. Analyser le contrôle de la constitutionnalité des traités tel qu'il est prévu par la Constitution tunisienne du 25 juillet 2022, en mettant en lumière ses mécanismes, ses limites et ses implications juridiques.

#### 5. Portée de l'étude

8. L'objectif principal est d'évaluer l'effectivité du contrôle de constitutionnalité des traités en Tunisie. La portée de l'étude se limite à l'analyse du texte constitutionnel de 2022, de ses implications juridiques, ainsi que des perspectives d'évolution, notamment dans le cadre d'une Cour constitutionnelle encore inopérante. Cette analyse sera réalisée en comparaison avec les dispositions des Constitutions de 1959 et de 2014.

---

égard, BERTÈGI (B.), "La non mise de la Cour constitutionnelle : un concours de défaillances", CPU, Revue tunisienne des sciences juridiques et politiques, n°6, 2019-2, pp.1-5.

<sup>1</sup> Sur ce sujet, voir BLIBECH (F.), "La Cour constitutionnelle : enjeux et entraves à l'activation d'une institution clef", Centre des Etudes Méditerranéennes et Internationales, 1/2020, pp.1-5. Article disponible en ligne à l'adresse suivante : BULLETIN\_CEMI\_01\_FR.indd (ceci-tunis.org), consulté le 05 juin 2023.

<sup>2</sup> HORCHANI (F.), Les sources du droit international public, Maison du Livre, Tunis, 2021, p.168.

<sup>3</sup> L'article 127 de la Constitution du 25 juillet 2022.

<sup>4</sup> La Constitution de la République fédérale d'Allemagne, l'Italie, le Maroc, l'Algérie, l'Irak, ...,etc. "Si un engagement international comporte une clause contraire à la Constitution, l'article 54 de la Constitution française interdit l'autorisation de le ratifier ou de l'approuver qu'après la révision de la Constitution". Voir notamment, HORCHANI (F.), Les sources du droit international public, op.cit., p.168. Voir aussi, HORCHANI (F.), "La Constitution tunisienne et les traités après la révision du 1<sup>er</sup> juin 2004", In. Annuaire français de droit international, volume 50, 2004. p.168.

## 6. Problématique

9. Dans ce contexte, comment le juge constitutionnel tunisien va-t-il aborder le contrôle de la constitutionnalité des traités à la lumière de la Constitution du 25 juillet 2022 ? Le sujet est ici centré sur le contrôle de la constitutionnalité des traités internationaux en Tunisie selon la Constitution du 25 juillet 2022, mais il peut être envisagé de manière ponctuelle avec un éclairage comparatiste. Dans ce sens, les normes internationales représentent l'objet d'un contrôle qui peut connaître la saisine de la Cour constitutionnelle en cas de méconnaissance de la Constitution.

## 7. Méthodologie de la recherche

10. Cette recherche adopte une approche essentiellement **juridique et analytique**, conçue sur l'analyse doctrinale et textuelle des normes constitutionnelles tunisiennes, en particulier celles issues de la Constitution du 25 juillet 2022. Elle mobilise une méthode **comparative**, en confrontant les dispositions de cette Constitution à celles des Constitutions précédentes de 1959 et de 2014, afin de mesurer l'évolution du cadre juridique relatif au contrôle de constitutionnalité des traités. L'étude s'appuie également sur l'examen de textes législatifs, de projets de lois organiques, ainsi que sur des travaux doctrinaux spécialisés en droit constitutionnel et en droit international.

Enfin, une attention particulière est portée à la **jurisprudence constitutionnelle étrangère** et aux modèles comparés, dans le but d'identifier des bonnes pratiques pouvant inspirer la consolidation de ce mécanisme en Tunisie.

## 8. Plan de recherche

11. En définitive, à la lumière de ces développements, cette recherche comprendra deux sections ainsi qu'une conclusion (résultats et recommandations), comme suit :

**Section I.** La Cour constitutionnelle garantit le respect de la constitutionnalité des traités

**Paragraphe I.** L'affirmation de la primauté des traités internationaux par rapport aux lois

**Paragraphe II.** L'intervention facultative de la Cour constitutionnelle

**Section II.** La Cour constitutionnelle examine la constitutionnalité des traités :

**Paragraphe I.** Un contrôle par la voie d'action

**Paragraphe II.** Un contrôle par la voie d'exception

### **Section I. La Cour constitutionnelle garantit le respect de la constitutionnalité des traités**

12. La Cour constitutionnelle a pour mission de contrôler la conformité à la Constitution, des lois et des traités. Elle a d'autres fonctions tout aussi importantes, gardienne du domaine de la loi et gardienne de la suprématie de la Constitution. Il s'agit à ce propos de contrôler le respect de la hiérarchie entre les lois et les normes internationales.

La primauté des traités internationaux vis-à-vis les lois est garantie aussi bien par la nouvelle Constitution du 25 juillet 2022 que par ses précédentes. La question de la garantie et du mode de garantie de la Constitution, c'est-à-dire de la régularité des degrés de l'ordre juridique qui lui sont directement subordonnées, présuppose, pour être résolue, une notion claire de la Constitution<sup>1</sup>. L'étude de l'affirmation de la primauté des traités internationaux vis-à-vis les lois (**Paragraphe I.**), sera donc suivie par l'intervention facultative de la Cour constitutionnelle (**Paragraphe II.**).

#### **Paragraphe I. L'affirmation de la primauté des traités internationaux par rapport aux lois**

13. À la base du droit constitutionnel, il y a la politique, telle que définie par Aristote comme l'art de gouverner la cité, les notions essentielles telles que l'État, la justice constitutionnelle, la séparation des pouvoirs, la souveraineté, la Constitution, autant d'éléments qui aboutissent au droit constitutionnel moderne<sup>2</sup>. La Constitution est la norme suprême dans l'ordre juridique étatique : c'est le mode d'emploi du fonctionnement de l'État. C'est un ensemble de règles essentielles qui définissent la forme de l'État, la nature

<sup>1</sup> KELSEN (H.), "La garantie juridictionnelle de la Constitution (La justice constitutionnelle)", Revue du Droit Public, 1928, pp.197-257.

<sup>2</sup> Voir à cet égard, PROTIÈRE (G.), CHAMBARDON (N.), MALBLANC (M.) et BÉAL-LONG (J.), Les indispensables du droit constitutionnel, ellipses éditions, 2016, pp.20-22.

Voir aussi, BAUDOIN (J.), Introduction à la science politique, 12<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2022, p.3.

des rapports entre gouvernants et gouvernés, l'organisation des pouvoirs et le mode de fonctionnement des institutions, afin de garantir les droits des citoyens. Les normes juridiques s'inscrivent dans un ordre hiérarchisé, comme l'a établi Hans Kelsen. Les règles de droit de niveau inférieur doivent respecter les règles de niveau supérieur<sup>1</sup>.

D'autres éléments incontournables se trouvent dans la hiérarchie des normes : il s'agit de la loi, du règlement et des normes internationales. En Tunisie, d'un point de vue historique, cette suprématie découlait de l'article 32 de la Constitution du 1<sup>er</sup> juin 1959. En évidence, aux termes de cet article : "*Le Président de la République ratifie les traités. Les traités concernant les frontières de l'État, les traités commerciaux, les traités relatifs à l'organisation internationale, les traités portant engagement financier de l'État, et les traités contenant des dispositions à caractère législatif, ou concernant le statut des personnes, ne peuvent être ratifiés qu'après leur approbation par la Chambre des députés. Les traités n'entrent en vigueur qu'après leur ratification et à condition qu'ils soient appliqués par l'autre partie. Les traités ratifiés par le Président de la République et approuvés par la Chambre des députés ont une autorité supérieure à celle des lois*"<sup>2</sup>.

14. En effet, le même article 32 cite les traités concernant les frontières de l'État, les traités commerciaux, les traités relatifs à l'organisation internationale et les traités portant engagements financiers de l'État et les traités contenant des dispositions à caractère législatif ou concernant le statut des personnes. D'après, le Conseil constitutionnel<sup>3</sup>, le respect de la hiérarchie des normes et dans l'ordre normal des choses c'est ce qu'on trouve exprimé dans son avis n° 35-2006 rendu le 13 juillet 2006 à propos du code de commerce : "*qu'il est de principe et sans qu'il y ait besoin de rappel que les textes doivent respecter leur ordonnancement*

<sup>1</sup> DUHAMEL (O.) et TUSSEAU (G.), Droit constitutionnel et institutions politiques, 5<sup>e</sup> édition, Seuil, 2020, p.614.

<sup>2</sup> LAGHMANI (S.), "Le rang des traités dans la hiérarchie des normes", in. JENAYAH (R.), (S.dir.), "Le Juge et le Traité", Tunis, 2009, pp.23-34.

<sup>3</sup> BEN SAID (A.), "La particularité de l'exception d'inconstitutionnalité dans l'approche tunisienne à la lumière de la loi n° 50 de 2015 relative à la Cour constitutionnelle", in. Mélanges en l'Honneur du Doyen Mohamed Ridha Ben Hammed, CPU, Tunis, 2023. (En langue arabe).

*hiérarchique*". A cet égard, le Conseil constitutionnel tunisien<sup>1</sup> n'a pas fourni de signification exacte des deux termes "convention" et "traité", optant pour l'emploi du terme "traité" qui englobe, tous les types d'engagements internationaux<sup>2</sup>. Aujourd'hui, la lecture des dispositions constitutionnelles de la Constitution du 25 juillet 2022 amène à penser qu'il existe une fidèle reprise du schéma retenu par les deux précédentes Constitutions (1959, 2014). D'une part, la Constitution du 27 janvier 2014 prévoit dans son article 20 que les conventions approuvées par le Parlement et ratifiées sont supérieures aux lois.

En outre, son article 67 stipule que "*sont soumis à l'approbation de l'assemblée des représentants du peuple les traités commerciaux et ceux relatifs à l'organisation internationale aux frontières de l'État aux engagements financiers de l'État à l'état des personnes ou portant des dispositions à caractère législatif*". D'autre part, la nouvelle Constitution tunisienne dans son article 74 § 4 admet que : "*Les traités ratifiés par le Président de la République et approuvés par l'Assemblée des représentants du peuple ont une autorité supérieure à la loi et inférieure à la Constitution*". La justice constitutionnelle est donc un mécanisme essentiel du droit constitutionnel moderne, qui permet de garantir la suprématie de la Constitution.

Cela étant, la hiérarchie des normes doit être mise en perspective avec le pluralisme, l'enchevêtrement des ordres juridiques et la promotion des droits fondamentaux, afin de permettre la coexistence dans l'État de diverses règles de droit ou normes juridiques, en l'occurrence les dispositions constitutionnelles, les conventions internationales, les lois et les règlements. Le principe de la primauté du traité sur la loi interne, même postérieure, se trouve actuellement consacré par les textes législatifs portant sur quelques matières susceptibles d'être réglées également par des traités internationaux. La mise en œuvre de la supériorité du droit international par rapport aux lois implique évidemment l'intervention du juge qui va s'attacher à ce qui

---

<sup>1</sup> Voir, Avis numéro 61-2008 du Conseil constitutionnel en date du 6 novembre 2008 sur un projet de loi portant approbation du statut du centre arabe pour la prévention des dangers des séismes et autres catastrophes naturelles : "considérant qu'en application de l'article 32 de la Constitution... la convention a une autorité supérieure à celle des lois y compris les lois organiques...", JORT, numéro 11 du 6 février 2009, p.43.

<sup>2</sup> Voir, BERTÈGI (B.), "Le droit international devant le juge constitutionnel tunisien", in. KRIDIS (N.) (S.dir.), "Droit international et juridictions internes", workshops : 216-217-2018, Latrech Edition, 2022, p.31.

aujourd'hui est communément dénommée "*contrôle de conventionalité*". Cette tâche est confiée au juge constitutionnel et ce type de contrôle fait partie du contrôle de constitutionnalité dont il est naturellement appelé à connaître.

15. En somme, au sein du droit constitutionnel tunisien, la Cour constitutionnelle est aujourd'hui un mécanisme indispensable qui garantira l'idée que la Constitution est la norme suprême. De fait, l'élargissement remarquable des modes de saisine, des attributions et des compétences contribue progressivement à faire de cette institution une véritable « Cour » constitutionnelle<sup>1</sup>.

### Paragraphe II. L'intervention facultative de la Cour constitutionnelle

16. Aujourd'hui, l'intervention de la Cour constitutionnelle en matière des traités n'est pas automatique. Le Président de la République n'est pas tenu de la consulter dans tous les cas de figure. En d'autres termes, la saisine de la Cour constitutionnelle n'est pas obligatoire pour tous les traités. Par conséquent la présence de traités inconstitutionnels en droit tunisien demeure, théoriquement, possible.

Les traités internationaux, en particulier, dont l'approbation parlementaire est requise se rapportent à des domaines fixés par la Constitution. Cela inclut des traités commerciaux, des traités relatifs aux organisations internationales, des traités relatifs aux frontières de l'Etat, des traités portant engagement financier de l'Etat, et plus généralement ceux rentrant dans le domaine de la loi "*les traités portant des dispositions à caractère législatif*" (l'article 74 § 3). La Constitution du 25 juillet 2022 confie au Président de la République la compétence exclusive de ratifier les traités, une fois l'approbation parlementaire obtenue lorsque celle-ci est requise.

17. La ratification est opérée par décret présidentiel publié au Journal officiel. L'entrée en vigueur du traité ratifié en droit interne se fait dès la publication du décret de ratification. Une relecture systématique des traités par la Cour constitutionnelle semble cohérente en raison de la hiérarchie des normes établie à l'article 74 § 4

---

<sup>1</sup> BOUKATTAYA (M.), "Les traités dans la Constitution de 2014", Études en droit administratif, n°III, Latrach édition, 2023, pp.75-81.

de la Constitution. Bien évidemment, tout traité ratifié par le Président de la République et approuvé par l'Assemblée des représentants du peuple est inférieur à la Constitution.

Dans ce même sens, le contrôle de constitutionnalité est exercé avant la ratification du traité, c'est-à-dire préalablement à l'adoption définitive de la loi d'approbation ou à l'acte de ratification par décret présidentiel. Ce mécanisme permet de garantir la sécurité juridique et de rappeler aux négociateurs leur devoir de respecter la Constitution, en limitant leur pouvoir dans le cadre des engagements internationaux.

De manière plus précise, conformément à l'article 120 de la Constitution tunisienne de 2022, la Cour constitutionnelle contrôle les traités soumis par le Président de la République avant leur ratification, garantissant ainsi le respect de la Constitution et encadrant le pouvoir des négociateurs.

18. À l'instar de cela, cette faculté entre les mains du Président de la République lui permet de soumettre à la Cour constitutionnelle le contrôle de la constitutionnalité des traités avant la promulgation du projet de loi relatif à leur adoption<sup>1</sup>. Cette compétence qui repose sur une contestation directe du traité devant la Cour sur l'initiative du Président de la République est à distinguer du contrôle exercé par la Cour sur le traité en cas de recours des députés contestant le projet de loi d'approbation d'un traité qui, bien que se soldant sur un contrôle de constitutionnalité du traité, commence par être un contrôle de la loi d'approbation d'un traité. Il convient dès lors de préciser qu'il s'agit d'un contrôle de la constitutionnalité d'une loi et non d'un traité.

Durant de longues années, les compétences du Conseil constitutionnel tunisien étaient définies par la Constitution. Pour une large part, le Conseil a agi à l'ombre du Chef de l'Etat<sup>2</sup>. Selon l'article 72 paragraphe 2 de l'ancienne Constitution de 1959, le Conseil constitutionnel doit être saisi par le Président de la République relativement aux traités visés à l'article 2 de la Constitution. Au-delà des questions entourant cette saisine au titre de l'article 2, on peut interpréter de façon extensive, l'article 72, comme permettant au Conseil constitutionnel d'exercer un tel contrôle, conformément à son mandat, pour vérifier : "*la conformité ou la*

<sup>1</sup> Voir, AMARAA (R.), "Le contrôle de constitutionnalité des traités internationaux devant la cour constitutionnelle", Mémoire en vue de l'obtention du Mastère de recherche en Droit public, Faculté de Droit des Sciences politiques de Sousse, 2020-2021.

<sup>2</sup> DIMASSI (J.), Le traité au regard de l'article 32 de la Constitution, CPU, Tunis, 2006, p.107.

*compatibilité*<sup>1</sup> des projets de loi autorisant la ratification des traités dont l'objet est identique à celui des projets de loi énumérés à l'article 72 de la Constitution et qui sont obligatoirement soumis à l'examen du Conseil constitutionnel. Cette interprétation extensive semble confirmer la pratique du Conseil tunisien. En pratique, le Chef de l'État soumet au Conseil les projets de loi autorisant la ratification de tous les traités, accompagnés des textes des traités concernés.

19. Conformément aux dispositions de la Constitution de 1959 (l'article 72 notamment), le pouvoir du Chef de l'État est discrétionnaire à l'égard des traités autres que ceux conclus dans le cadre de l'unité du Maghreb. Il est certes difficile de parler en termes de constitutionnalité des traités, le Conseil tunisien n'étant qu'un simple organe consultatif, même si ses avis proviennent de l'article 75 § premier de la Constitution qui rassemblent les pouvoirs publics. De la sorte, en l'absence d'une véritable justice constitutionnelle, on avait pendant longtemps discuté le contrôle par voie d'exception de la constitutionnalité des lois et par extension des traités devant le juge ordinaire. La question a notamment été invoquée à l'occasion de l'affaire de la Ligue tunisienne des droits de l'Homme<sup>2</sup> en date du 21 mai 1996.

Le tribunal administratif a procédé à un examen de la conventionalité de la loi et a conclu qu'en application de l'article 32 de l'ancienne Constitution de 1959, le Pacte de 1966 prévalait sur la loi portant classification des associations de 1992<sup>3</sup>. En effet, l'objet du Pacte de 1966 est identique aux articles 7 et 8 de la Constitution qui garantissent les libertés individuelles et collectives et on peut estimer que le juge s'est fondé sur l'article 32

<sup>1</sup> Voir, EISENMANN (C.), Cours de droit administratif, Tome 1, LGDJ, Paris, 2013, pp.432-452. Voir aussi, MAHFOUDH (A.), "Le Conseil constitutionnel et le traité : un problème d'harmonisation normative", in. "Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, pp.96-97.

<sup>2</sup> Tribunal administratif, recours pour excès de pouvoir, n°3643 du 21 mai 1996, Ligue tunisienne des droits de l'Homme c/ministère de l'intérieur.

<sup>3</sup> Loi organique n°92-25 du 2 février 1992 complétant la loi n°59-154 du 7 novembre 1959 relative aux associations, JORT, n°4, du 02 avril 1992, pp.78-79.

d'abord et peut-être sur la Constitution elle-même (les articles 7 et 8) tout en procédant en même temps à un contrôle indirect de la constitutionnalité de la loi<sup>1</sup>.

20. On peut également préciser qu'avec la Constitution tunisienne de 2014, la primauté des traités internationaux est reconnue, à condition qu'ils soient publiés et conformes à la Constitution. L'article 20 stipule que les traités ont force de loi, mais que la Constitution demeure la norme suprême en cas de conflit. Ainsi, en droit tunisien, le contrôle de conventionalité s'articule avec un contrôle de constitutionnalité préalable des traités. C'est dans ce cadre qu'intervient l'Instance provisoire de contrôle de la constitutionnalité des lois (IPCCL)<sup>2</sup>, créée en 2013 durant la transition démocratique postrévolutionnaire. Elle a exercé ses compétences en matière de contrôle des lois et des traités avant l'installation de la Cour constitutionnelle prévue par la Constitution de 2014.

21. A titre d'illustration, l'arrêt n°2013-03 de l'IPCCL a affirmé la primauté de la Constitution sur les lois et les traités, en posant le principe selon lequel tout traité doit être conforme à la Constitution pour pouvoir être appliqué. L'arrêt n°2014-02 est venu confirmer que les traités internationaux ratifiés et publiés ont force

---

<sup>1</sup> AKACHA (N.), "Les techniques de participation du juge constitutionnel à la fonction du juge constitutionnel à la fonction constituante", in. Le droit constitutionnel normatif : développements récents, Bruylant, Bruxelles, 2009, p.131 et s.

<sup>2</sup> Entre 2013 et 2016, période durant laquelle elle a exercé ses fonctions, elle a rendu plusieurs arrêts importants affirmant la primauté de la Constitution sur les traités et la nécessité d'un contrôle préalable. Ainsi, l'IPCCL a jeté les bases institutionnelles et jurisprudentielles du contrôle constitutionnel des engagements internationaux en Tunisie, jusqu'à la mise en place définitive de la Cour constitutionnelle. Arrêts publiés sur le site du **Conseil supérieur de la magistrature tunisien** et dans les recueils officiels : Jurisprudence.e-justice.tn. (Consulté le 25/07/2025). Etude réalisée en 2017 par Salwa Hamrouni, Tabei Mouna et Ahmed Houssein Abbassi qui analysent les développements du contrôle de constitutionnalité en Tunisie durant l'année 2017. Ils reviennent sur le rôle central de l'Instance provisoire chargée du contrôle de la constitutionnalité des projets des lois (IPCCL), sur ses difficultés d'application, notamment en l'absence de Cour constitutionnelle pleinement installée. L'étude met aussi en lumière les débats sur la hiérarchie des normes, les blocages institutionnels et les répercussions sur la transition démocratique. HAMROUNI (S.), TABEL ABBASSI (M.) et HOUSSEIN (A.), « Tunisie », *Annuaire international de justice constitutionnelle*, XXXIII-2017, année 2018, pp. 973–989. (Article **disponible en ligne sur** : [https://www.persee.fr/doc/aijc\\_0995-3817\\_2018\\_num\\_33\\_2017\\_2621](https://www.persee.fr/doc/aijc_0995-3817_2018_num_33_2017_2621) , (consulté le 26 juillet 2025). Sur cette question voir aussi, BACCAR (M.), *La Cour constitutionnelle en Tunisie : genèse et défis*, Revue tunisienne de droit, 2015.

de loi, mais ne peuvent contredire la Constitution, ce qui justifie l'instauration d'un contrôle préalable de constitutionnalité<sup>1</sup>.

La Constitution du 25 juillet 2022 est venue renforcer ce dispositif en attribuant à la Cour constitutionnelle, via l'article 120, le pouvoir exclusif de vérifier la conformité des traités avant leur ratification. De ce fait, le juge administratif est désormais en mesure de contrôler la loi interne au regard des traités internationaux et de la Constitution à la fois consacrant ainsi une double hiérarchie normative.

Dans ce contexte et sur le plan comparatif, le modèle français s'avère éclairant<sup>2</sup>. Le Conseil constitutionnel français<sup>3</sup> affirme la primauté du traité sur la loi, mais précise qu'il ne lui revient pas de garantir le respect de cette primauté relevant du contrôle de conventionalité. Ce contrôle, exercé par les juges judiciaire et administratif, vise à vérifier la conformité d'une norme interne (souvent la loi) à un traité international. Effectivement, l'adjonction des mots "*contrôle de conventionalité*" et "*contrôle concret*" induit déjà de nombreuses difficultés. Ajoutons à cela l'introduction d'un "*contrôle de proportionnalité*"<sup>4</sup>. Plus précisément, c'est un contrôle qui vise "*à établir la conformité ou la non-conformité d'une norme de droit interne (ici la loi) à une convention internationale*".<sup>5</sup> Ainsi, le contrôle de conventionalité consiste à vérifier la conformité des lois

---

<sup>1</sup> Se référer à Arrêts publiés sur le site du **Conseil supérieur de la magistrature tunisien** et dans les recueils officiels : Jurisprudence.e-justice.tn. (Consulté le 26/07/2025).

"Le projet de loi n° 2017-56 portant approbation de la convention et ses annexes régissant le permis de recherche d'hydrocarbures dit permis Nefzaoua ; JORT n° 67 du 22 août 2017. Le projet de loi n° 2017-57 portant approbation de la convention et ses annexes régissant le permis de prospection d'hydrocarbures dit permis Douiret. L'instance a accepté le recours au niveau de la forme et a décidé finalement que le projet de loi est constitutionnel sur le fond". Cités aussi par HAMROUNI (S.), TABEL ABBASSI (M.) et HOUSSEIN (A.), « Tunisie », *Annuaire international de justice constitutionnelle*, op.cit., p.986.

<sup>2</sup> BERTÈGI (B.), "Le droit international devant le juge constitutionnel tunisien", in. KRIDIS (N.) (S.dir.), "Droit international et juridictions internes", op.cit., p.32.

<sup>3</sup> VERPEAUX (M.), *Le Conseil constitutionnel*, 2<sup>e</sup> édition, La Documentation française, 2014, pp.95-98.

<sup>4</sup> ESCACH-DUBOURG (T.), "Le contrôle concret de conventionalité des Lois du Juge administratif et l'exigence de prévisibilité juridique", Mémoire mastère en Droit et liberté, Toulouse 1 Capitole, 2016-2017, p.14.

<sup>5</sup> GUINCHARD (S.) et DEBARD (T.) (S.dir.), "Conventionalité (contrôle de)", in. "Lexique des termes juridiques", 20<sup>e</sup> édition, Dalloz, Paris, 2014, pp.254-255.

aux traités internationaux<sup>1</sup>. Ce sont les juges judiciaires et administratifs qui effectuent le contrôle de conventionalité. Dans un premier temps, la Cour de cassation s'est reconnue compétente pour contrôler la conventionalité des lois<sup>2</sup>. Dans un second temps, le Conseil d'Etat s'est également reconnu compétent<sup>3</sup>. A indiquer que le juge administratif comme judiciaire ne peut pas abroger la loi contraire aux traités internationaux. Il ne peut qu'écarter cette loi du litige qui lui est soumis.

22. À ce titre, ce n'est guère un contrôle de constitutionnalité, car la norme de référence immédiate pour les deux types de contrôle n'est pas la même. Pour le contrôle de constitutionnalité la norme de référence est la règle constitutionnelle. Par contre pour le contrôle de conventionalité, la norme de référence est constituée par le traité. Le juge contrôle la conformité de la loi, par rapport à un traité non la loi par rapport à la Constitution<sup>4</sup>.

Afin de dresser un bilan, on peut affirmer que l'Instance provisoire de contrôle de la constitutionnalité des lois tunisiennes a posé les fondements d'un véritable contrôle de constitutionnalité des traités avant leur ratification, dispositif qui a été institutionnalisé par la Constitution de 2014 et consolidé textuellement en 2022. Cette évolution témoigne d'une volonté de garantir la suprématie de la Constitution dans l'ordre juridique tunisien, tout en articulant les normes internes avec les engagements internationaux.

<sup>1</sup> Voir, ABDOULI (I.), Les conventions en droit tunisien, op.cit., pp.283-350.

<sup>2</sup> Cass. Ch. Mixte, 24 mai 1975, Société des Cafés Jacques Vabre.

<sup>3</sup> "Procédure par laquelle les juridictions ordinaires (Cass., 24 mai 1975, « Société des cafés Jacques Vabre » ; CE, 20 octobre 1989, « Nicolo ») font prévaloir l'autorité supérieure du traité par rapport à la loi (art. 55 C.), à l'unisson de la Cour européenne des droits de l'homme, dans l'ordre supranational (28 octobre 1999, « Zielinski c/ France »)". Voir, AVRIL (P.) et GICQUEL (J.), Lexique de droit constitutionnel, op.cit., p.35.

<sup>4</sup> REBAI (S.), "Le contrôle de constitutionnalité et le traité", Mémoire en vue de l'obtention du Mastère de recherche en Droit public, Faculté de Droit de Sfax, 2020-2021, p.29 et s. Cette étude analyse la relation entre le contrôle de constitutionnalité et les engagements internationaux, en s'appuyant sur l'expérience tunisienne post-révolutionnaire. Elle examine les fondements juridiques de la supériorité des traités sur la loi interne, la compétence attribuée à la Cour constitutionnelle pour statuer sur la conformité des traités, et les lacunes juridiques liées à l'absence effective de cette instance.

En outre, consulter LABASSI (Ch.), "La Cour de cassation face aux conventions internationales en matière de transport maritime et aérienne", in. Mélanges en l'honneur du professeur Ridha Jenayah, Fondation Hanns Seidel, 2021, pp.240.

23. Or, en l'absence de la Cour constitutionnelle, le Président de la République n'a pas été en mesure de contester directement la constitutionnalité de traités approuvés par l'Assemblée des représentants du peuple ou de la moitié des membres du Conseil national des régions et des districts. Il est ainsi privé de cette prérogative exclusive que lui réserve la constitution.

Au vu de ce qui précède, il est, par conséquent, probable que des traités aient été ratifiés et publiés en dépit de vices de constitutionnalité entachant leurs dispositions.

## Section II. La Cour constitutionnelle examine la constitutionnalité des traités

24. Garant de l'État de droit, la Cour constitutionnelle concourt au fonctionnement démocratique<sup>1</sup> qui suppose l'expression et l'institutionnalisation de la réserve, voire de la défiance, que les citoyens seraient susceptibles d'éprouver à l'égard du pouvoir. Le juge constitutionnel exerce aussi d'autres compétences qui ne sont pas quantitativement négligeables. Il est parfois juge électoral. Il peut exercer le contrôle de la constitutionnalité selon des modalités variables (*contrôle a priori ou a posteriori*, par voie d'action ou par voie d'exception, etc.). Nous retiendrons à titre principal deux fonctions remplies par la Cour constitutionnelle : un contrôle par la voie d'action (**Paragraphe I.**) et un contrôle par la voie d'exception (**Paragraphe II.**).

### Paragraphe I. Un contrôle par la voie d'action

25. Le contrôle de la constitutionnalité des traités est relativement récent dans l'histoire constitutionnelle, assez riche, de la Tunisie<sup>2</sup>. Ce contrôle qui s'effectue avant l'entrée en vigueur de l'acte (du traité) peut être facultatif ou obligatoire, selon la nature du texte concerné et l'initiative des autorités compétentes<sup>3</sup>. Du point de vue du droit interne, la régularité des traités dépend du respect de la procédure de leur insertion dans l'ordre juridique interne car la réception des normes internationales n'est envisageable que

<sup>1</sup> GRUNDLER (T.), "Autorités administratives indépendantes, cours constitutionnelles : quelle place dans la démocratie ?", in La documentation française, Cahiers français, n°356, mai-juin 2010, pp.62-67.

<sup>2</sup> Le jugement d'appel rendu par la Cour d'appel de Tunis, dans l'affaire n° 05, en date du 8 mars 1995, stipule dans l'une de ses motivations : "L'appelant n'est pas obligé de produire une copie de la convention, car elle a été ratifiée en Tunisie et est devenue une loi nationale. Il incombe au juge d'en avoir connaissance, et il ne peut lui être demandé de la fournir."

<sup>3</sup> TÜRK (P.), Les institutions de la Ve République, 8<sup>e</sup> édition 2015-2016, Gualino Lextenso, 2015, p.208.

dans la mesure où elles reposent sur un ancrage normatif interne<sup>1</sup>. Selon l'article 72 § 2 de l'ancienne Constitution de 1959, le Conseil constitutionnel est saisi obligatoirement par le Président de la République relativement aux traités visés à l'article 2 de la Constitution<sup>2</sup>.

À ce niveau, la loi expression de la volonté générale, comme l'affirme la Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen du 26 août 1789, conserve une position éminente dans l'ordre juridique. Si son domaine a été limité au profit du règlement, elle n'en revêt pas moins une autorité supérieure à celle des actes du pouvoir exécutif. Il importe d'expliquer que sur le plan strictement juridique et à s'en tenir au texte de la Constitution 1959, (l'article 72 notamment) le pouvoir du Chef de l'Etat est discrétionnaire en ce qui concerne les traités autres que ceux qui sont conclus dans le cadre de l'unité du Maghreb<sup>3</sup>.

26. Du point de vue de la procédure, le contentieux des traités<sup>4</sup> se distingue de celui des lois par le fait que la Cour constitutionnelle sera saisie non par des parlementaires, mais par le Président de la République agissant seul. Donc, ce contrôle, effectué à l'initiative du Président de la République (l'article 43), permet de s'assurer du respect de l'article 20 de la Constitution du 27 janvier 2014 et de l'ordre juridique international. Selon la loi organique n°2015-50, l'article 43 attribue au Président de la République la compétence de saisir la Cour constitutionnelle pour contrôler la conformité des traités en application des articles 120 et 127 de la Constitution de 2014 désormais abrogée. Toutefois, les dispositions de l'article 143 de la loi organique<sup>5</sup> n°2015-50 du 3 décembre 2015 relatives à la Cour constitutionnelle manquent de clarté, s'agissant du moment

<sup>1</sup> Cette question a notamment été analysée par BEJAOUI (I.), "L'insertion des engagements internationaux de la Tunisie dans l'ordre juridique interne", La Revue de droit Infos juridiques, n° 258/259 avril 2018, p.28.

<sup>2</sup> Voir, BEN HASSEN (I.), "La Cour constitutionnelle", in. "Lectures de la Constitution de la deuxième République (la Constitution du 27 janvier 2014)", Colloque "La nouvelle Constitution de la République tunisienne", Latrech éditions, 2017, p.294 (en langue arabe).

<sup>3</sup> BAROUNI (B.), L'internationalisation des Constitutions des États maghrébins, Mémoire en vue de l'obtention du Mastère de recherche en Sciences politiques, FDSPT, 2007, pp.68-70. Pour plus d'informations, consulter TOURARD (H.), L'internationalisation des Constitutions nationales, LGDJ, Paris, 2000, pp.1-5.

<sup>4</sup> Voir, HAMON (F.) et TROPER (M), Droit constitutionnel, 35<sup>e</sup> édition, LGDJ, Lextenso éditions, Montchrestien, 2014, p.732.

<sup>5</sup> Cette question a été réglée par la loi organique n° 2015-50 du 3 décembre 2015 relative à la Cour constitutionnelle. Voir, JORT n° 98 du 8 décembre 2015, p.2926 et s.

où ce contrôle est effectué par la Cour. On peut notamment évoquer, l'IPCCL a, dans ses arrêts n°2013-03 et 2014-02, précisé que les traités doivent être soumis à un contrôle de constitutionnalité avant leur ratification. Pour que cette saisine soit conforme à l'esprit constitutionnel, la loi devrait spécifier qu'elle doit être effectuée avant la promulgation de la loi de ratification, et sa décision dûment publiée au JORT pour assurer la publicité et l'opposabilité du contrôle. Désormais, cette loi n'est plus en vigueur depuis l'adoption de la Constitution de 2022, laquelle redéfinit les conditions de mise en place et de fonctionnement de cette institution.

Ainsi, la Constitution, du 25 juillet 2022 dans son article 120, confie exclusivement à la Cour constitutionnelle le soin de contrôler obligatoirement la conformité des traités internationaux à la Constitution avant toute ratification. Cette compétence de la Cour constitutionnelle est importante, car elle repose sur la saisine des autorités politiques : le Président de la République<sup>1</sup>.

27. Selon l'article 127 de la nouvelle Constitution de 2022 : "*La Cour constitutionnelle est exclusivement compétente en matière de contrôle de constitutionnalité :*

*a. des lois, sur demande du Président de la République, de trente membres de l'Assemblée des représentants du peuple ou de la moitié des membres du Conseil national des régions et des districts. La Cour est saisie dans un délai de sept jours à compter de la date de l'adoption du projet de loi ou de la date de l'adoption du projet de loi amendé après renvoi par le Président de la République,*

*b. des traités que lui soumet le Président de la République avant la promulgation de la loi portant adoption de ces traités (...)"*. Cet article est une fidèle reprise de l'article 120 de l'ancienne Constitution tunisienne du 27 janvier 2014 et replit aussi sans grande précision par les articles 43 et 44 de la loi organique n°50 du 3 décembre 2015 relatif à la Cour constitutionnelle<sup>2</sup>. Ainsi, contrairement aux projets de loi<sup>3</sup>, le droit d'initiative de ce contrôle est réservé au Président de la

<sup>1</sup> HORCHANI (F.), Les sources du droit international public, op.cit., p.171.

Voir aussi, DIMASSI (J.), Le traité au regard de l'article 32 de la Constitution, op.cit., pp.106-113.

<sup>2</sup> JORT, 2015-12-08, n° 98, pp.2926-2933.

<sup>3</sup> Dans le cadre du contrôle de constitutionnalité :

République. Cela semble amplifier le secteur des relations internationales du Président de la République.

28. Toutefois, l'Assemblée parlementaire (l'ARP) exercera à travers ces deux chambres chacune, de manière différente certes, des pouvoirs non-négligeables en cette matière (de nomination d'adoption des textes de contrôle). Par contre à l'instar des lois, le contrôle est exercé " *avant la promulgation du projet de loi relatif à l'approbation de ces traités*" et après son adoption par l'Assemblée. Le président n'est pas obligé de soumettre les traités à ce contrôle ; il s'agit d'une simple faculté. En réalité, le Président de la République a quatre possibilités :

a. Il promulgue et ordonne la publication du texte du projet de loi relatif à l'approbation du traité,

b. Soit il renvoie le projet pour une deuxième lecture par le Parlement conformément à l'article 130 de la Constitution du 25 juillet 2022, soit il le promulgue tel quel.

c. Soit il soumet le texte au référendum conformément à l'article 97. Dans ce cas, si le référendum aboutit à l'adoption du projet, il est promulgué et publié dans le cas contraire, le projet est rejeté.

d. Soit il soumet le texte au contrôle de la Cour constitutionnelle.

Quoiqu'il en soit, si la future constitutionnelle déclare qu'un traité comporte une clause contraire à la Constitution, ce dernier ne peut être ratifié par le Président de la République (article 131). Nonobstant, l'article 131 n'est pas clair sur cette question, puisqu'il évoque uniquement le cas d'une loi : "Lorsque la Cour constitutionnelle prononce l'inconstitutionnalité d'une loi, son application est suspendue, dans les limites de

---

- Pour les projets de lois internes (lois ordinaires, organiques, etc.), la Constitution tunisienne de 2014 (notamment les articles 120 et 121) permettait à plusieurs acteurs de saisir la Cour constitutionnelle :

1. Le Président de la République,
2. Le Chef du gouvernement,
3. 30 membres de l'Assemblée des représentants du peuple.

- En revanche, pour le contrôle de constitutionnalité des traités internationaux, seul le Président de la République disposait de ce droit d'initiative (l'article 143 de la Constitution de 2014).

En ce sens, la différence, c'est que pour les lois internes, le droit de saisine est partagé, alors que pour les traités, il est exclusif au Président de la République.

sa décision". Cette formulation ne permet pas de déterminer avec certitude si une décision d'inconstitutionnalité concernant un traité aurait les mêmes effets juridiques, à savoir une suspension de sa ratification ou une impossibilité d'en poursuivre l'examen parlementaire. Ce flou soulève des incertitudes quant à la portée contraignante du contrôle *a priori* exercé sur les engagements internationaux.

Dans le prolongement de ces interrogations, il convient également de s'interroger sur les conséquences pratiques d'un tel contrôle. Il importe de souligner que le second type de contrôle, dit de conformité, interagit directement avec les procédures formelles prévues par la Constitution.

À cet égard, l'article 82 § 2 oblige le président de la république à "promulguer le projet et d'ordonner sa publication". Dès lors, se pose la question de savoir si l'obligation de promulgation s'impose même en cas de doute sur la constitutionnalité du texte ou si elle doit être suspendue jusqu'à l'intervention de la Cour constitutionnelle.

### Paragraphe II. Un contrôle par la voie d'exception

29. Le contrôle par voie d'exception s'effectue : "*lorsque, à l'occasion d'un litige devant un tribunal quelconque, une partie se défend contre l'application d'une loi en invoquant son inconstitutionnalité*"<sup>1</sup>. Ce contrôle est prévu indirectement par l'article 127 paragraphe 3 de la Constitution du 25 juillet 2022.

Aux termes de cet article : "*La Cour constitutionnelle est exclusivement compétente en matière de contrôle de constitutionnalité* : [...]"

3. *Des lois que lui renvoient les tribunaux, suite à une exception d'inconstitutionnalité soulevée dans les cas et selon les procédures prévus par la loi [...]*".

Dans ce cadre, en cas d'un procès devant la justice ordinaire, que ce soit judiciaire ou administrative, le justiciable peut invoquer l'inconstitutionnalité de la loi d'approbation qui a autorisé la ratification d'un traité applicable au litige et qu'il estime contraire à la Constitution. Il s'agit donc,

<sup>1</sup> GUINCHARD (S.) & DEBARD (Th.) (S.dir.), Lexique des termes juridiques, 19<sup>e</sup> édition, 2012, p.223.

d'un incident de procédure qui contraint le juge à se prononcer sur la conformité de la loi d'approbation à la Constitution<sup>1</sup>. Bien évidemment, le justiciable en invoquant l'inconstitutionnalité de la loi d'approbation qui a autorisé la ratification d'un traité applicable au litige peut :

\* Soit invoquer la non application d'une loi qu'il estime contraire à un traité et se base sur l'article 74 § 4 de la Constitution relative à la suprématie du traité sur la loi en question : "Les traités ratifiés par le Président de la République et approuvés par l'Assemblée des représentants du peuple ont une autorité supérieure à la loi et inférieure à la Constitution". Dans ce cas, ce n'est plus la loi d'approbation du traité qui est remise en cause, mais une loi ordinaire ou organique dont la conformité au traité est contestée.

\* Soit il invoque la non-application d'un traité au procès en question parce qu'il estime qu'il est contraire à la Constitution.

30. À cet effet, le texte déclaré non constitutionnel reste juridiquement en vigueur et c'est seulement sa non-application à l'affaire en cause qui est décidée éventuellement par le juge. Cependant, il est évident que ce type de situation pourrait établir une jurisprudence importante, susceptible de guider les décisions futures. Ceci est prévu par l'article 13 § 2 de la Constitution de 2022 : "Lorsque la Cour constitutionnelle prononce l'inconstitutionnalité d'une loi, son application est suspendue, dans les limites de sa décision". Par ailleurs, cette évolution jurisprudentielle pourrait également inciter le législateur à intervenir afin de clarifier ou d'adapter le cadre juridique en vigueur<sup>2</sup>.

Ultimement, sans préjudice des idées et arguments exprimés dans cette étude à propos de la combinaison Traité-Constitution, on peut admettre que le contrôle de constitutionnalité des traités dans le contexte tunisien en vertu de la Constitution du 25 juillet 2022 devrait être révisé pour les raisons suivantes :

<sup>1</sup> PORTELLI (H.), Droit constitutionnel, 5<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2003, p.25.

<sup>2</sup> Voir à cet égard, HORCHANI (F.), Les sources du droit international public, op.cit., p.175.

a) La première étant la non-application des règles constitutionnelles aux affaires à caractère international, en particulier celles concernant la conformité des traités à la Constitution.

b) La deuxième étant en rapport avec le pouvoir d'interprétation de la Constitution, réservé au législateur, qui, en connaissance de cause, s'exerce lors du vote de la loi autorisant la ratification du traité, ce qui confère à cet acte une portée constitutionnelle implicite. À cet effet, il serait très opportun d'amender l'article de la Constitution relatif au contrôle de la constitutionnalité des traités internationaux afin que ledit contrôle puisse être le plus efficace possible. À ce propos, il devrait être exercé le plus tôt possible<sup>1</sup>, de préférence avant la signature du traité, mais en tout état de cause avant la ratification.

c) La constitutionnalisation du droit international se manifeste clairement dans la Constitution tunisienne de 2022, ayant gravée la supériorité du traité, et uniquement de ce dernier, excluant ainsi les autres sources du droit international. Il est judicieux de souligner que, par cet engagement solennel, la Tunisie s'est donnée pour mission de transcrire intégralement les principes inscrits dans la Déclaration universelle des droits de l'homme et les pactes internationaux applicables à tous les domaines. Par voie de conséquence, l'ordre juridique tunisien s'organise autour d'une dualité indissociable, articulant étroitement le droit interne et le droit international<sup>2</sup>.

d) Il convient de signaler enfin qu'actuellement, l'absence persistante de la Cour constitutionnelle en Tunisie plonge le pays dans une situation de blocage institutionnel. Cette défaillance entrave l'application effective des

<sup>1</sup> Le Comité des Nations Unies des droits de l'Homme a exprimé des préoccupations quant à l'inapplicabilité du droit constitutionnel en Tunisie, notamment en raison de l'absence prolongée de la Cour constitutionnelle telle que prévue par la loi organique n° 2015-50 du 3 décembre 2015.

<sup>2</sup> A cet égard voir, TROUDI-DERBEL (A.), "La constitution Tunisienne de 2014 et le droit international public : consonances et dissonances", in. Mélanges en l'honneur du Professeur Ridha Jenayah, 2021, p.192 et s.

Michel VIRALLY considère que "l'évolution actuelle des rapports internationaux et de la technique des traités démontre de la façon la plus claire qu'il n'y a plus de domaine dans lequel le droit international ne puisse pénétrer" : VIRALLY (M.), "Sur un pont aux ânes : Le rapport entre droit international et droits internes", Mélanges offerts à Henri Rolin, Pedone, 1964, p.491. Consulter aussi,

règles constitutionnelles, en particulier en matière de contrôle de constitutionnalité des traités, et expose le système juridique à des risques d'incohérence et d'arbitraire<sup>1</sup>.

## CONCLUSION:

31. Au terme de cette étude non-exhaustive, nous avons abouti à un ensemble de résultats et de recommandations, comme suit :

### 1. Résultats :

a) Il apparaît nettement que la question de contrôle de la constitutionnalité des traités dans le contexte tunisien et bien d'autres seront sûrement précisées par la jurisprudence de la future Cour constitutionnelle de la République tunisienne et à l'instar de ce qui a été décidé par la justice constitutionnelle comparée.

b) Le système de contrôle de constitutionnalité des traités en Tunisie a évolué et il doit encore évoluer dans l'avenir.

c) Bien que la Constitution du 25 juillet 2022 affirme la primauté du texte constitutionnel sur les engagements internationaux, l'absence d'un organe juridictionnel compétent, en l'occurrence une Cour constitutionnelle encore non instituée, limite la portée pratique de ce contrôle. L'article 74 dispose que : "*Les traités ratifiés n'entrent en vigueur qu'après leur ratification et sous réserve de leur application par l'autre partie. Les traités ratifiés par le Président de la République et approuvés par l'Assemblée des représentants du peuple ont une autorité supérieure à la loi et inférieure à la Constitution*". Ainsi, conformément à cet article, les traités ratifiés ne peuvent entrer en vigueur qu'"*en conformité avec la Constitution*", révèle une orientation spécifique qui interroge : s'agit-il d'une avancée vers un encadrement juridique rigoureux des engagements internationaux ou bien d'un recul par rapport aux principes d'ouverture au droit international tels que :

---

<sup>1</sup> BEN ACHOUR (R.), "La Cour constitutionnelle : promesses et blocages", Revue française de droit constitutionnel, 2021/3 (n°127), PUF, 2021, pp.235-248. Article disponible en ligne à l'adresse : <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2021-3-page-235.htm> (consulté le 26/07/2025).

- Le principe de primauté des traités sur la loi interne,  
- reconnaissance explicite des droits de l'homme universels,  
- respect des engagements internationaux,  
- et ouverture à l'ordre juridique international comme source de légitimité, consacrés notamment par la Constitution de 2014 ? Dès lors, il devient légitime de s'interroger sur les fondements, les modalités et les perspectives de ce contrôle.

d) Ce flou institutionnel laisse donc à la jurisprudence à venir le soin d'affiner les contours d'un contrôle qui, à l'instar de nombreuses expériences comparées, devra trouver un équilibre entre protection de la souveraineté constitutionnelle et respect du droit international.

## 2. Recommandations :

a) Revoir la composition de l'absente Cour constitutionnelle tunisienne pour y intégrer des spécialistes du droit constitutionnel ainsi que des théoriciens reconnus dans ce domaine, afin de garantir une lecture experte, nuancée et scientifique des normes constitutionnelles.

b) Reconsidérer la place des traités internationaux dans la hiérarchie des normes en droit tunisien et clarifier leur portée normative ainsi que leur application concrète par les juridictions nationales, afin de renforcer la cohérence du système juridique et de garantir une meilleure sécurité juridique. Dans ce cadre, proposer un ordonnancement clair où la Constitution reste au sommet, les traités jouent un rôle central et dynamique juste en dessous, et les lois doivent s'adapter pour respecter ces engagements internationaux, le tout encadré par un contrôle juridictionnel efficace et systématique. De surcroît, la composition de la Cour constitutionnelle doit inclure des constitutionnalistes expérimentés afin d'assurer une interprétation rigoureuse et cohérente des normes suprêmes.

c) Assurer une meilleure articulation entre le droit international et le droit national, en prévoyant, par exemple des mécanismes de dialogue entre les juridictions nationales et les institutions internationales, dans une optique d'harmonisation.

d) Accélérer la mise en place effective de la Cour constitutionnelle, qui reste une pierre angulaire du système institutionnel tunisien, afin d'éviter tout vide juridique préjudiciable à la protection des droits et libertés, surtout à l'heure où se dessine l'instauration d'une juridiction constitutionnelle internationale.

e) Instaurer un mécanisme systématique de contrôle préalable des traités avant la ratification, assurant ainsi la sécurité juridique et la protection des principes constitutionnels. Permettre également l'auto-saisine de la Cour constitutionnelle sur cette question renforcerait l'efficacité et la cohérence du contrôle constitutionnel.

Somme toute, la question reste ouverte : ce contrôle serait-il, à l'avenir, essentiellement politique, s'inscrivant dans une logique de souveraineté renforcée ?

Ou tout au contraire, serait-il de plus en plus juridique et juridictionnel à travers une Cour constitutionnelle indépendante et crédible ? Ou encore les deux aspects à la fois ? Dans un compromis tunisien, serait-il hybride, mêlant responsabilité politique et encadrement juridictionnel ?

## Sources bibliographiques

### I. Ouvrages

1. ABDOULI (I.), *Les conventions en droit tunisien*, Latrech Edition, Tunis, 2025. (En langue arabe).
2. CHARFI (M.), *Introduction à l'étude du droit*, Sud Editions, Tunis, 2011, pp.206-219. Voir également, TAISNE (J.-.), *Institutions juridictionnelles*, 14<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2014, pp.22-68.
3. DAILLIER (P.), FORTEAU (M.) et PELLET (A.), *Droit international public*, 8<sup>e</sup> édition, Paris, LGDJ, 2009, "Contrôle de la constitutionnalité des traités et accords", pp.172-176.
4. DEYRA (M.), *Droit international public*, Gualino Lextenso, 2022.
5. DIMASSI (J.), *Le traité au regard de l'article 32 de la Constitution*, CPU, Tunis, 2006.
6. DUHAMEL (O.) et TUSSEAU (G.), *Droit constitutionnel et institutions politiques*, 5<sup>e</sup> édition, Seuil, 2020.
7. EISENMANN (C.), *Cours de droit administratif*, Tome 1, LGDJ, Paris, 2013, pp.432-452.

8. FAVOREU (L.) et MASTOR (W.), *Les Cours constitutionnelles*, 2<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2016.
9. HAMON (F.) et TROPER (M.), *Droit constitutionnel*, 35<sup>e</sup> édition, LGDJ, Lextenso éditions, Montchrestien, 2014.
10. MONTESQUIEU, "*De l'esprit des lois*", Livre XI, Chapitre IV, Folio, Essais, 1995.
11. PORTELLI (H.), *Droit constitutionnel*, 5<sup>e</sup> édition, Dalloz, 2003.
12. PROTIÈRE (G.), CHAMBARDON (N.), MALBLANC (M.) et BÉAL-LONG (J.), *Les indispensables du droit constitutionnel*, ellipses éditions, 2016.
13. TÜRK (P.), *Les institutions de la Ve République*, 8<sup>e</sup> édition 2015-2016, Gualino Lextenso, 2015.
14. VERPEAUX (M.), *Le Conseil constitutionnel*, 2<sup>e</sup> édition, La Documentation française, 2014.

## II. Thèses et mémoires

1. AMARAA (R.), "*Le contrôle de constitutionnalité des traités internationaux devant la cour constitutionnelle*", Mémoire en vue de l'obtention du Mastère de recherche en Droit public, Faculté de Droit des Sciences politiques de Sousse, 2020-2021.
2. BAROUNI (B.), *L'internationalisation des Constitutions des États maghrébins*, Mémoire en vue de l'obtention du Mastère de recherche en Sciences politiques, FDSPT, 2007.
3. ESCACH-DUBOURG (T.), "*Le contrôle concret de conventionalité des Lois du Juge administratif et l'exigence de prévisibilité juridique*", Mémoire mastère en Droit et liberté, Toulouse 1 Capitole, 2016-2017.
4. TOURARD (H.), *L'internationalisation des Constitutions nationales*, LGDJ, Paris, 2000.

## III. Articles

1. AKACHA (N.), "Les techniques de participation du juge constitutionnel à la fonction du juge constitutionnel à la fonction constituante", in. *Le droit constitutionnel normatif : développements récents*, Bruylant, Bruxelles, 2005. (En langue arabe).

2. AMOR (A.), "La perméabilité juridique entre l'ordre international et l'ordre constitutionnel", in. *L'internationalisation du droit constitutionnel*, Recueil des cours, AIDC, Vol. XVI, 2007, pp.98 et s.
3. BEJAOUI (I.), "L'insertion des engagements internationaux de la Tunisie dans l'ordre juridique interne", *La Revue de droit Infos juridiques*, n° 258/259 avril 2018, pp.28-30.
4. BEN ACHOUR (R.), "La Cour constitutionnelle : promesses et blocages", *Revue française de droit constitutionnel*, 2021/3 n° 127, pp.235-248.

Article disponible en ligne à l'adresse Article disponible en ligne à l'adresse : <https://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionnel-2021-3-page-235.htm> (consulté le 26/07/2025).

5. BEN SAID (A.), "La particularité de l'exception d'inconstitutionnalité dans l'approche tunisienne à la lumière de la loi n° 50 de 2015 relative à la Cour constitutionnelle", in. *Mélange en l'Honneur du Doyen Mohamed Ridha Ben Hammed*, CPU, Tunis, 2023. (En langue arabe).
6. BERTÈGI (B.),
  1. "La non mise de la Cour constitutionnelle : un concours de défaillances", *Revue tunisienne des sciences juridiques et politiques*, n°6 2019-2, CPU, pp.1-5.
  2. "Le droit international devant le juge constitutionnel tunisien", in. KRIDIS (N.) (S.dir.), *Droit international et juridictions internes*, workshops : 216-217-2018, Latrech Edition, 2022, p.31 et s.
7. BLIBECH (F.), "La Cour constitutionnelle : enjeux et entraves à l'activation d'une institution clef", *Centre des Etudes Méditerranéennes et Internationales*, 1/2020, pp.1-5. Article disponible en ligne à l'adresse suivante : [BULLETIN\\_CEMI\\_01\\_FR.indd](BULLETIN_CEMI_01_FR.indd) (cemi-tunis.org), consulté le 05 juin 2023.
8. BOUKATTAYA (M.), "Les traités dans la Constitution de 2014", *Etudes en droit administratif*, n°III, Latrach édition, 2023, pp.75-81.
9. DIMASSI (J.), "La qualité du droit en Tunisie post 2011 : Quelques propos au sujet de la loi organique de 2015 relative à la Cour constitutionnelle", in. *Mélange en l'Honneur du Doyen Mohamed Ridha Ben Hammed*, CPU, Tunis, 2023.

10. FELLAH BEN SALEM (N.), "Le juge tunisien, la Constitution, le traité international", in. "*La Constitution tunisienne et le droit international*", ATDC, 2005, pp.121-131.
11. FERJANI (S.), "L'effectivité du traité dans l'ordre interne : Une valse à trois temps du législateur, de l'exécutif et du juge", in. "*Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)*", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, p.137-179.
12. GHANNAI (T.), Le juge et la publication des traités, in. "*Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)*", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, pp.69-89.
13. GRUNDLER (T.), "Autorités administratives indépendantes, cours constitutionnelles : quelle place dans la démocratie ?", in. *La documentation française, Cahiers français*, n°356, mai-juin 2010, pp.62-67.
14. HAMROUNI (S.), TABEL ABBASSI (M.) et HOUSSEIN (A.), « Tunisie », *Annuaire international de justice constitutionnelle*, XXXIII-2017, année 2018, pp. 973–989. (Article **disponible en ligne sur** : [https://www.persee.fr/doc/aijc\\_0995-3817\\_2018\\_num\\_33\\_2017\\_2621](https://www.persee.fr/doc/aijc_0995-3817_2018_num_33_2017_2621), (consulté le 26 juillet 2025).
15. HORCHANI (F.), "La Constitution tunisienne et les traités après la révision du 1<sup>er</sup> juin 2004", In. *Annuaire français de droit international*, volume 50, 2004. pp.138-171.
16. HORCHANI (F.), *Les sources du droit international public*, Maison du Livre, Tunis, 2021.
17. KELSEN (H.), "La garantie juridictionnelle de la Constitution (La justice constitutionnelle)", *Revue du Droit Public*, 1928, pp.197-257.
18. LABASSI (Ch.), "La Cour de cassation face aux conventions internationales en matière de transport maritime et aérienne", in. *Mélanges en l'honneur du professeur Ridha Jenayah*, Fondation Hanns Seidel, 2021, pp.240 et s.
19. LAGHMANI (S.), "Le rang des traités dans la hiérarchie des normes", in. JENAYAH (R.), (S.dir.), "*Le Juge et le Traité*", Tunis, 2009, pp.23-34.

20. MAHFOUDH (A.), "Le Conseil constitutionnel et le traité : un problème d'harmonisation normative", in. "*Le juge et le traité : l'application des traités internationaux par le juge dans les pays du Maghreb (Tunisie, Maroc, Algérie, Libye)*", Unité de Recherche en Droit Administratif de la Faculté de Droit de Sousse (URDAS), Fondation Hanns Seidel, 2009, pp.91-104.
21. SARSAR (Med-Ch.), "La Cour constitutionnelle en attendant demain", in. *Mélanges en l'Honneur du Doyen Mohamed Ridha Ben Hammed*, CPU, Tunis, 2023. (En langue arabe).
22. TROUDI-DERBEL (A.), "La Constitution tunisienne de 2014 et le droit international public : consonances et dissonances", in. *Mélanges en l'honneur du Professeur Ridha Jenayah*, 2021.
23. REBAI (S.), "*Le contrôle de constitutionnalité et le traité*", Mémoire en vue de l'obtention du Mastère de recherche en Droit public, Faculté de Droit de Sfax, 2020-2021.
24. VIRALLY (M.), "Sur un pont aux ânes : Le rapport entre droit international et droits internes", *Mélanges offerts à Henri Rolin*, Pedone, 1964, pp.488-505.

#### IV. Colloques et discours

1. BEN HASSEN (I.), "La Cour constitutionnelle", in. "*Lectures de la Constitution de la deuxième République (la Constitution du 27 janvier 2014)*", Colloque "*La nouvelle Constitution de la République tunisienne*", Latrech éditions, 2017, p.294 (en langue arabe), pp.273-318.
2. Emmanuel-Joseph Sieyès, Discours du 18 thermidor an III.

#### IV. Glossaires

1. AVRIL (P.) et GICQUEL (J.), *Lexique de droit constitutionnel*, Que Sais-je ?, 14<sup>e</sup> édition, PUF, 2016.
2. DE VILLIERS (M.) et LE DIVELLEC (A.), *Dictionnaire du droit constitutionnel*, 9<sup>e</sup> édition, SIREY Editions Dalloz, 2013.
3. GUINCHARD (S.) et DEBARD (T.) (S.dir.), "Conventionnalité (contrôle de) », in. "*Lexique des termes juridiques*", 21<sup>e</sup> édition, Dalloz, Paris, 2014.



**مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة**

**ISSN 2414-7931 DOI Prefix:10.33685/1545**

**© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي**